

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques



جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

المرجع:...../ق.ع.إ/2019

الموضوع

محددات عرض النقود في الجزائر

دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة (1987-2017)

مذكورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي.

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالبة:

* د/ علي بو عبد الله

● مليلي إيـمان

السنة الجامعية: 2018-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِمَّا كَسَبَ
سُجِّدْنَا لَهُ مِنْهُ خَلْقًا مُنْقَلَبًا
يُنزِّلُ الْوَحْيَ فِي السَّمَاءِ
فِي ذِكْرِ الرَّحْمَنِ ذِكْرًا
مُنزَّلًا
مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِمَّا كَسَبَ
سُجِّدْنَا لَهُ مِنْهُ خَلْقًا مُنْقَلَبًا
يُنزِّلُ الْوَحْيَ فِي السَّمَاءِ
فِي ذِكْرِ الرَّحْمَنِ ذِكْرًا
مُنزَّلًا



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾

صدق الله العظيم

الآية ٧٦ من سورة يوسف.

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك

"الله جل جلاله"

إلى أول مدرسة علمتني مبادئ الكلام ولقنتني مبادئ الأخلاق وأضاءت لي الدرب وجعلتني أشق طريقي في الحياة، إلى الذي لا يمكن أن أفي بدينه مهما حييت، إلى قدوتي التي أقتدي بها وأفخر بها مهما بقيت، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.

"أبي الغالي"

إلى من حملتني وهنا على وهن، إلى البسمة التي كانت سر وجودي، إلى من غمرتني بحنانها وألهمتني بعطفها، إلى من كان دعائها مفتاحاً لأبوابي المغلقة وسر نجاحي.

"أمي الحبيبة"

إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائق صغيرة، إلى من سرت معها الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقتني إلى يومنا هذا.

"توأمي مريم وابنتها رهن وزوجها حمزة"

إلى أختي ورفقاء دربي إلى من أرى التفاؤل بعينهم .. إلى من كانوا بجانبني طوال مشواري إلى نهايته .. أريد أن أشكركم على مواقفكم النبيلة.

"أختي سيف الدين ومحمد أمين"

إلى الأخوات التي لم تلدهم أمي .. إلى من كانوا ملاذي وملجئي .. إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات.

"ريمة .. لطيفة .. حكيمة .. جهاد .. سعاد .. سهير .. ليلى"



شكر وعرفان

"كن عالما .. فإن لم تستطع فكن متعلما .. فإن لم تستطع فأحب العلماء .. فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

الحمد لله الذي أكرمني بفضله ونعمته، ومن عليا برحمته وعافاني ورد لي صحتي، ويسر لي أمري ووفقني لانجاز وإتمام هذا العمل المتواضع.

بعد شكري لله أتقدم بجزيل شكري وامتناني الخاص والتقدير الصادق إلى الأستاذ المشرف "علي بو عبد الله" الذي تولى الإشراف على هذا العمل والذي غمرني بنبيل أخلاقه ولم يبخل عليا بتوجيهاته ونصائحه، فكان بذلك نعم المشرف، نسأل الله أن يجعل ذلك في ميزان حسناتك. كما أتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء اللجنة على موافقتهم بمناقشة المذكرة وعلى جهودهم في تقييمها.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بأرقى عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني وساهم معنويا ومعرفيا في انجاز هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة العلوم الاقتصادية عامة وأساتذة اقتصاد نقدي وبنكي خاصة. كما لا ننسى أن نشكر جميع موظفي المكتبة، لحسن معاملتهم وتسهيلهم لنا عملية الإعارة.

ملخص.

جاءت هذه الدراسة للتعرف على محددات عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)، وذلك من خلال استعراض نظري لمتغيرات الدراسة، مع عرض التطورات التاريخية لعرض النقود والمتغيرات الكلية الاقتصادية التي تقوم بتحديده ، فوضحت مدى أهمية عرض النقود ومقابلته ومكوناته.

وللوصول إلى هذا الهدف استخدمنا القياس الاقتصادي من خلال نموذج (ARDL) استطعنا من خلاله التوصل إلى العلاقة بين المتغيرات المستقلة للدراسة (معدل التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي) والمتغير التابع (العرض النقدي) ، فوجدنا أن كل المتغيرات المستقلة تؤثر في عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)، أي أنه على السلطة النقدية في الجزائر وللتحكم في العرض النقدي مراقبة هذه المتغيرات والاستفادة من علاقتها مع العرض النقدي.

الكلمات المفتاحية: العرض النقدي، معدل التضخم، سعر الفائدة ، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract :

This study is a study of the determinants of money supply in Algeria during the period (1987-2017). The study examined the historical developments of money supply and the macroeconomic variables that define it.

To achieve this objective, we used economic measurement through the ARDL model in which we obtained the relationship between the independent variables of the study (inflation rate, interest rate, exchange rate, GDP) and the dependent variable (monetary supply). In Algeria during the period (1987-2017), ie that the monetary authority in Algeria and to control the money supply control these variables and benefit from their relationship with the money supply.

key words:

money supply, inflation rate, interest rate, exchange rate, GDP.

الفهارس

فهرس المحتويات.

الصفحة	الموضوع
III	إهداء
IV	شكر وعران
V	ملخص بالعربية
VI	ملخص بالانجليزية
VII	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
	مقدمة عامة
أ - ب	تمهيد
ب	الاشكالية الرئيسية
ب	الأسئلة الفرعية
ب	فرضيات الدراسة
ج	أهمية الدراسة
ج	أهداف الدراسة
ج	أسباب الدراسة
ج - د	حدود الدراسة
د	المنهج المتبع في الدراسة
د - هـ - و	الدراسات السابقة
ز - ح	هيكال الدراسة
56-11	الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود
12	تمهيد
12	المبحث الأول: ماهية عرض النقود.
12	المطلب الأول: ماهية النقود.
16	المطلب الثاني: مفهوم عرض النقود.
19	المطلب الثالث: مقابلات عرض النقود والنظريات المفسرة له.
27	المبحث الثاني: جهات إصدار (خلق) النقود.
27	المطلب الأول: إصدار النقود من طرف البنك المركزي.
29	المطلب الثاني: إصدار النقود من طرف الخزينة العمومية.

فهرس المحتويات.

29	المطلب الثالث: خلق النقود من طرف البنوك التجارية.
35	المبحث الثالث: محددات عرض النقود.
35	المطلب الأول: القاعدة النقدية و أثر سلوك البنوك والمودعين.
45	المطلب الثاني: علاقة عرض النقود بمعدل التضخم و سعر الفائدة والنتاج المحلي الاجمالي.
49	المطلب الثالث: علاقة عرض النقود بالبطالة وسعر الصرف الأجنبي و ميزان المدفوعات.
55	خلاصة الفصل الأول
57	الفصل الثاني:
57	تمهيد
58	المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (1987-2017).
58	المطلب الأول: نشأة الجهاز المصرفي الجزائري.
60	المطلب الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات (1986-2017).
64	المطلب الثالث: هيكل النظام النقدي من خلال قانون النقد والقرض 1990 وتعديلاته.
68	المبحث الثاني: تحليل تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).
68	المطلب الأول: واقع عرض النقود في الجزائر (1987-2017).
71	المطلب الثاني: تطور مكونات عرض النقود في الجزائر (1987-2017).
75	المطلب الثالث: تطور مقابلات عرض النقود في الجزائر (1987-2017).
78	المبحث الثالث: دراسة قياسية وتحليلية لمحددات عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).
79	المطلب الأول: تحليل تطور متغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

فهرس المحتويات.

87	المطلب الثاني: قياس محددات العرض النقدي بالجزائر في الفترة 1987-2017.
93	المطلب الثالث: تقدير النموذج وتحليل النتائج.
102	خلاصة الفصل الثاني
104	الخاتمة العامة
106 - 105	نتائج الدراسة
107 - 106	اختبار فرضيات الدراسة
107	الاقتراحات
107	الآفاق
117 - 109	قائمة المراجع
123-121	الملاحق

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
26	عرض النقود في التحليل الكنزي	الشكل رقم 01
70	تطور عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (1987-2017)	الشكل رقم 02
80	تطور سعر الفائدة على الاقراض (1987-2017)	الشكل رقم 03
81	تطور معدلات التضخم في الجزائر (1987-2017)	الشكل رقم 04
84	تطور سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر (1987-2017)	الشكل رقم 05
87	تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (1987-2017)	الشكل رقم 06
93	يوضح متغيرات نموذج الدراسة	الشكل رقم 07
96	اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة.	الشكل رقم 08
102	اختبار توزيع البواقي.	الشكل رقم 09
103	اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي.	الشكل رقم 10
103	اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي.	الشكل رقم 11

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
19	يوضح ميزانية البنك المركزي.	01
19	يوضح ميزانية القطاع المصرفي	02
20	يوضح الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها.	03
32	يوضح عملية اشتقاق الوديعة في مصرف تجاري منفرد	04
33	يوضح ميزانية البنك التجاري حالة احتياطي نقدي كامل.	05
35	يبين عملية خلق النقود لوديعة مقدارها (10000) دينار.	06
95	اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية.	07
99	اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL.	08
100	نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL.	09
101	اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي.	10
101	اختبار اختلاف التباين.	11

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
121	يوضح تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)	ملحق رقم (1)
122	يوضح تطو مكونات عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)	ملحق رقم (2)
123	يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال لافترة (1987-2017)	ملحق رقم (3)

مقدمة عامة

تمهيد:

إن عرض النقود يعتبر كمؤشر يقاس به مدى تطور و نجاح اقتصاديات الدول، وذلك لما له أثر فعال في تحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي، وكذلك هو من بين المؤشرات التي يتم بها قياس التضخم وهذا كنتيجة للعلاقة التي تربطه بالتضخم وليس التضخم فقط وإنما يشمل عدة متغيرات اقتصادية أخرى كسعر الفائدة والانفاق الحكومي وسعر الصرف... إلخ، هذا ما أدى بالعديد من المفكرين الاقتصاديين إلى دراسته وتحليل العلاقة التي يربط بها مع هذه المتغيرات التي تتحكم في حجمه وتحده، فتوصلوا إلى أساليب وطرق تتحكم فيه من بينها السياسة النقدية التي تعتبر أداة هامة تستعملها السلطة النقدية من أجل التحكم في عرض النقود بما يتوافق مع الأوضاع الاقتصادية، وكذلك من أجل الوصول إلى سياسة اقتصادية مبنية على أسس قوية لمواجهة أي صدمة قد تمس الاقتصاد الوطني ككل.

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي عانت الكثير من المشاكل في بنيتها الاقتصادية من جهة ومنظومتها المصرفية من جهة أخرى، حيث تمثلت هذه المشاكل في البطالة والفقر وانخفاض معدل النمو وارتفاع معدلات التضخم لاسيما معاناتها من المديونية الخارجية وغيرها من السلبيات، كل هذا جعل الجزائر تقوم بالعديد من الإصلاحات أهمها قانون النقد والقرض 90-10 الذي يعد نقطة تحول للنظام المصرفي الجزائري فقد جاء بنصوص تشريعية تعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، مما جعلها تأخذ شكلا يشابه شكل الأنظمة المصرفية في دول العالم المتقدمة، وكذلك من بين الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تبنيها لمشاريع التنمية الاقتصادية التي تطلبت منها المزيد من عرض النقود من أجل القيام بهذه الاستثمارات فعرف نمو عرض النقود في الجزائر تزايد مستمر خاصة خلال فترة التعديل والتثبيت الهيكلي، و عرف كذلك تذبذب في الكثير من الأحيان، وعرض النقود في الجزائر مزال إلى غاية يومنا يعاني من بعض الاضطرابات لعدة أسباب منها العجز الذي تعاني منه الخزينة العمومية من حين إلى آخر وتذبذب في أسعار النفط الذي يؤثر بشكل كبير في نمو عرض النقود ومقابلاته في الجزائر كون الاقتصاد الجزائري مرتبط بنسبة 90% بقطاع المحروقات.

وبما أن عرض النقود ومقابلاته مهم جدا لتحقيق الدول أهدافها، كذلك الجزائر سطرت أهدافها التي تحقق لها الاستقرار النقدي فأولت أهمية كبيرة لتنظيم اصدار عرض النقود بما يتوافق مع أهدافها الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي والذي ينجر عنه عدة نتائج ايجابية مثل تحقيق الرفاهية لسكان المجتمع وتخلص من مشكل البطالة ويساعد أيضا في تقريب قيمة الدينار إلى مستواه الحقيقي وغيرها من الايجابيات العديدة التي تحلم أي



دولة بامتلاكها، الأمر الذي جعلنا نخوض في هذه الدراسة من أجل التعمق أكثر ومحاولة التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في عرض النقود في الجزائر، ما ألزمتنا الاستعانة بجانب التحليل الاقتصادي لمتغيرات الدراسة باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي وذلك من خلال قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل في عرض النقود خلال الفترة (1987-2017) وهذا النوع من النماذج يعتمد بشكل أساسي على الطرق الرياضية والإحصائية لقياس العلاقة السببية بين هذه المتغيرات.

الإشكالية الرئيسية:

من خلال العرض السابق يمكننا طرح التساؤل التالي:

- ماهي محددات عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987 - 2017) ؟

الأسئلة الفرعية:

1. هل هناك علاقة تربط بين عرض النقود والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)؟
2. هل هناك علاقة تربط بين عرض النقود بسعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)؟
3. هل توجد علاقة تربط بين عرض النقود وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)؟
4. هل توجد علاقة تربط بين عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه في التساؤلات الفرعية حول الدراسة انطلقنا من الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا توجد علاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).
2. لا توجد علاقة بين عرض النقود وسعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).
3. لا توجد علاقة بين عرض النقود وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).
4. لا توجد علاقة بين عرض النقود والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية بحثنا هذا في كون عرض النقود موضوع مهم ويلقى اهتمام كبير على الصعيد الدولي والإقليمي، لاسيما الدور الذي يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي وتخليص المجتمعات من المشاكل والصعوبات التي تقع فيها بالأخص مشكلة ارتفاع معدلات التضخم التي أصبحت من المشاكل العويصة التي تعاني منها الجزائر خاصة خلال الفترة الأخيرة، حيث يسمح لنا بإعطاء فكرة واضحة عن واقع عرض النقود في الجزائر والدور المهم الذي يلعبه في الاقتصاد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها مايلي:

1. توضيح عرض النقود والتعرف على مكوناته ومقابلاته وكذا أيضا المحددات التي تؤثر فيه.
2. التعرف على واقع الجهاز المصرفي الجزائري والمراحل نشأته التي مر بيها.
3. تتبع تطور عرض النقود في الجزائر تحليل تطور مكوناته ومقابلاته.
4. تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وعرض النقود ومعرفة المتغيرات التي تؤثر على عرض النقود في الجزائر خلال فترة الدراسة.

أسباب اختيار الدراسة:

1. اخترت هذا الموضوع كونه يندرج ضمن تخصصي الدراسي (اقتصاد نقدي وبنكي) .
2. تنمية المعرفة الشخصية حول هذا الموضوع المتعلق بعرض النقود
3. ابراز دور عرض النقود في تحقيق التنمية الاقتصادية.
4. هو بحث علمي نريد أن يكون خطوة يعتمد عليها في مستقبل في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

صعوبات الدراسة.

من الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هي اختلاف في إحصائيات البيانات الرقمية والنسبية فاختلف الصحيح مع الخاطئ ما صعب علينا القيام بالتحليل والقياس .

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: يعتبر موضوع عرض النقود في الجزائر أساس الدراسة وجوهرها، حيث سنقوم بدراسة محددات عرض النقود في الجزائر ، وهذا من خلال قيامنا بدراسة تخص حالة الجزائر ككل.

الحدود الزمنية: قمنا بدراستنا هذه خلال فترة ممتدة ما بين (1987-2017)، ووقع اختيارنا على هذه المدة لأنه هنا بدأ اقتصاد الجزائر بالتوجه نحو اقتصاد السوق، كذلك قامت الجزائر في هذه الفترة بعدة اصلاحات مهمة اخذت الاقتصاد الجزائري نحو اتجاه آخر، كذلك لتوفر هذه الفترة على المعلومات والبيانات التي تساعدنا على بناء النموذج القياسي لدراستنا هذه.

منهج المتبع في الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات استخدمنا المناهج التالية:

المنهج الوصفي: الذي استخدمناه في الدراسة النظرية سواء تعلق الأمر بعرض النقود أو محدداته كذلك استعراض واقع عرض النقود في الجزائر مع دراسة التطورات التاريخية له وللمتغيرات الاقتصادية المحددة له،.

المنهج التحليلي: والذي استخدمناه في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل البيانات التاريخية لعرض النقود ومحدداته في الاقتصاد الجزائري .

المنهج الاستقرائي: والذي سوف نستخدمه أيضا في الجزء التطبيقي وسوف نعتمد على أدواتي التحليل والتوصيف للوصول إلى نتائج من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية مستعينين في ذلك ببرنامج E- views وبرنامج Excel.

الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع بعناوين متنوعة ومختلفة، خاصة فيما يتعلق بموضوع عرض النقود والمحددات التي تتحكم فيه فهو منتشر بشكل كبير وهذا يبين الأهمية البالغة لهذا الموضوع، وفيما يلي سنذكر بعض الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع:

أولا: الدراسات بالغة العربية.

1. دراسة الباحثان: ميلود وعيل، سعدية حيدوش، دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر (2000-2016)، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 3، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2017.

يهدف الباحثان في هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين عرض النقود (الكتلة النقدية) ومعدلات التضخم خلال الفترة (2000-2016)، وقسموا بحثهم إلى ثلاثة محاور في الأول تحدثوا عن عرض النقود وفي ثاني عن علاقة عرض النقود بالتضخم و الثالث تطرقوا إلى تحليل تطور العرض النقدي التي عرفت تطورا متزايدا خلال هذه الفترة، وكذلك تحليل معدلات التضخم التي عرفت تذبذبا وقد بلغت ذروتها في سنة 2012 بنسبة 8.9%

وتوصلوا في الأخير إلى ضرورة تحديد العرض النقدي بما يتوافق مع مستوى النشاط الاقتصادي وتحكم في معدلات التضخم.

• الفرق بين دراستي ودراسه هذه أنها اعتمدت متغير واحد الا وهو التضخم وحللت العلاقة التي تربطه بعرض نقود من خلال مصفوفة الارتباط بالاستعانة ببرنامج SPSS أما أنا فاستخدمت نموذج قياسي وهو ARDL .

دراسة الباحثان: عبد الحق بو عتروس، محمد دهان، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.

توضح هذه الدراسة طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقود في الاقتصاد الجزائري خلال (1970-2005)، فقدم الباحثان دراسة نظرية للمتغيرات وكذلك و كذلك تطورات النقدية للاقتصاد محل الدراسة وركزو بالأخص على السياسة النقدية مستخدمين في ذلك السلاسل الزمنية لدراسة العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي، وفي الأخير توصلوا لوجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين المتغيرين وهو ما ينطبق على طبيعة السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر، وفيما يخص الفرق ما بينها وبين دراستي هي أنها قاست العلاقة السببية بين المتغيرين مستخدمة في ذلك طريقة جرانجر (GRANGER) تقيس علاقة السببية وأنا استخدمت نموذج ARDL.

2. علية عبد الباسط عبد الصمد، أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي وادارة المنظمات، المركز الجامعي بالوادي، 2010-2011.

بينت الباحثة في هذا البحث العلاقة بين عرض النقود و القطاع الخاص في الجزائر فتحدثت عن عرض النقود ونمو عرض النقود وكما تطرقت إلى طبيعة القطاع الخاص في مختلف الأنظمة كنظام الرأسمالي و الاشتراكي وغيرهما، وفي دراسة التطبيقية تحدثت عن واقع القطاع الخاص في الجزائر وكذا عرض النقود ووضحت علاقة عرض النقود ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، وتوصلت إلى أن نمو عرض النقود يؤدي إلى نمو القطاع الخاص في الجزائر، لكن الواقع غير ذلك فنمو عرض النقود لا يقابله نمو قوي في القطاع الخاص، ويرجع ذلك إلى المناخ السائد للاستثمار في الجزائر بحيث وجدت الجزائر في المرتبة الأخيرة في الاستثمار،



أما فيما يخص الفرق بين دراستي ودراسه هذه أنها حللت أثر نمو عرض النقد على نمو القطاع الخاص في الجزائر مستعينة بذلك خلال ببرنامج SPSS لتوضيح هذا الأثر أما أنا فقد استعنت بنموذج قياسي (ARDL) يقيس العلاقة بين المتغيرات.

3. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.

تحدث الباحث في دراسته عن دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، فأبرز أهمية ضبط المعروض النقدي لجعل كمية النقد ملائمة لمستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي، بدأ بدراسة نظري للسياسة النقدية وكل ما يتعلق بها ثم انتقل إلى المعروض النقدي وضبطه وفي الأخير تحدث عن واقع السياسة النقدية ودورها في ضبط عرض النقود في الجزائر والفرق بين دراستنا وهذه الدراسة تكمن في كون الباحث ركز على السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم ولم يعتمد على المحددات الكلية الاقتصادية مستخدما في ذلك أسلوب تحليل التطورات التاريخية لعرض النقود والسياسة النقدية فقط دون اللجوء إلى نموذج قياسي الذي اعتمدت عليه أنا في قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة وهو .ARDL.

ثانيا: الدراسات بالغة الأجنبية.

4. Yugan he, A study on the relationship between money supply and macroeconomic variables in china, Reserch Article, Chonbuk national University, Vol 8, No 6, south Korea, 2017.

وضح الباحث في هذه الدراسة أهمية عرض النقود بالنسبة لمتغيرات الاقتصاد الكلي وهي الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل التضخم وسعر الفائدة، خلال الفترة 2000-2016 مستعملا في ذلك نموذج الانحدار الذاتي (var) في الصين، فتوصل إلى أنه بزيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي سيزيد عرض النقود ونفس الشيء لمعدل التضخم أما بالنسبة لسعر الفائدة فزيادتها سوف تؤدي إلى انخفاض عرض النقود، لذلك عن طريق ضبط هذه المتغيرات يمكن السيطرة بشكل أفضل على عرض النقود والفرق

بين هذه الدراسة ودراستنا هي اعتماد الباحث في دراسته على نموذج الانحدار (VAR) وأنا استخدمت النموذج القياسي ARDL.

5. Ebringa oforegbunam Thaddeus, Interest Rate Transmission Effect on Money Supply: The Nigerian Experience, Journal Of Public Administration and Governance, Federal University of technology, vol 2, No 1, owerri-Nigeria,2012.

بين الباحث في هذه الدراسة تأثير مؤشر الفائدة على عرض النقود خلال الفترة (1990-2007)، ويهدف إلى ضمان الاستقرار في عرض النقود من خلال الإدارة المستدامة لسعر الفائدة، واستخدم في دراسته برنامج Eviews لإجراء التحليل على المتغير معرفة اثر سعر الفائدة على عرض النقود وقد أظهرت النتائج أن الحد الأدنى لمعدل إعادة الخصم ومعدل الادخار قد أثر بشكل ايجابي كبير على عرض النقود ومن ناحية أخرى كان سعر الفائدة. تأثير سلبي ضئيل على عرض النقود، لازلت السلطة النقدية عاجزة عن ايجاد حل لمشكلة عدم استقرار عرض النقد .

لقد استعان الباحث ببرنامج Eviews لقياس العلاقة مثلي أما الفرق بين الدراسة هذه ودراستنا أنه أنه اعتمد متغير واحد فقط لقياس علاقته بعرض النقود وهو سعر الفائدة. أما أنا فقد درست تأثير اربع متغيرات اقتصادية وهي سعر الفائدة وسعر الصرف ومعدل التضخم والناجح المحلي الاجمالي.

هيكل الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين ومقدمة عامة وخاتمة عامة وهي

كالآتي:

الفصل الأول: والذي خصصناه للإطار النظري لعرض النقود ومحدداته وهو بدوره قسمناه إلى ثلاثة مباحث حيث تحدثنا في المبحث الأول عن ماهية عرض النقود، فتناولنا فيه مفاهيم عامة حول النقود وعرض النقود ومكوناته ومقابلاته، أما المبحث الثاني تحدثنا فيه عن الإصدار النقدي فتطرقنا إلى إصدار النقود من جهات مختلفة وهي البنوك التجارية ، الخزينة العمومية و البنك المركزي، أما المبحث الثالث فخصصناه لمحددات عرض النقود فتحدثنا عن دور السياسة النقدية في ضبط عرض النقود و كذلك اثر البنوك التجارية والمودعين ومن جهة أخرى تحدثنا عن المتغيرات الاقتصادية الكلية التي هي الأخرى لها دور في تحديد المعروض النقدي.

الفصل الثاني: فخصصنا له التطبيقي من هذه الدراسة وهو كذلك قسمناه إلى ثلاثة مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تطور الجهاز المصرفي الجزائري وأهم الإصلاحات الاقتصادية خلال فترة دراستنا وفي المبحث الثاني تحدثنا عن التطور التاريخي لعرض النقود ومكوناته وكذا تطور مقابلات عرض النقود خلال

الفترة (1987-2017)، أما المبحث الثالث فتحدثنا فيه عن تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لها أثر على عرض النقود في الجزائر وهي سعر الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي، كذلك عرضنا فيه أساسيات حول الاقتصاد القياسي وقمنا بوصف النموذج والمتغيرات المستخدمة فعالجنا محددات عرض النقود في الجزائر من خلال تطبيق نموذج التكامل المشترك المستند على منهج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL وتوصلنا إلى عدة نتائج سنتعرف عليها في الأخير.

الفصل الأول:

الإطار النظري لعرض

النقود.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

تمهيد.

يتفق جميع الأفراد الاقتصاديين والغير اقتصاديين على أهمية النقود وعلى الدور الذي تقوم به في كل اقتصاديات العالم، لذا فالكتلة النقدية تشكل نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي لأن تداولها يؤثر بشكل كبير على متغيرات اقتصادية هامة كتضخم والكساد، حيث يتحدد عرض النقود من طرف جهات مختلفة التي هي السلطات النقدية كذلك البنوك التجارية والمودعين وكذلك محددات اقتصادية كسعر الفائدة وسعر الصرف... إلخ وهو ما يحافظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية، فكمية النقود المتلى هي التي تحقق الأهداف القومية للمجتمع، وسيتم التفصيل أكثر من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية عرض النقود.

المبحث الثاني: جهات إصدار (خلق) النقود.

المبحث الثالث: محددات عرض النقود.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

المبحث الأول: ماهية عرض النقود.

يمثل العرض النقدي بصفة عامة كمية النقد المتداولة في الاقتصاد في فترة زمنية معينة، فهي تشمل جميع وسائل الدفع بمختلف أنواعها الموجودة لدى الأفراد والمنشآت الاقتصادية والبنوك، لذلك سنتحدث في هذا المبحث عن ماهية النقود في المطلب الأول وفي المطلب الثاني مفهوم عرض النقود أما المطلب الثالث فخصصناه لمقابلات عرض النقود وعرض النقود في إطار النظريات.

المطلب الأول: ماهية النقود.

لقد نشأت النقود ومرت بعدة مراحل من المقايضة والمبادلة إلى النقود المعدنية إلى أن وصلت إلى شكلها الحالي، لذلك تعتبر النقود أهم نظام قام الانسان باختراعه فهي ساعدت على تنفيذ الكثير من المعاملات والمبادلات بسهولة وفي وقت قصير، كما أنها قللت من صعوبات التي كانت موجودة من قبل، وبعد زمن طويل ظهرت النقود بأشكال مختلفة تحددت وظائفها واستقرت القواعد المنظمة لتكوينها وتحديد قيمتها بشكل ملائم لمتطلبات النشاط الاقتصادي، لذلك سنتحدث بشكل موجز في هذا المطلب عن ماهية النقود.

الفرع الأول: تعريف النقود.

ظهرت عدة تعريفات للنقود اختلفت من فترة لأخرى فمنهم من ركز على جوهر النقود ومنهم من ركز على الوظائف التي تقوم بها و من هذه التعريفات:

المقصود بالنقود بالمعنى الاقتصادي هو أي شئ يلقي قبولا عاما بين أفراد المجتمع، ويتم استخدامه كأداة لسداد أثمان السلع و الخدمات التي يقوم الأفراد بشرائها، ولسداد الديون والالتزامات. ⁽¹⁾ كما عرفها البعض، بـ " إن النقود هي كل ما تفعله النقود" وهذا التعريف البسيط يرى أن النقود هي أي شئ جرى العرف والقانون على استعماله في دفع ثمن السلع أو في تسوية الديون، مع إلزامية وجود شرط القبول العام لدى الأفراد ومن هنا يشتق التعريف الثاني و هو أنها أي شئ يحضى بالقبول العام في التداول وله قوة شرائية علمة، و يستخدم وسيطا للتبادل ومقياسا للقيم. ⁽²⁾

¹ محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 30.

² خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الآثار و العلاج في الاقتصاد الاسلامي، دار الفانس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص - ص 15 - 16.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

يمكن اعتبار أي وسيط للتبادل فيما بين سلعتين أو خدمتين أو أكثر بمثابة النقود بشرط أن يكون هذا الوسيط قادر لاداء وظائف أخرى تكميلية لمهمته الاساسية المذكورة وان يكون مقبولا قبولا عاما لدى الاطراف المتعاملة بهذا الوسيط، وهذا المعنى ينطبق إلى حد كبير مع التعريف السائد للنقود في انها كل شئ يلاقي قبولا عاما بين الناس ووسيطا للتبادل أو لبراء الديون يسمى نقودا. (1)

يرى بينو (R. Penau) أن النقود هي مجموع وسائل الدفع المستعملة لإتمام كل المدفوعات على كامل الاقليم. (2) ، أما الاقتصادي روبرتسون يرى أن " النقود هي كل ما يقبل عموما في الدفع مقبل السلع أو الإبراء من جميع الالتزامات الأعمال" كما عرفت النقود بأنها " أي شئ شاع استعماله وتم قبوله كوسيلة مبادلة أو كأداة تقييم " ؛ (3)

تعريف البروفسور الألماني كارل هاينست تينرت فإنه يرى في النقود (بضاعة او سلعة خاصة تقوم بدور المعادل العام لجميع السلع و الخدمات، ظهرت و تطورت نتيجة زيادة معدلات التبادل في المجتمع وهي بذلك تقوم بقياس قيم الأشياء و تعكسها في الأسعار بغية تسهيل التبادل)؛ إذن تعريف تينرت يركز على القبول العام و المعادل و على دورها في التبادل و قياس قيم الأشياء أي يجمع بين صفاتها و خصائصها و الوظائف التي تقوم بها؛

هي سلعة ذات مواصفات خاصة تقوم بدور المعادل العام لجميع السلع وتلقى قبولا عاما من جميع المتعاملين، تؤدي لتسهيل عمليات التبادل وتصريف المنتجات ومن ثم تحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي؛(4) من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن التعريف الشامل للنقود يكمن في أنها أداة أو وسيلة لتبادل السلع و الخدمات تحظى بالقبول العام من أفراد المجتمع تؤدي إلى تحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي، وهي تقوم على ثلاثة عناصر: 1. أن تحظى بالقبول العام؛

2. أن تكون وسيلة لتسديد الديون ودفع قيمة الالتزامات في كل مكان وزمان؛

3. أن تكون قوتها الشرائية تؤدي إلى السداد الفوري التام ونهائي للدين؛(5)

¹ ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر و التوزيع، الاردن، 1999، ص 31.

² R.Penau , les institution financières, 2^{eme} éd, Revue banque , 1982, p 14. (المصدر: علي سنوسي)

³ Henri Guitton, la monnaie, dalloz, 3^{eme} ed, 1974, p12. (المصدر: علي سنوسي)

⁴ على كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012، ص 30.

⁵ Berger, pierre, la monnaie et ses mécanismes, PUF Paris, 1982, p5. (المصدر: علي سنوسي)

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

الفرع الثاني: خصائص النقود.

- تتميز النقود بعدة خصائص و هذا ما جعلها تكون مختلفة عن بقية السلع الأخرى من أهم هذه الخصائص:
- ✓ **خاصية القبول العام:** أن تكون تلك الوحدات مقبولة من الجميع، أي لها صفة العمومية إذ أن هذه الصفة التي تمنها خاصية الإلزام. (1)
 - ✓ تتميز سيولتها بالسهولة و الملائمة في التحويل وبدون تكلفة باعتبار أن النقود هي السيولة الكاملة؛ سهولة الحمل و النقل و التخزين؛
 - ✓ تجانس وحداتها و تماثلها، أي أن تكون كل وحدة من وحداتها بديلا تاما للأخرى فلا يميل الأفراد إلى تفضيل وحدة نقدية على أخرى؛
 - ✓ قبلتها للتجزئة إلى وحدات صغيرة للتسهيل للمعاملات خاصة الصغيرة منها؛
 - ✓ خاصية الأثر الآني: وتعني أن الالتزام يؤدي وأن الدين يطفأ في ذات اللحظة التي يتم فيها الدفع بدون إنتظار تحقيق أي شروط أخرى؛ (2)
 - ✓ قدرة النقود على التحمل و صعوبة تلفها، هذا يجعلها أقدر من غيرها على القيام بوظائفها المنوطة لها؛
 - ✓ تتمتع النقود بثبات نسبي، أي لا تتغير قيمتها الشرائية تتغيرا كبيرا من عام لآخر؛ (3)

الفرع الثالث: وظائف النقود.

تعتبر أداة هامة في التجارة وهي الوسيلة المثلى لتحقيق سرعة التداول وهي أكثر الأموال تداولاً وأشدها سيولة، هذا وتقوم النقود بأربعة وظائف رئيسية هامة وهي:

أولاً: النقود وسيلة للتبادل.

أعطيت هذه الوظيفة عدة تسميات منها وسيط للتبادل وسيط للمدفوعات، لذلك فإن وظيفة النقود تتحقق بواسطة أي شئ يقبل قبولاً عاماً في المبادلة مقابل السلع والخدمات وهذا الشئ قد يكون قطعة من الذهب أو

¹ مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص22.

² كلثوم صافي، أثر الانفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014-2015، ص- ص 35-36.

³ محمد أحمد عطا عمارة، النقود وآثارها في تقييم الحقوق والواجبات (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص 491.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

مسكوكة من النحاس أو قطع من الورق وشئ الهام في هذا الموضوع هو أن يكون هذا الشئ الذي يمكن أن يستخدم كنقود مقبولا من قبل الأفراد، و قد أى بروز هذه الوظيفة إلى انقسام عملية التبادل إلى عمليتين هما استبدال السلع بالنقود، وتستبدل النقود مرة أخرى بسلع أخرى. (1)

النقود كوسيط للتبادل أو وسيلة للمدفوعات، تسمح للأفراد ببيع و شراء السلع و الخدمات وتحديد معدلات تبادلها، مما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل وبالتالي زيادة الكفاءة الانتاجية وكذا امكانية توسيع نطاق السوق. (2)

ثانيا: النقود وحدة حساب (مقياس للقيمة).

بمعنى أنها تستعمل لقياس القيمة في الاقتصاد الوطني، فنحن نقيس قيمة السلع و الخدمات بصيغة النقود بالضبط مثلما نقيس الوزن بالكيلو غرام، وتعتبر أساس القيمة أو وحدة للحاسب أي أنها تقيس لنا القيمة الفعلية للسلع و الخدمات وهذه الوظيفة هي من الصعوبات التي كانت تواجه عملية المقايضة. (3)

تستخدم النقود كمعيار للقيمة، وهذا يعني ببساطة أننا نستخدم النقود كوسيلة لمقارنة القيم النسبية لأشياء مختلفة، ونحن نعبر عن قيم السلع و الخدمات في صورة النقود لدرجة أن النقود تعد أداة القياس للقيمة بنفس الطريقة التي يستخدم بها الميل لقياس المسافة. (4)

ثالثا: النقود مستودع للقيمة.

إن ما يميز النقود عن غيرها من السلع، أن بعض السلع يصعب تخزينها لفترة طويلة، بينما النقود يمكن تخزينها لفترة طويلة دون تلف، حيث تحافظ النقود على القوة الشرائية لها بالمستقبل ولذلك كثيرا من الأفراد لا ينفقون دخولهم مباشرة بل يحتفظون بجزء منها للمستقبل. وهذا يعني أن وجود النقود جعل هناك فاصل زمني بين عمليات الشراء والبيع، وعند استلام الفرد لراتبه الشهري لا يقوم بإنفاقه بنفس اليوم الذي يحصل عليه، بل

¹ رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، النقود والمصارف، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص- ص 18-19.

² كلثوم صافي، مرجع سابق، ص 36.

³ رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، مرجع سابق، ص- ص 20-21.

⁴ توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، مراجعة أحمد بديع بليج، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002، ص34.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

يدخر جزء من للمستقبل أو لمقابلة احتياجات طارئة، إن مايميز النقود سهولة حفظها (تخزينها)، وكذلك تكلفة تخزينها معدومة.⁽¹⁾

رابعاً: النقود كأداة للمدفوعات الآجلة.

أي لسدادا قيمة الديون المستقبلية، ومما يقلل أهمية دور النقود في تأدية هذه الوظيفة هي التقلبات التي تطرأ على قيمتها؛⁽²⁾ تستخدم كمعيار للمدفوعات الآجلة، بمعنى أن يتم التعبير عن المدفوعات المستقبلية باستخدام النقود.⁽³⁾

المطلب الثاني: مفهوم عرض النقود.

تعرض النقود من طرف الجهاز المصرفي، فتعرض من خلال البنك المركزي الذي يتولى رسمياً عملية الاصدار (البنكنوت)، كذلك يتم من خلال وزارة الخزانة العمومية التي تقوم بإصدار أنواع من النقود المساعدة، أما البنوك التجارية لها دور في الاصدار عن طريق الودائع التي يتم التعامل فيها بالشيكات، يقصد بعرض النقد كمية النقود التي تكون بحوزة الأفراد أو النقود التي تكون موجودة لدى المؤسسات وظهرت مفاهيم متنوعة لعرض النقد وتطورت هذه المفاهيم حسب التطور الاقتصادي للمجتمعات سنتحدث عنه بتفصيل في هذا المطلب.

الفرع الأول: المفهوم الضيق لعرض النقود (المتاحات النقدية) M1.

يمثل هذا المفهوم العملة في التداول+ الودائع الجارية لدى الجهاز المصرفي، وهذا المفهوم جاءت به المدرسة الكلاسيكية و ينتقد هذا المفهوم أو يعاب عليه أنه انطلق من الوظيفة الأساسية للنقود فقط (كونها وسيلة مبادلة) في حين أن هذه النقود تطلب من الأفراد بدوافع وغايات مختلفة.⁽⁴⁾

بالنسبة للمفهوم الضيق لعرض النقود (M1) يرى أن عرض النقود يتكون من العملة الورقية المحتفظ بها خارج البنوك و الودائع الجارية لدى البنوك التجارية و العملة المعدنية المصغرة؛

أي أن $M1 =$ العملة الورقية (البنكنوت) المحتفظ به + الودائع الجارية + العملة المعدنية المصغرة؛⁽⁵⁾

¹ غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك الجزء الأول (الأساسيات)، وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2002، ص 71.

² كلثوم صافي، مرجع سابق، ص36.

³ توماس ماير وآخرون، مرجع سابق، ص35.

⁴ رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، مرجع سابق، ص65.

⁵ أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص181.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

تستند هذه الطريقة في قياس النقود إلى تعريف النقود نفسها، ففي بداية عرفنا النقود على أنها أي شئ يلقى قبولا عاما بين الأفراد كأداة لتسديد أثمان السلع و والخدمات هذا التعريف يستند أساسا إلى وظيفة النقود "كوسيط لتبادل"، ففي مجتمع تكون فيه النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي، والحسابات المصرفية الجارية التي يتم تداولها عن طريق الشيكات وبطاقات الصرف الآلي هي الأشياء التي يلجأ الأفراد إلى استعمالها لتسديد ثمن السلع و الخدمات التي يقومون بشرائها، فإن كمية النقود في هذه الحالة يمكن قياسها عن طريق معرفة حجم النقد المتداول خارج النظام المصرفي من عملات ورقية ونقود معدنية، إضافة إلى حجم النقود المودعة في الحسابات البنكية الجارية ويشكل مجموع البندين ما يطلق عليه اصطلاح التعريف الضيق للنقود و الذي يشار إليه عادة بالرمز (M1)؛

$$M1 = \text{النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي} + \text{الحسابات المصرفية الجارية؛} \quad (1)$$

❖ تتكون M1 من العناصر التالية: (2)

1. العملة.
2. الودائع القابلة للتداول وتشتمل على وودائع تحت الطلب وودائع شيكية أخرى.
3. شيكات سياحية.

الفرع الثاني: المفهوم الواسع لعرض النقود (الكتلة النقدية) M2.

هذا المفهوم يكاد يكون متفقا عليه على المستوى العالمي، ويستعمل من قبل صندوق النقد الدولي كمقياس للسيولة، وللمقارنة بين الدول المختلفة. (3)

لذا نجد أن M2 تعني إضافة أشباه النقود زائد M1، وتعني أشباه النقود أصول معينة تكون بدائل قريبة لنقود المعاملات، مثل الودائع لأجل وودائع التوفير والودائع بالعملة الأجنبية لدى البنوك المحلية، لأنه يمكن تحويلها إلى نقد سائل خلال فترة زمنية قصيرة؛

$$\text{أي أن } M2 = M1 + \text{بدائل النقود؛} \quad (4)$$

¹ محمد سعيد السمهوري، مرجع سابق، ص- ص 48 - 49.

² أحمد أبو فتوح علي الناقه، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية)، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 162

³ حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك (المبادئ الاساسيات)، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص120.

⁴ أحمد رمضان نعمة، مرجع سابق، ص181.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

❖ تتكون M2 من العناصر التالية: (1)

1. الودائع الإدخارية ذات الفئات الصغيرة المودعة لدى كل مؤسسات الإيداع.
2. إتفاقيات إعادة الشراء قصيرة الأجل لدى البنوك التجارية.
3. الدولارات الأوروبية قصيرة الأجل التي يحوزها المقيمون في الولايات المتحدة (غير البنوك).
4. حسابات وودائع السوق النقدي.

الفرع الثالث: المفهوم الأوسع لعرض النقود M3 + M4 (سيولة الاقتصاد).

يعتبر M3 المفهوم الأوسع لعرض النقود شائع في مختلف دول العالم، لكن في بعض الدول المتقدمة والأكثر تطوراً خاصة أصبحت تستخدم أربع مجموعات حيث أضافت المجمع M4، لذا سنتعرف في هذا الفرع على مفهوم عرض النقود بشكل أوسع.

أولاً: مفهوم عرض النقود M3.

وهو M2 زائد السيولة المحلية الخاصة والودائع الحكومية لدى البنوك كالسندات وأذونات الخزنة، وهي أقل سيولة من M2، بحيث يشمل هذا التعريف وودائع تستخدم أصلاً كمستودع للثروة أو مخزناً للقيمة، ومع ذلك يمكن استخدامها وسيطاً للتبادل "بتكلفة معينة"، هذه التكلفة هي الجزء الذي تفرضه البنوك والمؤسسات المالية على أصحاب هذه الودائع عن رغبتهم في تحويلها من الشكل الذي خصصت له أصلاً؛

M3 = M2 + أنواع الودائع الكبيرة الآجلة ذات الطابع الادخاري أو الاستثماري المتخصص؛ (2)

هي الكتلة النقدية + التوظيفات لأجل، والتوظيفات لأجل هي الأخرى لها دخل وقابلة لتعبئة لكنها تكلف أكثر ونسبة الخطر فيها أكبر: يجب انتظار تاريخ الاستحقاق وإلا لا نحصل على أي دخل، نظيف إلى ذلك تغير في قيمة السندات حسب حالة السوق النقدي. الودائع والتوظيفات بالعملة الصعبة تتبع معدل الصرف؛ (3)

❖ تتكون M3 من العناصر التالية: (4)

1. الودائع الزمنية كبيرة القيمة لدى كل مؤسسات الإيداع.
2. اتفاقيات إعادة الشراء طويلة الأجل في البنوك التجارية ومؤسسات الإيداع والإقراض.
3. أرصدة صناديق استثمار السوق النقدي المملوكة للمؤسسات فقط.

¹ أحمد أبو فتوح علي الناقفة، مرجع سابق، ص 166.

² علية عبد الباسط عبد الصمد، اثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مذكرة ماجستير في علو التسيير،

تخصص الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة الوادي، 2010-2011، ص 13.

³ بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص- ص 51-52.

⁴ أحمد أبو فتوح علي ناقة، مرجع سابق، ص 169.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

ثانيا: مفهوم عرض النقود M4.

يتضمن M3 زائد أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان الغير ماليين الصادرة عن المؤسسات وسندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة والموجودة بيد الأعوان غير الماليين (1)

المطلب الثالث: مقابلات عرض النقود والنظريات المفسرة له.

حتى تستطيع أي جهة مصرفية طرح النقود أو خلق النقود في مجتمع ما يجب أن يكون هناك مقابل لهذا المعروض النقدي من النشاط الحقيقي، وهذا لكي لا تقل قيمة هذه النقود وكذلك لكي لا يحدث تضخم في الاقتصاد هذا ما سنتحدث عنه في هذا المطلب مع التطرق إلى بعض النظريات التي فسرت عرض النقود.

الفرع الأول: مقابلات عرض النقود.

إن العناصر المقابلة للكتلة النقدية تمثل مجموع الديون العائدة لمصدري النقد وشبه النقد التي تكون سبب أو مصدر الكتلة النقدية، وهذا يعني أن للنقود أجزاء مقابلة تفسر سبب اصدارها ولتوضيح ذلك نستعمل ميزانية البنك المركزي والقطاع المصرفي كمايلي:

جدول رقم (1) يوضح ميزانية البنك المركزي.

الموجودات	الالتزمات
- الموجودات ذهب و عملات أجنبية OD	- الأوراق النقدية B
- قروض للخزينة العامة CTP	- الاحتياطات الإجبارية RO
- إعادة تمويل الاقتصاد Ref	

المصدر: صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الادوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص61.

جدول رقم (2) يوضح ميزانية القطاع المصرفي.

الموجودات	الالتزمات
- الاحتياطات الاجبارية RO	- الودائع بأنواعها D
- قروض C	- إعادة تمويل الاقتصاد Ref

المصدر: صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الادوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص61.

¹ قناد أسماء، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2015 - 2016، ص 53.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

عندما يتم دمج هاتين الميزانيتين تظهر لنا الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها، ونحصل على الميزانية الموحدة للنظام المصرفي،

مجموع الموجودات (الأصول) = مجموع الالتزامات (الخصوم)؛

اجمالي الموجودات المتضمن في الميزانيتين: $OD + CTP + Ref + RO + C$ ؛

اجمالي الالتزامات المتضمن في الميزانيتين: $B + RO + D + Ref$ ؛

والمقابلة الطرفين بما أنها متطابقة ينتج لدينا: الالتزامات = الموجودات؛

؛ $OD + CTP + Ref + RO + C = B + RO + D + Ref$

يصبح لدينا: $OD + CTP + C = B + D$ ؛

الكتلة النقدية = المقابل للكتلة النقدية؛

جدول رقم (3): يوضح الكتلة النقدية والعناصر المقابلة لها.

الموجودات	الالتزامات
العناصر المقابلة للكتلة النقدية:	الكتلة النقدية:
- الذهب والعملات الأجنبية OD	- الأوراق النقدية B
- القروض المقدمة للخبزينة CTP	- الودائع D
- القروض المقدمة للاقتصاد C	

المصدر: صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص62.

نلاحظ من خلال الميزانية الموحدة للنظام المصرفي أنه تم استبعاد الموجودات والالتزامات المتبادلة بين أجزاء النظام المصرفي وهي النقدية الجاهزة لدى كل من القطاع المصرفي والبنك المركزي، أرصدة القطاع المصرفي لدى البنك المركزي، القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، وأرصدة البنوك المحلية، وبالتالي فإن هذه الميزانية الوحيدة للنظام المصرفي تظهر لنا الموجودات والالتزامات النظام المصرفي اتجاه الأعيان الأخرى غير المصرفية كالأفراد والمؤسسات والحكومة؛⁽¹⁾

¹ مفتاح صالح، مرجع سابق، ص- ص 61-63..

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

فالكتلة النقدية تظهر في التزامات النظام المصرفي، وهي تمثل جزء من موجودات أو أصول الأعوان الإقتصاديين غير الماليين وكما يقابل الكتلة النقدية عناصر أخرى تتكون من الذهب والعملات الأجنبية، تسبيقات (قروض) للخزينة العامة، قروض مقدمة للاقتصاد، وهكذا يبدو المقابل للكتلة النقدية بأنه مجموع الأصول غير النقدية التي بحوزة النظام المصرفي وسنقوم بتفصيل كل هذه الأجزاء كمايلي:

أولاً: ذهب و عملات أجنبية (الذمم على الخارج).

إن التبادل التجاري بين دول العالم ينتج من عمليات استيراد وتصدير السلع والخدمات المحلية إلى العالم الخارجي، وتتم المدفوعات الدولية إما بالذهب أو رصيد العملات الأجنبية المقبولة في التداول الدولي.

في حالة قيام الدولة بعمليات تصدير أو اجتذاب أموال خارجية إما للاستثمار أو للتوظيف فإنها تحصل على عملات أجنبية التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل تقديم السلع المصدرة أو السندات أو الديون المترتبة، وبما أن العملات الأجنبية لا يمكن تداولها محلياً، فإن البنك المركزي يتكفل بحفظها وإصدار ماقيمتها بالعملة الوطنية، ومن ثم نلاحظ أن الصادرات تكون سبباً في إصدار عملة وطنية جديدة.

وفي حالة حدوث العكس فإنه إذا قام البلد بعملية استيراد سلع وخدمات أو تم خروج أموال إلى الخارج الوطن، فإنه يجب على المستورد أن يدفع ديونه بواسطة عملة أجنبية، فيقوم بتقديم مقابل ذلك المبلغ بالعملة الوطنية إلى البنك المركزي الذي يعطي مقابل ذلك عملة أجنبية لتسديد قيمة الواردات، وهكذا نلاحظ أن احتياطي العملات الأجنبية ينخفض لدى البنك المركزي وتتنخفض معها كمية النقود المحلية المتداولة في الداخل؛

ثانياً: الائتمان المقدم إلى الخزينة العمومية.

من المعروف أن الخزينة العمومية هي التي تسير مال الدولة، فهي التي تقوم بتحصيل إيراداتها وتمويل نفقاتها، ولكن غالباً ما لا تتوصل إلى التعطية هذه النفقات بالإيرادات العادية (خاصة الضرائب)، خاصة مع توسع نشاط الدولة، مما يحدث اختلالاً مالياً لها، ولسد هذا العجز تلجأ الخزينة العمومية إلى البنك المركزي، كما نتوجه إلى البنوك التجارية وإلى الوحدات الاقتصادية لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاجها، وتشمل القروض الموجهة إلى الخزينة العمومية:⁽¹⁾

¹ علية عبد الباسط عبد الصمد، مرجع سابق، ص 18.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

- 1) التسبيقات المقدمة من طرف البنك المركزي: فعندما تواجه الخزينة العمومية عجزا تلجأ إلى البنك المركزي، فتقدم له سندات تعترف فيها بمديونيتها، وتسمى "أذونات الخزينة"، وعليه يقوم البنك المركزي بإصدار قيمة هذه السندات نقودا قانونية.
- 2) السندات التي تكتتب فيها المؤسسات المصرفية: وهي سندات تكتب فيها البنوك، وتتمثل في حجز مبلغ معين من النقود من طرف كل بنك لفائدة الخزينة، مما يساعد في تمويل نفقات الخزينة من جهة، والضغط على البنوك في تصرفاتها الإقراضية من جهة أخرى؛
- 3) السندات التي يكتتب فيها الجمهور (عائلات ومشروعات): وتتمثل أساسا في ودائع العائلات والمشروعات لدى الخزينة العمومية في حسابات البريدية، والودائع في الحسابات المقترحة لدى الخزينة نفسها، والسندات المكتتب فيها من طرف الجمهور تمول عن طريق الادخار، أي بنقد موجود قبل الاكتتاب، وبالتالي فهو لا يتسبب في خلق نقد جديد؛

ثالثا: الائتمان المقدم إلى الاقتصاد.

والمقصود به الائتمان المقدم من طرف البنوك التجارية لتمويل العمليات الاقتصادية من استثمار إنتاج وتسويق واستهلاك، ويقدم هذا الائتمان إلى العائلات والمشروعات عند عدم كفاية وسائل الدفع السائلة التي بحوزتها لمباشرة نشاطاتها الانتاجية والاستهلاكية، ويكون ذلك في صورة قروض مباشرة أو خصم كمبيالات أو فتح حسابات، وفي جميع هذه الحالات تكون هناك عملية خلق نقود الودائع مقابل تقديم الائتمان، مما يؤدي إلى زيادة حجم عرض النقود، إضافة إلى ذلك يمكن أن تلجأ البنوك التجارية إلى البنك المركزي عندما تكون بحاجة إلى سيولة من أجل إعادة خصم بعض الأوراق التجارية، أو الاقتراض منه مباشرة، فيصدر البنك المركزي نقودا قانونية جديدة لتلبية احتياجاتها، وفي كلتي الحالتين يتغير حجم الكتلة النقدية بالزيادة؛

وائتمان المقدم إلى الاقتصاد قصير الأجل، أكثر تأثيرا على عرض النقود، لأنه عادة ما يغطي بالودائع تحت الطلب، وهناك من يدخل في حساب عرض النقد الائتمان المتوسط وطويل الأجل والمرتبطان بالودائع لأجل والودائع الادخارية، لما لها من آثار على حركة الاقتصادية و التضخم؛⁽¹⁾

¹ نفس المرجع السابق، ص - ص 18-19.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

الفرع الثاني: عرض النقود في إطار النظريات.

لقد ظهرت العديد من النظريات التي تحاول وضع صياغة محددة للعوامل التي تؤثر على عرض النقود المتداولة وقد ثار الجدل والنقاش حول هذا الأمر منذ زمن بعيد واستمر لفترة طويلة، لذا سنتعرف في هذا المطلب على النظريات النقدية التي تتوافق مع تطور الاقتصادي و النقدي ومعرفة ما قدمه الفكر الاقتصادي عبر مراحل مختلفة.

أولاً: النظرية الكمية للنقود.

نقوم باستعراض الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية للنقود أي النظرية الكمية حيث تقوم هذه النظرية على عدة فروض منها:⁽¹⁾

- الطلب على النقود هو طلب مشتق من الطلب على السلع و الخدمات.
- القيمة الحقيقية للنقود (القوة الشرائية) تتوقف أساساً على العلاقة بين كمية النقود وكمية السلع والخدمات الممكن شراؤها.
- ثبات حجم المعاملات.
- ثبات حجم الدوران.

وطبقاً لذلك فقد وضع الكلاسيك نظرياتهم على أساس أن التغير في كمية النقود بنسبة معينة يؤدي حتماً إلى تغير في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه، حيث أن التغير في الأسعار هو متغير تابع لكمية النقود، وقد أدى هذا بالطبع إلى اعتقادهم أنه في إمكان السلطات النقدية التحكم في المستوى العام للأسعار وذلك عن طريق تحديد كمية النقود المتداولة. فضلاً عن أنهم افترضوا أن النظام الرأسمالي الذي يعمل في ظل المنافسة الكاملة يستطيع أن يصل إلى تحقيق العمالة الكاملة؛

ويمكن القول أن هذه النظرية قد اهتمت أساساً بتحديد قيمة النقود وعلاقتها بحركات الأسعار، ومن ثم فقد حاولت هذه النظرية تحليل وتفسير أسباب التغير في المستوى العام للأسعار طبقاً للتغير في كمية النقود (عرض النقود)، وبالتالي فقد لخصت إلى أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض قيمتها، حيث أن زيادة كمية النقود ان لم يؤدي إلى زيادة الطلب عليها كوسيط للمبادلة طبقاً للمنطق الكلاسيكي الذي يفترض أن:

¹ احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، صص 97-98.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

كل عرض يخلق طلب عليه (قانون ساي) وهذا بدوره سوف يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يخفض من القوة الشرائية لوحدة النقود والعكس صحيح في حالة انخفاض كمية النقود، أي أن قيمة وحدة النقد تتوقف على الكمية المصدرة والمطلوبة منها؛

ولذلك خلصت هذه النظرية بأن هناك علاقة سببية ارتباطية طردية بين تغير في كمية النقود (متغير مستقل) والتغير في مستوى العام للأسعار (كمتغير تابع) وذلك خلال الفترة القصيرة ومع افتراض ثبات الأشياء الأخرى على حالها، حيث أنه في خلال الفترة الطويلة من الصعب أن تظل العوامل الأخرى ثابتة لا تتغير وبذلك نجد أن تحليل هذه النظرية قد انصب على الفترة القصيرة؛

وخلاصة القول أن الاثر الوحيد لتغير في كمية النقود طبقا للكلاسيك هو التغير في المستوى العام للأسعار ولذلك فقد استخدموا معادلة التبادل لإثبات هذه العلاقة الارتباطية السببية ؛ (1)

ثانيا: معادلة التبادل لفيشر و نظرية الأرصدة " معادلة كامبردج " .

1 - معادلة التبادل لفيشر .

عرض الاقتصادي الأمريكي ارفنج فيشر في كتابه "القوة الشرائية للنقود" في سنة 1911 الصورة المنفتحة لنظرية كمية النقود، حيث قام بشرح العلاقة بين الكمية الكلية للنقود (العرض النقدي) والانفاق الكلي على السلع والخدمات (PT) وقد استخد فيشر معادلة التبادل لشرح ميكانيكية العلاقة السببية التي تحدد عن طريقها المستوى العام للأسعار فوضع الصيغة التالية: (2)

$$MV = PT$$

M: الكمية الكلية المعروضة من النقود

V: سرعة دوران النقود، أي متوسط عدد المرات التي تنفق فيها وحدة النقود لشراء السلع و الخدمات خلال فترة معينة.

P: المستوى العام للأسعار.

T: كمية السلع والخدمات خلال فترة من الزمن.

¹ نفس المرجع السابق، ص- ص 98- 99.

² لطلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين العصرية للطباعة ونشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص43.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

بينت هذه النظرية أهمية تغيرات كمية النقود بالنسبة إلى غيرها من العوامل المؤثرة في المستوى الائتماني، فيرى أنصار هذه النظرية في كمية النقود العامل الفعال والوثر في تحديد المستوى العام للأسعار والتناسب بينهما تناسبا عكسيا، بالتالي هذه المعادلة تحدد جميع العوامل التي تتفاعل بطريقة مباشرة في تحديد مستوى الأسعار؛

بالتالي يمكن القول أن السياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة محايدة يمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات، أي أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توفرها، وقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات من بينها: (1)

- تجاهل آثار سعر الفائدة على المستوى العام للأسعار؛
- لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود والقوى التي تحكم ذلك؛
- افترض أن الأسعار تتغير تبعا لكمية النقود المعروضة ولا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى، وهذا غير صحيح، فقد تتغير الأسعار نتيجة لأسباب غير نقدية كفشل الموسم الزراعي مثلا؛
- الاهتمام بوظيفة وسيط في المبادلات وإهمال الوظائف الأخرى؛

2- نظرية الأرصدة " معادلة كامبردج "

عندما طور إرفنج فيشر نظرية الكمية للطلب على النقود، كان مجموعة من الاقتصاديين في إنجلترا يقودهم الفريد مارشال وبيجو يقومون بدراسة نفس الموضوع، ولكن بدأ مدخل كامبردج بنموذج للسوق النقدي يتكون من جانب الطلب على النقود وجانب عرض النقود، (2) وتتميز صيغة كامبردج عن صيغة المبادلات في إدخالها فكرة الطلب على، وربطها للمستوى العام للأسعار بعرض النقود والطلب عليها وليس بكمية النقود فقط، كما اعتبرت للنقود وظيفة أخرى هي مخزن للقيمة، ويمكن توضيح هذه الصياغة بالمعادلة التالية: (3)

$$MV = PY$$

Y: تمثل الوحدات الطبيعية للسلع والخدمات النهائية.

PY: تمثل الناتج القومي الاجمالي

¹ بشيكر عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر 1970-2008، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2009-2010، ص ص 24-25.

² محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص-ص 341-342.

³ كلثوم الصافي، مرجع سابق، ص 42.

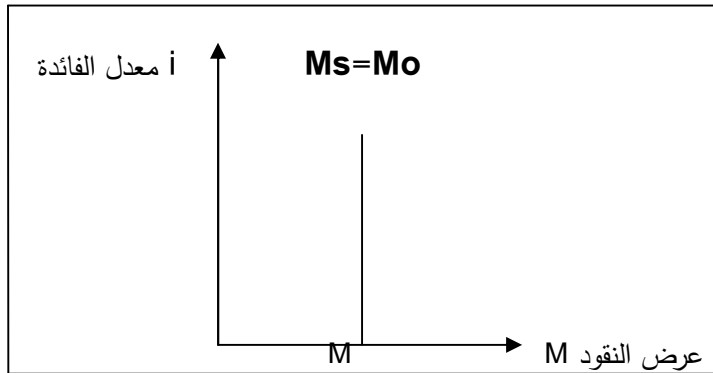
الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

كما في معادلة فيشر فإن صياغة مارشال افترضت ثبات كل من V و Y في المدى القصير أي أن العلاقة تبقى قائمة بين M و P أين أن تغير كمية النقود في التداول سوف يؤدي إلى تغير الرقم القياسي لأسعار السلع والخدمات النهائية فقط.

ثالثا: عرض النقود في إطار النظرية الكنزوية.

يتكون المعروف النقدي الكلي عند كينز من النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي والنقود المساعدة (المعدنية)، بالإضافة إلى النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تعمل أكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاديات المتطورة، حيث اعتبره متغير خارجي يتم تحديده من طرف السلطات النقدية ومستقل تماما عن سعر الفائدة، بمعنى أن عرض النقود غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة وهو ما يبرر رسم منحنى عرض النقود موازيا لمحور سعر الفائدة.⁽¹⁾

شكل رقم (1) عرض النقود في التحليل الكنزوي



المصدر: إكن اونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 24.

رابعا: عرض النقود في إطار النظرية النقدية "فريدمان".

يرى فريدمان، أن عرض النقود هو محدد الرئيسي لمستويات الناتج والعمالة في الأجل القصير ومستوى الأسعار في الأجل الطويل، ويؤكد "فريدمان" أن سعر الفائدة ينخفض في البداية فقط، لأنه مع الزيادة في عرض

¹ إكن اونيس، مرجع سابق، ص 24.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

النقود يزداد الطلب الكلي وبالتالي يزداد الدخل وبذلك يزداد المقدار الحقيقي للطلب على النقود ويزداد مستوى الأسعار ومن ينخفض عرض النقود بقيمتها الحقيقية.⁽¹⁾

ويرى أن عرض النقود ليس له أي أثر في المدى الطويل على النشاط الاقتصادي، إنما له أثر فقط على مستوى الأسعار، بينما في المدى القصير يؤثر مباشرة على الانفاق ومنه على الدخل، وحسب "فريدمان" فإن عرض النقود متغير خارجي مستقلا عن الطلب عليه، وهو ما يجعل السياسة النقدية فعالة، فالبنك المركزي يتحكم كليا في عرض النقود هو الذي يتوفر على الوسائل تؤثر على السيولة البنكية، خاصة بتدخله في السوق النقدية وتأثيره بمعدلات الإحتياطي الإجباري، وليكون ذلك التدخل فعالا لا بد أن يكون عرض النقود متغيرا مستقلا عن الطلب على النقود، أي لا يتأثر بطلب الأعوان الاقتصاديين.⁽²⁾

المبحث الثاني: جهات إصدار (خلق) النقود.

تتم عملية خلق أو إصدار النقود من طرف جهات متعددة وكل جهة تقوم بذلك على حسب طريقته الخاصة فالبنك المركزي يقوم بذلك من خلال إصدار أوراق نقدية، فيما تقوم البنوك التجارية بذلك عن طريق الائتمان فتقدم أموال للجمهور على شكل قروض من ودائع ليس لها وجود لدى المصرف التي تودع لدى المصرف على شكل حسابات جارية وودائع تحت الطلب، أما الخزينة فقدرتها محدودة فهي مسئولة عن إصدار نقود التجزئة وكذلك من خلال فتح الحسابات الجارية، ولتلخيص كل هذا قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب المطلب الأول يتحدث عن إصدار النقود من طرف البنك المركزي، والمطلب الثاني إصدار النقود من طرف الخزينة العمومية، أما المطلب الثالث فيه إصدار النقود من طرف البنوك التجارية.

المطلب الأول: إصدار النقود من طرف البنك المركزي.

البنك المركزي هو الهيئة الوحيدة المخول لها قانونا إصدار النقد القانوني أو تدميره، وهذه هي الوظيفة الأساسية للبنوك المركزية منذ نشأتها، بل وحتى قبل ظهور البنوك المركزية كان الإصدار النقدي يعتبر كمهمة خاصة بالدولة وحدها دون غيرها رغم بعض التجاوزات أو الاستثناءات التي يتم فيها سك النقد، وبعد النقد الذي تم إصداره بمثابة التزامات على البنك المركزي يجب أن يقابلها في جانب الأصول ما يعادلها من أصول حقيقية أو مالية.⁽³⁾

وبالطبع فإن حق البنوك المركزية في إصدار العملات ليس مطلقا، إذا لا تخلو أية دولة من بعض القيود التي تفرض على حرية البنوك المركزية في إصدار العملة، وهي قيود ترتبط بغطاء العملة من حيث نوعية

¹ كلثوم صافي، مرجع سابق، ص 43.

² علية عبد الباسط عبد الصمد، مرجع سابق، ص- ص 25- 26.

³ رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص- ص 72- 73.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

وطبيعة مكوناتها وحجمها، فقد كانت قاعدة الذهب هي النظام السائد عالمياً في إصدار النقود فكانت التشريعات الحكومية تقضي باحتفاظ البنوك المركزية برصيد ذهبي كغطاء للعملة التي يصدرها البنك. (1)

في هذا الصدد فقد تطورت أنظمة الإصدار النقدي عبر المراحل التالية:

➤ **نظام غطاء الذهب الكامل:** وفقاً لهذه القاعدة يلتزم البنك المركزي بعدم إصدار أوراق نقد بنكوت إلا مقابل غطاء ذهبي كامل وفي هذه الحالة تقابل قيمة أوراق النقد المصدرة ما يعادلها من ذهب ويتحدد حجم النقد المصدر ومعدل تغيره بحجم الغطاء الذهبي ومعدل تغيره، ولا يستطيع البنك المركزي هنا زيادة أوراق النقد المصدرة إلا بزيادة الذهب الموجود لديه، وهنا لا بد للبنك أن يتقيد بحجم الاحتياطي من الذهب المتوفر في خزائنه؛

➤ **نظام التغطية الجزئية بالذهب:** هذا النظام يحوي عنصرين من الغطاء السندات و الذهب مما يجعله مرناً بعض الشيء، ولكن قبل وصول إلى حد الإصدار الموثوق به إذا ما قورن بنظام غطاء الذهب الكامل، حيث يتضمن هذا القانون تخويل البنك المركزي بإصدار نقود ورقية حتى حد معين مقابل سندات حكومية، وما يزيد عن ذلك الحد يكون غطاءً ذهبياً، أي أن الأوراق المالية كانت تغطي مقداراً ثابتاً من النقد المصدر وهي أوراق النقد الموثوق به وهذا نظام يضع قيوداً على حرية الإصدار ويرى منتقدو هذا النظام بأنه جامد وقليل المرونة. (2)

➤ **نظام غطاء الذهب النسبي:** في هذا النظام يتم تحديد أدنى نسبة الاحتياطي الذهبي مقابل النقود الورقية المصدرة، بحيث يغطي ما تبقى من قيمتها بأصول معينة مثل الأوراق التجارية والسندات الحكومية، هذه الطريقة لتنظيم إصدار النقود الورقية تضمنت صراحة إيقاف شروط الاحتياطي الكامل الذهبي إيقافاً مؤقتاً في ظروف معينة، وذلك لتحقيق الملائمة بين مرونة المتداول من النقود الورقية بالنسبة لاحتياجات النشاط الاقتصادي من ناحية، مع توفير قدر كافٍ من الأمان والثقة في هذه النقود. (3)

➤ **نظام الحد الأقصى للإصدار:** في ظل هذا النظام يضع المشرع الحد الأقصى للنقود المصدرة دون إلزام بوجود أي غطاء ذهبي لهذه النقود والعيب هنا في احتمال عدم تناسب الكمية المصدرة من النقود وفقاً لهذا الحد من مستوى النشاط الاقتصادي السائد ولا يمكن زيادتها إلا بتغيير القانون؛

➤ **نظام الإصدار غير المقيد (الحر):** في ظل هذا النظام يصبح للبنك المركزي مطلق الحرية في عملية الإصدار ولا يخضع لأي قيود خاصة بالغطاء الذهبي، ومن ثم يكيف البنك عملية الإصدار تبعاً

¹ محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص 283.

² سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص - ص 147-148.

³ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 173

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

لمستوى النشاط الاقتصادي، واحتياجات هذا النشاط إلى النقود، وبالطبع يتميز هذا النظام بأقصى درجات المرونة، وإن كان في نفس الوقت يتميز بالخطورة لأنه يعرض الاقتصاد القومي للتضخم، ويتأسس هذا النظام على وظيفة البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان وبالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي؛ (1)

المطلب الثاني: إصدار النقود من طرف الخزينة العمومية.

تقوم الخزينة العمومية بالتدخل المباشر في خلق النقود أو امتصاصها، لأنها تكسب المبادرة في رفع الودائع وتجمعها من الودائع من العائلات ومن مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات العمومية التابعة للدولة (جماعات محلية، دوائر حكومية، إدارات خدمية، إنتاجية.... إلخ) وذلك بطريقتين: (2)

❖ الطريقة المباشرة: من خلال الحسابات الجارية التي يمكن فتحها لدى الخزينة العمومية.

❖ الطريقة غير المباشرة: تخص الحساب الجاري البريدي لأن كل ودائع هذه المؤسسة تودع بدورها في حساب خاص بالخزينة العامة.

مثال 1: نتصور موظفا له حساب جاري بريدي، في آخر الشهر قامت الخزينة العمومية باسم الدولة بتأدية مرتبته 10000 دج، وذلك بمباشرة تسجيل هذا المبلغ في حساب الموظف بالشيك البريدي الشئ الذي يؤدي إلى خلق عملة كتابية، وفي نفس الوقت يسجل نفس المبلغ في حساب الشيك البريدي عند الخزنة العامة.

مثال 2: نتصور الآن صناعيا له حساب في الشيك البريدي وأنه يؤدي الضريبة لصالح الخزينة العمومية الشئ الذي يؤدي إلى سحب المبلغ المذكور من حسابه البريدي لدى الخزينة العامة، وهكذا تمتص أو تعد النقود الكتابية عن طريق الخزنة العامة.

المطلب الثالث: خلق النقود من طرف البنوك التجارية.

تقوم عملية خلق النقد على مبدأ "الودائع تخلق النقد"، ولذلك تسمى أيضا بعملية اشتقاق الودائع، أي أن الودائع تخلق القروض أما الوجه الآخر لهذا المبدأ فهو القروض تخلق الودائع، إذ أن الفرضية التي تقوم عليها عملية خلق الودائع هي أن القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي ستعود إليه كليا أو جزئيا، وذلك أن

¹ حسين محمد سمحان، اسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص - ص 134-135.

² خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي (النقود - البنوك التجارية - البنوك الإسلامية - السياسة النقدية - الأسواق المالية - الأزمة المالية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الجزائر، 2013، ص 133.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

الذي يستفيد من قرض مصرفي سيدفع به مستحقات معينة (مثلا شراء مواد أولية أو تجهيز)، والذي سيتم الدفع إليه (البائع) سيودع هذا المبلغ في حسابه، أي أنه سيعود إلى الجهاز المصرفي. وحيث أن البنوك هي المؤسسات التي تقبل الودائع وتمنح القروض، فإنها هي وحدها قادرة على خلق النقد دون غيرها من مؤسسات الوساطة المالية الأخرى، وبعبارة أخرى يستند خلق النقد على عمليتي الإيداع و الإقراض، وهما ركيزتا العمل المصرفي. (1)

الفرع الأول: خلق النقود بواسطة بنك تجاري واحد.

تتم عملية خلق النقود من طرف البنوك التجارية، والتي هي عبارة عن نقود كتابية تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولها حقيقة، وحسب الاقتصادي برجر (p. BER GER) فإن العملية تركز على نقدوية الديون، ويمكن للبنك التجاري أن يخلق النقود عندما يمتلك ثلاثة نماذج من الأصول: قروض للاقتصاد، الديون على الخارج، الديون على الخزينة

أولاً: القروض المقدمة للأفراد والخزينة.

يمكن للبنك التجاري أن يخلق نقوداً إنطلاقاً من القروض التي يمنحها للأفراد والمؤسسات، فعندما يقوم البنك التجاري بخصم ورقة تجارية كمبيالة مثلاً لأحد العملاء، فهذه العملية تمثل بيع النقد بورقة تجارية أو عملية شراء ورقة تجارية بالنقد التي تعتبر ديناً على العميل، وقيمتها تظهر في أصول البنك ضمن ديون محفظة السندات بينما خلق النقد الائتماني المقابل للورقة سوف يظهر في الخصوم البنك في حالة افتراض وجود بنك واحد، وتسجيل قيمة الكمبيالة في حساب العميل مع خصم العمولة طبعاً، وهذا يبين كيف يستطيع البنك التجاري أن يخلق النقود بتسديد قيمة شراء الكمبيالة بواسطة تسجيل قيد في الجانب الدائن من حساب العميل. (2)

ثانياً: الديون على الخارج أو العملات الأجنبية.

يستطيع البنك التجاري أن يخلق نقداً عندما يتلقى عملات أجنبية من شخص ما، فيقوم بتقديم مقابلها بالعملة المحلية، فنقد الأجنبي يعتبر أصلاً مثل باقي الأصول الحقيقية التي يقوم البنك من خلالها بعملية خلق النقود؛

ثالثاً: الديون على الخزينة.

¹ رحيم حسين، مرجع سابق، ص 163.

² قتاد أسماء، مرجع سابق، ص 65.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

يمكن للبنك أيضا أن يخلق نقدا عندما يكتب بسندات الخزينة العامة إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر عندما يقوم حاملوا السندات بخصمها لدى البنك التجاري فيشتريها مقابل إصداره النقد القانوني لإجراء تلك العملية بالإضافة إلى خلق النقد بواسطة البنك مقابل الحصول على أصول غير نقدية فقد يقوم البنك بتقديم قرض لفرد أو مؤسسة؛ (1)

رابعا: عملية اشتقاق الوديعة في ظل وجود مصرف منفرد.

المصرف منفردا لا يستطيع أن يخلق أربعة وخمسة أضعاف الوديعة الأولية وذلك لأن المصرف التجاري عندما يقوِّض مبلغا من المال لأحد الأشخاص فإن عليه أن يتوقع أن جزءا كبيرا من هذا المبلغ سيذهب إلى مصارف أخرى وأن نسبة ضئيلة منه فقط ستعود إليه وبالتالي فالمصرف منفردا أقل قدرة على خلق الودائع ولتوضيح ذلك نفترض الآتي:

1. أن المصرف التجاري يحتفظ بنسبة من الوديعة الأولية كاحتياط نقدي ولتكن هذه النسبة مثلا (20%) ويقوم بإقراض المتبقي (80%) .
2. نفرض أن ما سيعود على المصرف التجاري من المبلغ المقرض على شكل إيداع في حسابات عملاء آخرين هو فقط (25%).

نلاحظ أن المصرف التجاري منفردا يستطيع أن يخلق من الوديعة الأولية البالغة (10.000) دينار وديعة مشتقة قدرها (10.000) دينار فقط أي أن النتيجة ستكون صفر بحيث لا يستطيع مصرف منفردا خلق أية نقود إضافية على الوديعة الأولية. (2)

¹ نفس المرجع السابق، ص 65.

² رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص ص 102 - 103.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

جدول رقم (4): يوضح عملية اشتقاق الوديعة في مصرف تجاري منفرد.

رقم الوديعة	الوديعة الأولية	نسبة الاحتياطي النقدي 20%	نسبة الاستثمار (القروض) 80%	نسبة ماسيعود على المصرف من الوديعة المشتقة 25%
1	10000	2000	8000	2000
2	2000	400	1600	400
3	400	80	320	80
4	80	16	64	16
5	16	3.2	12.8	3.2
6	3.2	0.64	2.56	0.64
7	0.64	0.128	0.512	0.128
8	0.128	0.0256	0.1024	0.0256
	2.500	10.000	10.000	2.500

المصدر: رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 103.

$$\text{إذن الوديعة المشتقة} = 12500 - 10.000 = 2.500$$

ونستطيع إيجاد ذلك بالمعادلة التالية: (1)

حيث: ش: الوديعة المشتقة س: نسبة الاحتياطي القانوني (20%)

أ: الوديعة الأولية ن: نسبة ماسيعود للمصرف على شكل ودائع في حسابات عملاء آخرين (25%)

¹ نفس المرجع السابق، ص 103- 104.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

الفرع الثاني: البنوك التجارية متجمعة.

سنشرح مقدرة البنوك التجارية مجتمعة على خلق الودائع، وتكون هذه العملية في حالتين الحالة الأولى " الاحتياطي النقدي الكامل " الحالة الثانية " الاحتياطي النقدي الجزئي":⁽¹⁾

أولاً: حالة الاحتياطي النقدي الكامل.

نفترض أن جميع البنوك التجارية في بنك تجاري واحد أو كان هناك بنك تجاري واحد فقط، ونفترض أيضاً أن نسبة الاحتياطي النقدي التي اعتاد أن يحتفظ بها هذا البنك مقابل الودائع التي يلتزم بها هي 100% هذا يعني أن البنك يحتفظ باحتياطي نقدي كامل وبذلك تنحصر وظيفته في مجرد الاحتفاظ بالأموال التي تودع لديه على ذمة أصحابها نظير أتعاب يتقاضاها مقابل إدارته لهذه الودائع والمحافظة عليها.

نفترض أن أحد الأفراد أودع لدى البنك وديعة جديدة مقدارها 1000 د

فتتغير ميزانية هذا البنك نتيجة حصوله على هذه الوديعة في الآتي:

جدول رقم (5): يوضح ميزانية البنك التجاري حالة احتياطي نقدي كامل.

أصول	خصوم
1000+ نقد بالخرينة	1000+ وديعة

المصدر: صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1984، ص 82.

لقد ظهرت الألف دينار التي حصل عليها البنك في كل من جانبي الأصول والخصوم لأنه بينما زادت موجوداته بهذا المبلغ زادت التزاماته بنفس المبلغ، إن مجرد حصول البنك على هذه الوديعة لا يعدو أن يكون عملية نقل هذا المبلغ من التداول إلى خزانة البنك وطالما يضل هذا البنك لا يقرض أي جزء من الوديعة أي يحتفظ باحتياطي نقدي كامل مقابل الودائع التي يلتزم بها، فلا نتصور أن هناك مجالاً لتوسع مضاعف أو انكماش مضاعف في حجم الودائع التي يلتزم بها البنك كنتيجة لزيادة أو نقص حجم الاحتياطي النقدي أو النقود التي تودع لدى هذا البنك؛

¹ صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1984، ص 81-83.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

ثانيا: حالة الاحتياطي النقدي الجزئي نموذج مبسط.

مع التجارب لاحظ المصارف التجارية أن العملاء لا يقومون بسحب ودائعهم كلها في فترة واحدة وأن مايسحب من الودائع لديه (ذلك في الظروف العادية) وكذلك لاحظ أن مايسحب من الودائع يمكن تغطيته بما يودع منها، ونتيجة لذلك تتجمع أموال طائلة لدى المصرف التجاري يستطيع أن يقرض منه جزءا كبيرا ويحتفظ بنسبة تتراوح بين 10% - 30% منها لمواجهة طلبات الساحبين،⁽¹⁾ ومتى حدثت ظروف استثنائية فإبإمكان البنك التجاري أن يلجأ إلى البنك المركزي طالبا قروض مباشرة أو إعادة خصم أوراق تجارية، لهذا فالبنك لا يحتفظ إلا بجزء من هذه الودائع كاحتياطات وقد يحتفظ باحتياطات فائضة لدعم مركزه المالي وهذا النظام يسمى "نظام الاحتياطي النقدي الجزئي".⁽²⁾

دعنا نفرض الآن مايلي:

1. أن جميع البنوك التجارية قد أدمجت في بنك واحد فقط له عدة فروع منتشرة في البلد.
2. أن البنك التجاري يحتفظ بنسبة 25% كاحتياط قانوني ويقوم باستثمار 75% كاحتياط على شكل قروض ممنوحة للمتعاملين.
3. أن جميع الناس يتعاملون مع المصارف التجارية ولا يبقون أموالا في بيوتهم بل يحتفظون بكل مايملكون لدى المصرف التجاري على شكل ودائع.

والآن نتصور الآثار المترتبة على حصول المصرف الوحيد في الدولة على وديعة قدرها (10000) دينار حصل عليها لأحد الأشخاص لقاء قيامه ببيع سندات للبنك المركزي وأودعها لدى مصرف تجاري.

سيقوم المصرف التجاري بالاحتفاظ بنسبة 25% كاحتياطي نقدي تحت الطلب لدى البنك المركزي (2500) دينار ويقرض الباقي وهو (7500) دينار إلى أحد الأشخاص ولنفرض إسمه سامي.

نفرض أن سامي اشترى بالمبلغ (7500) دينار بضاعة من شخص اسمه سمير حيث قام سمير بإيداع هذا المبلغ في حسابه لدى المصرف أو أحد فروع المنتشرة حيث يقوم البنك بالاحتفاظ بنسبة 25% من الوديعة⁽³⁾

¹ رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سابق، ص 98.

² قناد أسماء، مرجع سابق، ص 66 - 67.

³ رشاد العصار، رياض الحلبي، ص 99.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

الجديدة أي (25% من 7500) ويقوم بإقراض المتبقي وقدره (5625) دينار لشخص نفرض اسمه محمود الذي يقوم بإيداع المبلغ في المصرف أو أحد فروعهِ وتستمر العملية باقتطاع 25% كاحتياط نقدي و 75% يقترض من جديد وفي النهاية نجد أن المصرف استطاع اشتقاق الوديعة أربعة مرات أي مبلغ (40000) دينار ونستطيع ملاحظة ذلك بدقة أكثر من خلال الجدول التالي:⁽¹⁾

جدول رقم (6) يبين عملية خلق النقود لوديعة مقدارها (10000) دينار.

المبلغ المستثمر على شكل قروض (75%)	الاحتياطي النقدي	الوديعة	رقم الوديعة
7500	2500	10000	1
5626	1875	7500	2
4218.75	1405.25	5625	3
3164.06	1054.69	4218.75	4
30000	10000	40000	

المصدر: رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 100.

لاحظنا من الجدول السابق أن الوديعة (10.000) دينار شكلت أربعة أضعافها وذلك من خلال النسبة التالية:

$$\frac{4}{1} \times 10000 = 40000 \text{ دينار}$$

لذا نضرب الوديعة في المقلوب بشكل التالي: دينار 40000 = $\frac{4}{1} \times 10000$ كما يشكله المبلغ المستثمر (المقرض) إضافة إلى المبلغ المودع كاحتياط نقدي يساوي مجموع الوديعة لدى المصرف

$$\text{أي أن مجموع الوديعة} = \text{الاحتياطي (25\%)} + \text{الوديعة المستثمرة (75\%)}$$

$$30.000 + 10.000 = 40000$$

¹ نفس المرجع السابق، ص 100 - 101.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

المبحث الثالث: محددات عرض النقود.

يحدث أن يطرأ تغير في مستوى عرض النقود، فيأثر ذلك على توازن واتجاهات النشاط الاقتصادي الوطني، لذا وجب علينا أن نعرف محددات عرض النقود كأساس مهم لتحكم فيه وتسييره بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية، لذا قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث تناولنا في المطلب الأول القاعدة النقدية وتحدثنا في المطلب الثاني على سلوك البنك المركزي أما المطلب الثالث فخصصناه لسلوك البنوك التجارية وسلوك المودعين وعلاقة عرض النقود بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: القاعدة النقدية و أثر سلوك البنوك والمودعين.

في هذا الإطار سنتحدث عن الأثر الذي يسببه كل من القاعدة النقدية والبنك المركزي من خلال السياسة النقدية و أثر البنوك التجارية والأفراد المودعين، كونهم يساهمون في التأثير على حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد.

الفرع الأول: القاعدة النقدية.

إن قدرة البنوك على خلق النقود تستند على مفهوم القاعدة النقدية من جهة، كما أن هذه القدرة تتحدد بتسرب النقود المركزية إلى الجمهور من جهة أخرى، إلا أن السلطة النقدية لها دورها الهام في تحديد الكتلة النقدية، فهي التي تحدد القاعدة النقدية التي تتألف من التزامات معينة على السلطة النقدية.

يمكن تعريف القاعدة النقدية على أنها مجموع العملة الموجودة لدى الجمهور غير المصرفي والعملة في خزائن البنوك والودائع البنوك التجارية والقطاع الخاص، والهيئات الرسمية لدى السلطة النقدية (البنك المركزي)

وبالتالي فهي تتكون من الاحتياطات المصرفية (R) والعملة التي يمتلكها الأفراد والمؤسسات غير المصرفية (C) ومنه يمكن كتابة معادلة القاعدة النقدية كما يلي:

$$BM = R + C$$

هذه القاعدة النقدية تعين محددات خلق النقود للبنوك بعد تدخل البنك المركزي، وتعتمد العلاقة بين جزئي القاعدة النقدية على مدى تفضيل الجمهور الذي له القرار في عملية توزيع دخله بين الاحتفاظ بالعملة على شكل نقدي سائل أو إيداعها في البنوك التجارية على شكل ودائع تحت الطلب، أو ودائع لأجل، هذا يؤدي إلى استنزاف العملة من الاحتياطات المصرفية، وعلى أيضا مدى تفضيل البنوك التجارية بين الاحتفاظ

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

بالاحتياطات النقدية الفائضة لديها أو الاقتراض من البنك المركزي بسعر خصم معين، ومتى تم تحديد القاعدة النقدية وقياسها فإنه يمكن استخدام التغير في العوامل المؤثرة فيها للتنبؤ بالكتلة النقدية؛

تتأثر القاعدة النقدية بعوامل تجعلها تزداد بزيادة بعض هذه العوامل أو كلها، والتي تتضمنها جهة الأصول لدى السلطة النقدية، وهي: زيادة صافي الأصول الخارجية (NFA) أي الموجودات الخارجية الصافية؛

للجهاز المصرفي يشمل على عملات أجنبية زائد ذهب نقدي، أو زيادة صافي الاقتراض الحكومي (NDCG) إما من خلال زيادة الخصوم الحكومية إزاء السلطات النقدية أو نقص الودائع الحكومية، أو زيادة صافي مستحقات السلطات النقدية على البنوك التجارية (CCB)، أو زيادة المستحقات على الهيئات الرسمية (COE)، أو حدوث نقص في صافي البنود الأخرى (OIN)، ويمكن التعبير عنها بالصيغة التالية :

$$BM_t = NFA_t + NDCG_t + CCB_t + COE_t \pm OIN_t \dots \dots \dots 2$$

t: ترمز إلى الزمن (السنة)، ويمكن صياغة المعادلة بصيغة التغير أو بقيم التدفقات فتصبح بشكل التالي:

$$\Delta BM_t = \Delta NFA_t + \Delta NDCG_t + \Delta CCB_t + \Delta COE_t \pm \Delta OIN_t \dots \dots \dots 3$$

حيث يمز الرمز Δ إلى التغير في قيمة المتغير بين فترتين؛ (1)

الفرع الثاني: أثر سلوك البنك المركزي.

يتبع البنك المركزي السياسة النقدية التوسعية في أوقات الركود وسياسة انكماشية أوقات التضخم من أجل التأثير على حجم الائتمان سواء كان بالزيادة أو بالنقصان وذلك بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية السائدة فامن أهم المحددات التي استعملها الاحتياطي القانوني، معدل إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة وهذه أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وهناك أدوات اخرة مباشرة التي ينتهجها البنك من أجل التحكم بالمعروض النقدي.

أولاً: تعريف وأنواع وأهداف السياسة النقدية.

في هذا الفرع سنتعرف على السياسة النقدية ونتطري إلى أنواعها وأهدافها

1. تعريف السياسة النقدية.

¹ إكن لونيس، مرجع سابق، ص 117.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

ينصرف اصطلاح السياسة النقدية إلى السياسة التي تهدف إلى التحكم في الأوضاع النقدية والائتمانية في الدولة، تحقيقاً لأهداف اقتصادية معينة، يتمثل أهمها (بصفة عامة) في استقرار الأسعار والحفاظ على قيمة العملة، وتوازن المدفوعات الخارجية... إلخ، وذلك استخداماً لأدوات معينة مباشرة وغير مباشرة. (1)

إعداد السياسة النقدية ومتابعة تنفيذها تتضمن هذه الوظيفة إدارة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع ويندرج في هذا الإطار تنظيم النشاط الائتماني بمختلف وسائل التدخل التقليدية المتاحة لدى البنك المركزي كتحديد معدلات الفائدة و نسبة الاحتياطي القانوني ... إلخ ومن الأهداف الرئيسية للبنك المركزي تحقيق الاستقرار المستمر في قيمة العملة حتى تحظى بالثقة من طرف المتعاملين داخليا وخارجيا. (2)

2. أنواع السياسة النقدية.

➤ السياسة النقدية التوسعية في أوقات الانكماش.

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية في أوقات الركود أو الكساد من خلال خفض سعر الخصم، أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني، أو دخول السوق الأوراق المالية كمشتري؛

ويترتب على ذلك زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية فتزيد من قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع، فيزيد العرض النقدي، وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، فيزيد الاستثمار وطلب الكلي الناتج القومي، (ومن ثم الدخل القومي) ومستوى التوظيف؛

➤ السياسة النقدية الانكماشية في أوقات التضخم.

في هذه الحالة يتبع سياسة انكماشية من خلال رفع سعر الخصم، أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني، أو دخول سوق الأوراق المالية كبائع، فيترتب على ذلك انخفاض الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، فتقل قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع، فيقل العرض النقدي وهذا يؤدي إلى رفع سعر الفائدة فيخفض الاستثمار و الطلب الكلي والناتج القومي (ومن ثم الدخل القومي) ومستوى التوظيف؛ (3)

¹ أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، إقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص 193.

² رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية (في إطار الفكر الإسلامي والغربي)، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 140.

³ جلال جويده القصاص، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 95.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

3. أهداف السياسة النقدية.

يمكن تلخيص أهداف الساسة النقدية في الآتي: (1)

• **استقرار سعر صرف العملة المحلية:** الهدف التقليدي للسياسة النقدية هو العمل على الاحتفاظ باستقرار أسعار الصرف، وذلك من خلال اتباع القواعد النقدية المعدنية، فقد كان السبب الرئيسي للسياسة العامة التي تهدف إلى استقرار أسعار الصرف قبل عام 1931 هو الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن استقرار سعر الصرف إنما يعتبر لازماً لتحقيق الثقة الدولية،

وجعل التجارة الدولية تقوم على أوسع نطاق، والتي من خلالها يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للعالم؛

• **استقرار مستوى الأسعار العام والتقليل من التقلبات الاقتصادية:** يعتبر كل من (*Gustave*) و (*Reyns*) أن استقرار المستوى العام للأسعار هو الهدف الأول للسياسة النقدية التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها، واستقرار المستوى العام للأسعار بالتالي الاستقرار في قيمة النقود غنما الهدف منه أن يعمل النظام الاقتصادي بسلاسة وتحقق الرفاهية الاقتصادية فالتغيير في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى حدوث تغيرات واضطرابات كبيرة في العلاقات الاقتصادية بين الدائن والمدين، وبين المنتج والمستهلك، وبين العامل وصاحب العمل وهكذا، ولذلك داخل الدول وبين الدول مما يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة، والاستقرار في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى القضاء على مثل هذا الاختلال؛

• **استقرار سوق النقود:** بعض الاقتصاديين يرون أن هدف السياسة النقدية هو العمل على تحقيق استقرار سوق النقد على ذلك يجب أن نعمل على القضاء على التقلبات الموسمية في الطلب على النقود وأن تتوفر السلطات النقدية السيولة والائتمان في أوقات الأزمات، من خلال السياسة النقدية يجب تحقيق الملائمة بين عرض النقود وطلب على النقود وعلى أية حال فإن مثل هذا الهدف ليم يلقى قبولا على نطاق كبير؛

• **تشجيع النمو الاقتصادي:** من بين أهداف السياسة النقدية تحقيق معدل نمو سريع، فيجب أن تهدف السياسة النقدية نحو التشجيع والمحافظة على مستوى عال من التوظيف والدخل؛

¹أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 178-180.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

❖ والإتجاه الحديث في السياسة النقدية هو العمل على الجمع بين هدف استقرار سعر الصرف وهدف الارتقاء والمحافظة على مستوى عال من التوظيف والدخل، وعليه فإن السياسة النقدية كوسيلة للنهوض بالنمو الاقتصادي أصبحت إحدى أهداف سياسة البنوك المركزية في إدارة الائتمان؛ (1)

هنا أهداف أخرى داخلية يمكن تلخيصها في ما يلي: (2)

- محاولة الوصول إلى العمالة الكاملة المحافظة على مستواها؛
- زيادة الدخل القومي الحقيقي عن طريق كفاءة النمو الاقتصادي؛
- إحكام الرقابة على التضخم؛
- تهدف السياسة النقدية للتأثير على عرض النقود لإيجاد التوسع أو الإنكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار، وزيادة الانتاج وتخفيض البطالة، والعكس صحيح يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج. (3)

ثانيا: الأدوات غير المباشرة (الكمية) للسياسة النقدية.

1. سعر إعادة الخصم.

هو سعر الفائدة الذي يقرض به البنك المركزي البنوك التجارية لمواجهة النقص في حجم احتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي، (4) وتغير هذا السعر يؤدي إلى تغير حجم الائتمان التي يمكن أن تمنحها البنوك التجارية، فإذا ما رفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم فسوف يؤدي إلى دفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار فائدتها التي تقرض بها الأفراد، مما يؤدي إلى نقصان حجم الاقتراض و بالتالي حجم الائتمان، وإذا ما أراد البنك التوسع في الائتمان ليخرج المجتمع من حالة الكساد مثلا أو ليمول النشاط الاقتصادي المتزايد فيعمل على تخفيض سعر إعادة الخصم مما يسمح للبنوك التجارية بأن تخفض هي الأخرى أسعار فائدتها التي تقرض بها إذا ما أرادت أن تتوسع في الائتمان. (5)

¹ نفس المرجع السابق، ص 180.

² رشاد العصار، رياض الحلبي، مرجع سابق، ص 152.

³ اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، للنشر والتوزيع، لبنان، 1996، ص 207.

⁴ اسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 338.

⁵ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 154.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

هو عبارة عن سعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية مقابل إعادة خصم اذونات الخزينة أو الأوراق المالية و التجارية، وقد اعتمدت البنوك المركزية أسلوب سعر الخصم للسيطرة على حجم الائتمان داخل الاقتصاد الوطني، وعن طريقه يمكن للبنك المركزي السيطرة على حجم الائتمان الكلي و عن طريق تأثيره غير المباشر على معدلات الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على القروض الممنوحة. (1)

- فإذا قام البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم، يعطي للبنوك فرصة الاقتراض منه وإعادة خصم أوراقها الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض لأن البنوك بدورها ستعطي لعملائها كامل الاستهيلات ليقترضوا منها وذلك بتخفيض سعر الفائدة و بالعكس إذا قام البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم فإنه يفرض على البنوك أن تقلل من القروض وأن ترفع من كلفتها فيحجم العملاء على طلب القروض. (2)

2. الاحتياطي القانوني.

في البداية يجب أن نعرف بأن هناك احتياطات قانونية (الزامي) واحتياطات فائضة (الزائدة):

- **الاحتياطات الفائضة (الزائدة):** هي احتياطات يمكن أن تستعمل للقيام بمنح القروض أو شراء الأوراق المالية أو لأغراض أخرى لأن أرصدة الاحتياطي القانوني لا تحصل على فائدة فإن معظم المؤسسات الإيداعية تحاول أن تبقى احتياطياتها الغيضاوية أو الفائضة قريبة من الصفر. (3)
- **الاحتياطي القانوني (الزامي):** يتمثل في احتفاظ البنوك بنسبة معينة من الودائع التي بحوزتها لدى البنك المركزي كحد أدنى، وكان الهدف من هذه الأداة هو حماية أموال المودعين ضد مخاطر تصرفات البنوك التجارية وأصبحت الآن من أهم الأدوات غير المباشرة للتأثير على قدرة البنك التجاري في خلق الائتمان حيث تؤدي زيادة هذه النسبة إلى الحد من قدرة البنك التجاري على منح الائتمان، بينما تؤدي تخفيض هذه النسبة إلى زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان. (4)

ومع أن هذه الأداة تتميز بالبساطة والسهولة في التنفيذ، وهو ما يجعلها أكثر شيوعاً، إلا أن الاعتماد عليها بشكل مفرط، وهو ما يعني تغيير نسبة الإحتياطي عدة مرات خلال السنة رغم أنه أمر غير عملي، قد يخلق اضطراباً في سير النظام المصرفي عموماً، إذ أنه سيؤثر سلباً على سلوك البنوك وهو ما سينعكس على

¹ ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص ص 260-261.

² خياطة عبد الله، مرجع سابق، ص 300.

³ محمد صالح القرشي، إقتصاديات النقود و البنوك و المؤسسات المالية، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 79.

⁴ أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، مرجع سابق، ص ص 201 - 202.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

استراتيجيتها المتعلقة بهيكل الموارد، و عليه فإن هذه الأداة تبقى محدودة الفعالية ومن ثم فيجب اعتماد مزيج من الأدوات وذلك بمراعاة الأهداف المرجوة من الجهة، وما تقتضيه المواقف من جهة ثانية. (1)

3. عمليات السوق المفتوحة.

ويقصد بها قيام المصرف المركزي ببيع وشراء الأوراق التجارية و المالية في سوق المال بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في المجتمع وتعتبر هذه الوسيلة من أكثر الوسائل فعالية في هذا الصدد فعندما يرغب المصرف المركزي في تنشيط الحالة الاقتصادية للدولة فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية و دفع قيمتها نقدا أو بشيكات مسحوبة عليه و يترتب على ذلك مايلي: (2)

- عند تسلم البالغين لهذه الشيكات فإنهم يقومون بإيداعها لدى مصارفهم التجارية الأمر الذي يترتب عليه زيادة الاحتياطات النقدية لدى هذه المصارف ومن ثم يزداد حجم الودائع بأضعاف مقدار الزيادة في هذه الاحتياطات.

- زيادة النقد المتاح لدى هذه الأفراد مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات وهو ما يحفز الإنتاج وزيادة العمالة ومن ثم ينتهي الأمر إلى حالة من الرواج العام.

وفي حالة التضخم يتدخل المصرف المركزي بائعا للأوراق المالية في سوق رأس المال ويقوم المشتري لهذه الأوراق بدفع قيمتها إما نقدا أو بشيكات، فإذا كان نقدا فمعنى ذلك انخفاض النقود المتداولة وهو ما يؤدي إلى تقلص الطلب والمحافظة على مستويات الأسعار، أما إذا كان عن طريق الشيكات فذلك سيكون على حساب تخفيض أو إلغاء الودائع لدى المصارف التجارية، وسواء تم الدفع نقدا أو بشيكات فنتيجة هي نقص التدفق النقدي وخلق حالة من الاستقرار تؤدي على كبح جموح التضخم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التدخلات غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر و لذلك يشترط على البنك المركزي أن يكون قادرا على مواجهة أو تحمل الخسائر عندما يباشر عمليات السوق المفتوحة إذ يحتمل أن تنخفض أسعار الأوراق التي يشتريها بنسبة معتبرة، كما أنه يبيع أحيانا أوراقا مالية منخفضة عن قيمتها الاسمية، وقد يستردها بأسعار مرتفعة. (3)

¹ رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، مرجع سابق، ص 113.

² محمود بونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص - ص 326 - 327.

³ رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، مرجع سابق، ص 112 - 113.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

ثالثاً: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.

تعني الرقابة المباشرة، مجموعة التدابير والإجراءات المباشرة التي يتخذها البنك المركزي، إزاء المؤسسات و الأجهزة المالية والمصرفية، بهدف تحقيق أهداف السياسة النقدي وترتبط فعالية إجراءاته هذه، بمكانة المصرف المركزي، ومدى تأثيره الأولي على مؤسسات الجهاز المصرفي، تتمثل هذه الأدوات فيمايلي: (1)

1. إقناع المصارف وإبداء نصيحة والمشورة لها، فيما يخص توجيهاته الاستثمارية والائتمانية بشكل عام.
2. التدخل المباشر عند الضرورة، في فرض بعض القيود والشروط على نشاط المصارف الائتماني والاستثماري مثل، تحديد الحد الأعلى للقروض المقدمة إلى بعض القطاعات أو تحديد النسبة الواجب الالتزام بها من قبل المصارف، فيما بين رأس المال المصرفي و الاحتياطات النقدية، وغيرها من التدابير التي يراها المصرف المركزي ضرورية لضمان تحقيق أهدافه النقدية.
3. تحديد هامش الاقتراض: المقصود بذلك هو اشتراط البنك المركزي بضرورة قيام الأفراد بتمويل جانب من مشترياتهم من الأوراق المالية على أن يتم الجزء الباقي عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية إذا ما رغبوا في ذلك، أما في حالة الراج يمكن أن ترتفع هذه النسبة تجنباً للتضخم، وفي حالة الكساد فيمكن أن تتخفف تجنباً للانكماش؛
4. وضع حد أعلى لسعر الفائدة الممنوح للودائع الجارية: قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء، فتمنح فوائد على الودائع الجارية أو تتنازل عن شروط مرور فترة زمنية لسحب الودائع الآجلة، وقد يؤدي هذا إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعاً كبيراً، ولذا فإن البنك المركزي قد يضع حداً أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية لا يجب على البنوك التجارية أن تتخطاه، وبالطبع فإن الحد يكون قابلاً للتغيير حسب الظروف الاقتصادية، فينخفض في حالة الراج ويرتفع في حالة الكساد؛
5. الرقابة على شروط البيع بالتقسيط: يؤدي نظام البيع بالتقسيط إلى زيادة الاستهلاك بصفة عامة، ويمكن للبنك المركزي أن ييسر شروط هذا البيع في حالة الكساد عن طريق انخفاض الحد الأدنى لما يدفع مقدماً من ثمن السلعة، أو إطالة مدة التقسيط، أو غير ذلك، كما يمكن أن يقيد من الشروط في حالة الراج عن طريق رفع الحد الأدنى لمقدم الثمن أو تقصير مدة التقسيط أو خلافه؛
6. الرقابة على الائتمان العقاري: من المعلوم أن مشكلة الاسكان تعتبر من المشكلات الرئيسية في معظم دول العالم إن لم يكن في جميع دول العالم، وقد يتمكن البنك المركزي المساهمة في التخفيف من حداثها

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص - ص 181-

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

عن طريق تسهيل الحصول على القروض لبناء المساكن و ذلك عن طريق تخفيض المقدم أو إطالة مدة القرض وغير ذلك؛

7. **التأثير الأدبي:** يمكن للبنك المركزي إذ ما رغب في إتباع سياسة انكماشية (أو توسعية) أن يدعو المسؤولين عن إدارة البنوك التجارية ويصدر إليهم توجيهات بشأن تخفيض (أو زيادة) القروض التي يمنحوها للعملاء وتقليل (أو زيادة) استثماراتهم بصفة عامة، وإذا كان التأثير الأدبي يعني في الظاهر مجرد التوجيه فإن فاعليته علميا أبعد من ذلك بكثير؛ (1)

الفرع الثالث: أثر سلوك البنوك التجارية وأثر سلوك المودعين.

يعد سلوك البنوك التجارية وسلوك المودعين من محددات عرض النقود وذلك لما فيها من أثر يحدثانه على عرض النقود، فبإثر سلوك المودعين من خلال ودائعهم وحساباتهم الجارية بينما يأثر البنك باحتياطياته الفائضة والقروض المخصصة.

أولاً: أثر سلوك المودعين .

نقصد بسلوك المودعين سلوك الأفراد في إيداع نقودهم في البنوك على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل وينشأ تأثير سلوك المودعين على عرض النقود عن التغير في نسبة الودائع الآجلة إلى الودائع الجارية والتي بدورها تتأثر بعدة عوامل وهي:

التغير في مستوى الثروة: حيث كلما ارتفعت الثروة ارتفعت هذه النسبة بالتالي ينخفض المضاعف مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقود.

التغير في أسعار الفائدة: إن التغير في اسعار الفائدة على الودائع من خلال ارتفاع نسبة الودائع لأجل إلى ودائع تحت الطلب، وبالتالي فإن هذه النسبة تتأثر بالفوائد المتوقعة على ودائع لأجل والودائع تحت الطلب والأصول الأخرى، ورغبة الأفراد فتؤثر على عرض النقود سلبا أو ايجابا.

¹ محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014، ص - ص 145-155.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب: والتي ارتفاعها يؤدي إلى انخفاض المضاعف النقدي ومنه انخفاض عرض النقود، وأن هذه النسبة تتحكم فيها أيضا عدة عوامل كالعوائد المتوقعة على الودائع الجارية وعلى الأصول الأخرى، والذعر المصرفي والأنشطة غير الشرعية. (1)

ثانيا: وسلوك البنوك التجارية.

إن اثر سلوك البنوك التجارية على عرض النقود يتحدد بمستويات الاحتياطات الاضافية لديها، والقروض المخصصة، فعندما تخفض البنوك التجارية احتياطاتها الاضافية فإنها تزيد من عرض النقود تتاح لها فرصة وتتاح لها فرصة أكبر للاقراض وهذه الاحتياطات الاضافية تتوقف على التكلفة والعائد لاحتفاظ البنوك بهذه الاحتياطات، ويتأثر فائض الاحتياطات بعاملين وهما:

➤ معدل الفائدة السوقية؛

➤ نسبة تسرب الودائع خارج البنوك؛

أما عن القروض المخصصة التي يقصد بها القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك الأخرى، وهي تتوقف على العلاقة بين تكلفتها وعائدها وهي تتأثر بعاملين هما:

سعر الخصم: يرتبط مع حجم القروض ارتباطا عكسيا؛

سعر فائدة السوق: الذي يرتبط مع حجم القروض التي تقترضها من البنك المركزي ارتباطا طرديا؛ (2)

المطلب الثاني: علاقة عرض النقود بمعدل التضخم و سعر الفائدة والنتاج المحلي الاجمالي.

يتحدد عرض النقد بمؤشرات اقتصادية كلية متعددة، حيث تتحكم في حجمه وفي اتجاه السياسة النقدية التي يطبقها البنك المركزي للتحكم في عرض النقد، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذا سنتحدث عن ثلاث متغيرات فهذا الاطار، ونكمل باقي المؤشرات الأخرى في المطلب الذي بعده.

¹ ميلود وعيل، سعدي حديش، دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر (2000-2016)، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 03، 2017، ص 320.

² نفس المرجع السابق، ص ص 320-321.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

الفرع الأول: علاقة عرض النقود بالتضخم.

سنتحدث في هذا الاطار عن التضخم كمحدد من محددات الكلية الاقتصادية لعرض النقود، سنقوم بتعريفه وذكر أنواعه ثم التطرق إلى العلاقة التي تربطه بعرض النقود.

أولاً: تعرف التضخم.

بالرغم من وجود عدة تعريفات لظاهرة التضخم، إلا أن أكثرها شيوعاً يتمثل في اعتبار التضخم "ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة".⁽¹⁾

معنى التضخم السائد ينصرف إلى الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، وهو تعريف يتضمن ارتفاع متوسط الأسعار (بشكل عام)، وليس مجرد بعضها أو القليل منها، كما يؤكد التعريف استمرارية الارتفاع وليس الارتفاع المؤقت. كما يمكن تعريف التضخم بالنظر إلى الوجه الآخر لنفس العملة فيقال أنه تناقص محسوس في القوة الشرائية لقدر معين من النقود.⁽²⁾

وهناك تعريف الآخر للتضخم يخص التضخم النقدي وهو:

التضخم النقدي: "هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، يترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود"، وهذا التعريف يفيد أن الارتفاع في بعض أسعار بعض السلع لا يعتبر تضخماً طالما ظل محصوراً في الاسواق بعينها؛

التضخم هو زيادة الطلب على العرض زيادة محسوسة مستمرة، يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في الأسعار متوقفاً أو غير متوقع؛⁽³⁾

ويقابل التضخم النقدي في علم الاقتصاد ما يعرف بالانكماش وهو هبوط مفاجئ في الاسعار، أو زيادة في قيمة العملة، وهذه الحال تؤدي إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي الذي يقترن به عادة زيادة مستوى البطالة، وتدني مستوى الانتاج، وضعف الرغبة في الشراء والاستهلاك.⁽¹⁾

¹ محمدي فوزي أبو السعود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي (الحسابات القومية - هيكل التدفق الدائري للدخل لاقومي - السياسات المالية ومستوى النشاط الاقتصادي - التضخم - البطالة)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص 226.

² أحمد محمد عادل عبد العزيز، الفائدة والتضخم (بين النظرية والتطبيق)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016، ص 24.

³ أحمد محمد أحمد بوطه، التضخم النقدي، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012، ص، ص 72، 75.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

وعليه يمكن تعريف التضخم بأنه ظاهرة اقتصادية تتمثل في ارتفاع الأسعار بشكل مستمر، وقد يكون هذا التضخم يمس الارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وقد يكون تضخم نقدي حيث يشمل انخفاض قيمة الشرائية للنقود التي تؤدي على انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي الذي نجر عنه عدة سلبيات كالبطالة مثلا.

ثالثا: العلاقة بين عرض النقود والتضخم.

إن العلاقة القائمة بين كمية النقود والأسعار والتضخم تتطلب المرور بالنظرية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) إذ أنها تؤكد على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار وتصف الأول بأنه متغيرا مستقلا والثاني بأنه متغيرا تابعا وفي ظل افتراض الكلاسيك ثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود فإن مسؤولية السلطات النقدية تنحصر في التأثير في كمية النقود المعروضة زيادة أو نقصانا وذلك سينعكس تلقائيا على المستوى العام للأسعار وبالتالي على التضخم، وجاء رأي النقديين أولهم فريدمان داعما للرأي الكلاسيكي إذ أنهم يعتقدون أن الزيادة في عرض النقود هي المسؤولة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث تضخم، أما رأي المدرسة الكنزوية فإن التضخم فسر على أساس أنه (تضخم الطلب) أين أن السبب في زيادة الأسعار وبالتالي حدوث تضخم هو زيادة في حجم الطلب الكلي بعبارة أخرى أن أي زيادة تحصل في أحد أو بعض أو كل مكونات الطلب الكلي كزيادة الاستثمار العام أو الخاص أو زيادة صافي التجارة الخارجية على سبيل المثال، فإنها ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث تضخم بالتالي فهناك علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود.⁽²⁾ ويترتب على ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية، فضلا عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق وقد تكون هذه الكتلة محصورة بين أيدي مجموعة صغيرة لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جدا من السكان مما يعكس آثار سلبية على المستويات المعيشة للسكان.⁽³⁾

¹ نفس المرجع السابق، ص 75.

² عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، أثر مقاييس عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية جامعة القادسية، جامعة الكوفة، العراق، مجلد 10، العدد 01، 2008، ص 195.

³ أحمد محمد أحمد بوطه، مرجع سابق، ص 144.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

الفرع الثاني: علاقة عرض النقود بسعر الفائدة.

سنحدث في هذا الفرع عن العلاقة التي تربط عرض النقود بسعر الفائدة وسنعرّف سعر الفائدة وأشكالها ثم ننتقل إلى العلاقة التي تربطهما.

أولاً: تعريف سعر الفائدة.

تعرف الفائدة على أنها " مبلغ من المال يدفعه مقترض رأس مال نقدي على المبلغ الأصلي الذي تم إقراضه وتحسب الفائدة سنوياً، وتقدر بنسبة مئوية من أصل المبلغ المقترض، وهي التي تعرف بسعر الفائدة، أي هو العائد السنوي من قرض نقدي إلى قيمة هذا القرض؛

وتتقسم أسعار الفائدة إلى:

1. **سعر الفائدة الإسمي:** وهو سعر الفائدة الذي لا يأخذ المستوى العام للأسعار في الاعتبار؛
2. **سعر الفائدة الحقيقي:** وهو سعر الفائدة الذي يأخذ في الاعتبار الفرق بين القوة الشرائية للنقود المقترضة والنقود المعاد سدادها، أي هو الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم؛
3. **سعر الفائدة الدائن (الإيداع):** هو السعر السنوي المستخدم في عملية جذب الأموال إلى المؤسسة المالية بهدف تحقيق عائد للمودع نتيجة عملية الإيداع، وهو يمثل نسبة مئوية محددة سلفاً من قيمة المال الذي يتم إيداعه؛
4. **سعر الفائدة المدين (الاقتراض):** وهو السعر السنوي المستخدم في عملية توظيف الأموال المودعة بالمؤسسة المالية بواسطة أفراد آخرين، وذلك مقابل سداد قيمة تنسب إلى رأس المال المقترض، وتحدد هذه النسبة مسبقاً؛

وعادة ما تتحكم السلطات النقدية بالدولة مباشرة في تحديد سعر الفائدة، وتصبح بذلك أسعار الفائدة في هذه الدولة أسعار مدارة، أو أن تترك الدولة سعر الفائدة يتحدد وفقاً لآليات السوق بحرية، ويطلق عليها أسعار الفائدة الحرة، وفي الواقع العملي نجد أسعار الفائدة مدارة في دول كثيرة بينما من النادر أن نجد أسعار الفائدة حرة تماماً، وغالباً ما يكون أسعار الفائدة شبه مدارة؛⁽¹⁾

¹ أحمد محمد عادل عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 17-18.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

رابعاً: العلاقة بين عرض النقود و سعر الفائدة.

يرى كينز أن سعر الفائدة يتحدد بتقاطع منحى العرض والطلب على النقود وبالتالي فهو يتأثر بكليهما وبذلك يقر التحليل الكنزي أن السياسة النقدية تمارس تأثيراً مهماً على سعر الفائدة ومن ثم على الاستثمار وكذلك على حجم التشغيل والانتاج والدخل القومي، ويتوقف استجابة سعر الفائدة للسياسة النقدية على مرونة دالة الطلب أو دالة التفضيل النقدي، فعندما تكون مرونة منحى التفضيل النقدي ضئيلة فإن تغير عرض النقود نحو الزيادة سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بنسبة كبيرة وينقلص انخفاض سعر الفائدة تدريجياً كلما ارتفعت مرونة الطلب على النقود (التفضيل النقدي)، إلى أن يصل سعر الفائدة إلى مستوى ثابت حتى مع زيادة كمية النقود المعروضة والمطلوبة، وهذا يعني أن تأثير أو فاعلية السياسة النقدية على سعر الفائدة تزداد كل ما انخفضت المرونة النسبية لدالة أو منحى التفضيل النقدي، وعليه فإن عرض النقود يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة إذ أن بارتفاع عرض النقود سينخفض سعر الفائدة والعكس، ولذلك يمكن القول أن عرض النقود يمارس تأثيراً مباشراً على سعر الفائدة.¹

إذن هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة وعرض النقد، وبالتالي عند انخفاض سعر الفائدة سيؤدي هذا إلى ارتفاع عرض النقد والعكس صحي

الفرع الثالث: علاقة عرض النقود بالنتائج المحلي الاجمالي.

من خلال هذا الاطار سنتطرق إلى العلاقة التي يرتبط لها عرض النقود مع الناتج المحلي الاجمالي ولذلك سنقوم بتعرف الناتج المحلي الاجمالي كما يلي:

أولاً: تعريف الناتج المحلي الاجمالي.

يعرف الناتج المحلي الاجمالي (gdp) بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها محلياً في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، وبالتالي فإن الناتج المحلي يتضمن كل السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً على أرض الوطن خلال فترة التقدير، أي أنه يحسب وفقاً لمعيار المكان أو الإقامة.⁽²⁾

ثانياً: العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي.

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، مرجع سابق، ص 197.

² محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 44.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

هو متغير اقتصادي رئيسي يتأثر بتغير عرض النقود، فاعندما تزداد قيمة عرض النقود نتيجة لسياسة نقدية توسعية سيؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الأسعار العام، وانخفاض معدل الفوائد مما يساهم بتوسع لاستثمارات (نتيجة للعلاقة السالبة بين الاستثمارات والفائدة) بالتالي زيادة في الدخل وهذه الزيادة في الدخل ستتولد عنها زيادة في الطلب الكلي أو أحد مكوناته بالتالي ستعمل على الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي، أما في حال الاعتماد على سياسة نقدية انكماشية، سيؤدي إلى تقليص عرض النقود مما ينتج عنه ارتفاع أسعار الفوائد، وانخفاض بمستوى الاسعار العام، فيؤدي ذلك إلى تقليل الاستثمارات وهي إحدى مكونات الطلب الكلي ومنه انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي عرض النقود له تأثير قوي على الانتاج المحلي الاجمالي ويرتبط معه بعلاقة طردية؛⁽¹⁾

المطلب الثالث: علاقة عرض النقود بالبطالة وسعر الصرف الأجنبي و ميزان المدفوعات.

سنكمل في هذا الاطار الحديث عن المتغيرات الأخرى التي تؤثر في المعروض النقدي، وهي البطالة وسعر الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات.

الفرع الأول: العلاقة بين عرض النقود والبطالة.

يمكن التفرقة بين مفهومين للبطالة هما: المفهوم الرسمي والمفهوم العلمي وسوف نعرض بإيجاز لكا منهما.

أولاً: المفهوم الرسمي للبطالة.

وفقا لهذا المفهوم تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في الفرق بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة من العمل عند مستوى معين من الأجور؛

ثانياً: المفهوم العلمي للبطالة.

تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها "الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا وأمثلة، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه؛

ومن هذا التعريف يمكن تمييز بعددين للبطالة:

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، مرجع سابق، ص 194.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

البعد الأول: يتمثل في عدم استخدام الكامل للقوة العاملة، ويتمثل ذلك في حالي البطالة السافرة والبطالة الجزئية، تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، ولا يجدون فرصا للعمل، وبالتالي لا يشاركون في عملية الانتاج وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة كما تم توضحه في المفهوم الرسمي- بينما البطالة الجزئية، فتتمثل في الأفراد الذين يعملون دون المعدل الطبيعي المتعارف عليه للعمل، مثل العمل لساعات محدودة في اليوم أو لأيام محدودة في الأسبوع أو لأشهر محدودة في السنة مثل العمالة الموسمية؛⁽¹⁾

البعد الثاني: يتمثل في الاستخدام غير الأمثل للقوة العاملة، مما يترتب عليه أن تكون الإنتاجية المتوسطة للفرد أقل من حد أدنى معين، ومن ثم فإن هذا النوع من البطالة يتحقق عندما تكون إنتاجية الفرد منخفضة عن الإنتاجية المتوسطة المتعارف عليها، وتعد ظاهرة البطالة المقنعة المثال الواضح على ذلك، وهي تشير إلى الحالة التي يتمكن فيها الفرد سحب عدد من العمال من العملية الانتاجية بدون حدوث أي نقص يذكر في الناتج الكلي أو قد يزداد الناتج الكلي، وتكون إنتاجية العامل في الحالة الأولى صفرا أو تقترب منه، وفي الحالة الثانية تكون سالبة، وتنتشر ظاهرة البطالة المقنعة في الدول النامية في قطاع الخدمات الحكومية، وكذلك في كل من القطاع الزراعي والقطاعات الهامشية.⁽²⁾

ثالثا: العلاقة بين عرض النقود والبطالة.

إن توجه السلطة نحو استخدام سياسة توسعية سيرفع من المستوى العام للأسعار، كذلك انخفاض اسعار الفائدة وهذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يترتب عليه زيادة الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي سينخفض مستوى البطالة أو القضاء عليها، والعكس في حالة تقليص عرض النقود إذ ستزداد معدلات البطالة، ومنه نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين عرض النقود والبطالة؛

ومنه يظهر أن البطالة ترتبط بعرض النقود بعلاقة عكسية، إن دور السياسة النقدية في معالجة البطالة ومحاولة الوصول إلى الاستخدام الكامل يختلِف باختلاف الدراسات الاقتصادية، فيرى الكلاسيك أن قوى العرض والطلب على العمل هي المسؤولة عن وصول السوق إلى حالة توازن عند مستوى الاستخدام الكامل إذ يحدث ذلك بسبب مرونة الأجور والأسعار دون تدخل الدولة مستثنين بذلك على قانون ساي؛

بينما يؤمن الكنزيون بضرورة تدخل الدولة من خلال الانفاق الحكومي لزيادة الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الانتاج ومايتطلبه ذلك من زيادة في الطلب على الأيدي العاملة أي تخفيض معدلات البطالة وأبرز الأراء في

¹ محمدي فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص ص 258-262.

² نفس المرجع السابق، ص 262.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

الاقتصاد الكنزي هو ما ذهب إليه فليبيس، الذي أكد وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين تغيرات الأجور النقدية ومعدلات البطالة في المملكة المتحدة والذي بين من خلال نموذج المشهو بمنحنى فيلبس أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم حيث يرى أن السبيل لتخفيض معدلات البطالة يكون من خلال زيادة الأسعار عن طريق زيادة عرض النقود بالتالي زيادة معدلات التضخم لم يدم ذلك كثيرا إذ طفت على السطح ظاهرة التضخم الركودي الظاهرة التي تعايش فيها التضخم مع البطالة جنبا إلى جنب

وقد عرفت هذه الظاهرة بالتضخم الركودي أو الركود التضخمي ومن أهم مظاهرها تزايد المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الانتاج وانخفاض معدلات نمو الاقتصاد القومي؛

وهنا جاء اعتقاد النقديين في حل المشكلة بأنه يأتي من خلال التحكم بعرض النقود الذي هو السبيل للوصول إلى حالة الاستخدام الكامل والقضاء على البطالة؛⁽¹⁾

الفرع الثاني: علاقة عرض النقود بسعر الصرف الأجنبي.

أولاً: تعرف سعر الصرف.

يمكن النظر إلى سعر الصرف من زاويتين، فمن الزاوية الأولى، يعرف سعر الصرف بأنه "عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي" ومن الزاوية الثانية ينظر إلى سعر الصرف على أنه "عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفعا ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية"، وهكذا يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي يعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيرادات، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، هذا من جانب، ومن جانب آخر إن استيراد السلع من أحد البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي، وأن تصدير السلع للبلد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد الأجنبي في السوق المحلي، وعليه يعد سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وتسويتها، ويسعى سعر الصرف لتحقيق

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، مرجع سابق، ص ص 194-195.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

أهداف اقتصادية كلية المتمثلة بالتوازن الداخلي والخارجي، وينحصر هدفه الرئيسي في تحقيق الاستقرار لسعر صرف عملة ما مقابل العملات الأخرى.⁽¹⁾

يعرف كذلك سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملية الأخرى تعتبر ثمنها لها، أي هو ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم؛

ثانيا: أشكال سعر الصرف.

1. سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويؤدي التعادل بين عنصرَي العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات؛⁽²⁾

2. سعر الصرف الحقيقي: هو سعر الصرف الذي يأخذ بعين الاعتبار الأسعار في البلدين، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (p) وفي البلد الأجنبي هـ (p*) وكان (E) هو سعر الصرف الاسمي فإن سعر الصرف الحقيقي كالتالي:

$$\epsilon = EP^* / P$$

حيث يعكس ϵ الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية؛

3. سعر الصرف الفعلي الحقيقي (re): هو سعر الصرف الفعلي الاسمي (ne) معدلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية؛

4. سعر الصرف التوازني: هو السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي؛⁽³⁾

ثالثا: علاقة عرض النقود بسعر الصرف الأجنبي.

باعتبار عرض النقود متغير مستقلا وسعر الصرف الأجنبي متغيرا تابعا، فإن أي زيادة في عرض النقود الناتجة عن اتباع السلطات النقدية سياسة نقدية توسعية سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على شراء وحدات النقد

¹ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الأردن 2011، ص ص 15-17.

² لعلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 120.

³ نفس المرجع السابق، ص ص 120-121.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

الأجنبية، ووحدة النقد الأجنبي حالها حال أي سلعة سوف يزداد سعرها نتيجة لقلّة عرضها، وزيادة الطلب عليها سوف يؤدي إلى رفع سعر الصرف إلى الأعلى، وبالعكس في حالة تقليص عرض النقود سوف يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف، ويتضح من هذا أن العرض النقود يرتبط مع سعر الصرف بعلاقة طردية مباشرة؛⁽¹⁾

ومما سبق فقد توصلنا إلى أنه هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وعرض النقد، وبالتالي عند ارتفاع سعر الصرف فسيؤدي هذا إلى ارتفاع عرض النقد، والعكس إذا انخفض سعر الصرف فسينخفض عرض النقد.

الفرع الثالث: علاقة عرض النقود بميزان المدفوعات.

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات.

يعرف ميزان المدفوعات "بأنه بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية، وهو ذو جانبيين لتلك المعاملات، كما أنه أسلوب لتنظيم الاستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة؛

ومن هذا التعريف يتبين أن ميزان المدفوعات يعني تسجيل كافة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها أي دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي، وتسجل كافة العمليات التي تقتضي دفع مبالغ من قبل الدولة في أو مؤسساتها إلى العالم الخارجي في الجانب المدين، في ما تسجل العمليات التي تستدعي استلام الدولة لمبالغ من العالم الخارجي في الجانب الدائن؛

وتبرز أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعكس هيكل وتركيبية الاقتصاد القومي، ويمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم، كما يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ومن ثم يشكل أداة رئيسية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، مؤشراً لسياستها المالية والنقدية وسياسات الصرف بشأن الحاجة للتعديل متى حدث اختلال خارجي؛⁽²⁾

ثانياً: علاقة عرض النقود بميزان المدفوعات.

¹ . عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، مرجع سابق، ص 197.

² سمير فخري نعمة، مرجع سابق، ص ص 70-72.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

ينظر النقديون إلى ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية وليست حقيقية وأن الاختلال فيه ماهو إلا نتيجة الاختلال في سوق النقود داخل الاقتصاد الوطني أي أنهم ينظرون إلى العلاقة بين عرض النقود والطلب عليه باعتبارها المحدد للعجز أو الفائض الذي يحصل في ميزان المدفوعات،

إن الزيادة في عرض النقود تكون ناتجة إما عن ارتفاع المضاعف النقدي نتيجة خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو من الزيادة الصافية في القاعدة النقدية أو بسبب خفض سعر الخصم والفائدة والتوسع في منح القروض أو بسبب عمليات السوق المفتوحة عند دخول المصرف المركزي مشتريا للأوراق المالية، وزيادة عرض النقود تعني زيادة القدرة المالية أو الشرائية لمن يملكها من الأفراد والشركات والمستثمرون، فعندما يزداد عرض النقود فإن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة باعتقاد المستثمرين باستمرارية انخفاضها (وجود حالة تفاوت) سوف يقومون بزيادة استثماراتهم وهذه الزيادة باستمرار سوف تؤدي إلى زيادة الدخل وذلك يولد بلا شك زيادة في الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات، وذلك سيقود إلى حالة عجز في الميزان التجاري، ولكن زيادة عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي سوف يخلق فجوة الطلب المسببة للتضخم فيرفع مستوى العام للأسعار في الدولة وهذا الارتفاع في الاسعار سوف يؤثر من ثلاثة اتجاهات للسياسة النقدية في ميزان المدفوعات وكما يلي: (1)

1. إن الارتفاع العام في الأسعار سيجعل الطلب الأجنبي على الصادرات ينخفض تدريجيا بينما يزداد الطلب المحلي على الاستيرادات (كونها أصبحت أرخص نسبيا من بدائلها المحلية) وهذا سوف يولد عجز في الحساب الجاري؛
2. إن الطلب على النقود لغرض المعاملات سوف يزداد بسبب تغطية الزيادة في قيم المشتريات من السلع والخدمات بسبب زيادة الاسعار، وكذلك فإن ارتفاع الأسعار المستمر سيزيد من كمية النقود المحتفظ بها لأغراض الاحتياط، وهكذا يزداد الطلب الكلي على النقود وتنخفض الفجوة بين عرض النقود والطلب عليها ومن ثم يقل اثر السياسة النقدية التوسعية اجمالا على الاقتصاد القومي وميزان المدفوعات؛
3. إن ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني أن أسعار الفائدة الحقيقية تنخفض بالتالي تؤثر في ميزان المدفوعات كما بينا ذلك سابقا؛

هذا في حالة السياسة النقدية التوسعية أما في حالة السياسة النقدية التقيدية (تقليص عرض النقود) فسوف تكون النتائج معكوسة للحالة الأولى؛

¹ عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، مرجع سابق، ص ص 195-196.

الفصل الأول: الإطار النظري لعرض النقود.

خلاصة الفصل الأول.

من خلال دراستنا النظرية لعرض النقود ومحدداته وكل ماتطرقنا إليه في هذا الفصل نستنتج مايلي:

- عرض النقود هو مجموع الكتلة النقدية المتداولة بين أفراد المجتمع في فترة زمنية معينة.
- يحتاج عرض النقود إلى مجتمعات إحصائية حتى نستطيع قياس كمية النقود المتداولة في مجتمع ما، هذه المجتمعات تتمثل في $M1$ ، $M2$ ، $M3$ ، $M4$ ،
- عرض النقود لا يتم من فراغ إنما يكون بمقابلات قد تكون ذهب أو عملات أجنبية، قروض للاقتصاد وقروض للخزينة.
- يتم خلق أو عرض النقود من طرف جهات مختلفة منها السلطة النقدية والبنوك التجارية.
- يتحكم في عرض النقود عدة أطراف متمثلة في البنك المركزي مستعملا بذلك أدوات السياسة النقدية المختلفة، كذلك يتأثر بسلوك البنوك التجارية وسلوك المودعين، كل هذه الأطراف تساعد على تحديد كمية النقود المعروضة في المجتمع.
- توجد عدة متغيرات تقوم بتحديد عرض النقود والتأثير عليه بشكل كبير من بين هذه المتغيرا توجد سعر الفائدة معدل لاتضخم البطالة ميزان المدفوعات الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف، وهناك العديد من المؤشرات الكلية الاقتصادية لكن نحن كتفينا بذكر هذه فقط.

الفصل الثاني:

العوامل المحددة لعرض

النقود في الجزائر خلا

• الفترة (1987-2017).

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)- (2017).

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري لبحثنا هذا، سنتعرف في هذا الفصل على محددات عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)، حيث سنتحدث عن تطور الجهاز المصرفي الجزائري بشكل موجز وبسيط، وبما أن الجزائر كباقي الدول النامية مرت بمراحل تطور عديدة من يوم استقلالها إلى غاية يومنا هذا تحاول القيام ونهوض باقتصادها وبمنظومتها المصرفية في كافة الجوانب لهذا سنقوم تحليل تطور عرض النقود ومكوناته ومقابلاته وكذلك تحليل المحددات الكلية الاقتصادية التي لها أثر على عرض النقود.

وبعد التحليل النظري سنحاول في هذا الفصل القيام بتصميم نموذج قياسي إقتصادي بغية التعرف على تأثير المتغيرات الكلية الاقتصادية على عرض النقود الجزائري، ولمعرفة العلاقة الكمية والاتجاهية التي تربطه بهذه المتغيرات، مستخدمين فيه أساليب التحليل الرياضي والاحصائي، لذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (1987-2017).

المبحث الثاني: تحليل تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

المبحث الثالث: دراسة قياسية وتحليلية لمحددات عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)- (2017).

المبحث الأول: تطور الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (1987-2017).

يعتمد نجاح أي بلد في العالم على نجاح نظامه الاقتصادي وازدهاره ومدى تطوره، ونجاح النظام الاقتصادي يعتمد بشكل رئيسي على نجاح و فاعلية المنظومة المصرفية، والجزائر كما نعلم هي دولة عانت من الاحتلال الذي جعلها تمتلك منظومة مصرفية هشة وغير متطورة وتعاني الكثير من السلبيات، لذا سنتحدث في هذا المبحث عن مسار الجهاز المصرفي الجزائري خلال فترة الدراسة (1987-2017) وعن الإصلاحات التي قامت بها السلطات النقدية بعد الاستقلال، فقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب فخصنا الأول لنشأة الجهاز المصرفي الجزائري وفي ثاني تحدثنا عن الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات أما الثالث فخصصناه لهيكل النظام النقدي من خلال قانون النقد والقرض واهم تعديلاته.

المطلب الأول: نشأة الجهاز المصرفي الجزائري.

اتجهت السلطات الوطنية بعد الاستقلال مباشرة إلى العمل على استرجاع السيادة على المؤسسات والهيئات المالية المحلية، فبعد أقل من سنة من الاستقلال أنشئت مؤسسة إصدار خاصة لتحل محل بنك الجزائر وبعدها أنشئت الخزينة الجزائرية وتم عزلها عن الخزينة الفرنسية.

الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر.

تقرر إنشاء مؤسسة إصدار جزائرية لتحل محل بنك الجزائر سنة في 01 جانفي 1963، وبذلك أنشأ بنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وذلك بموجب القانون رق 411/26 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1963؛

وقد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري من منظور المهمة المسندة لهذه الهيئة والمتمثل في: (1)

¹ وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990 - 2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص 105.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987- 2017).

- يتمثل الغرض الأول في وجوب تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي وإعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة؛
- بينما يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار والاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحياتها؛

وبموجب المهام المسندة للبنك المركزي الجزائري في إطار قانون 441/62، نجد أن هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك للبنوك، وبالتالي قد تم منعه من القيام بأي عملية مع إلا في حالة الاستثناء التي تقتضيها المصلحة الوطنية ؛

الفرع الثاني: نشأة البنوك التجارية الجزائرية.

يقصد بالبنك التجاري المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان إذ يحصل البنك لاتجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائعهم ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو عند استحقاق أجلها، كما يقدم لهم القروض، وتعتبر عملية خلق الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر، وقد أسست الجزائر بعد الاستقلال خمسة بنوك تجارية وهي: (1)

- ✓ البنك الوطني الجزائري BNA: أنشأ في 13 جوان 1966، وهو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة؛
- ✓ القرض الشعبي الجزائري CPA: تم تأسيسه في 14 ماي 1966، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر؛
- ✓ البنك الخارجي الجزائري BEA: أنشئ بموجب مرسوم 67-204، بتاريخ واحد أكتوبر 1967 على شكل مؤسسة وطنية حيث أنه يعمل وفقا للقانون التجاري.
- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR: تم تأسيسه في 18 مارس 1982 بمقتضى المرسوم

82-206 يقوم بتقديم قروض مختلفة؛

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 106 - 107.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987- 2017).

✓ بنك التنمية المحلية BDL: تم تأسيس بموجب المرسوم رقم 85-85 في 30 أبريل 1985 وهو آخر بنك تأسس قبل دخول الجزائر في مرحلة الإصلاحات، وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري؛

المطلب الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات (1986-2017).

بعد الاستقلال مباشرة سعت السلطات الجزائرية إلى القيام بعدة إصلاحات من أجل النهوض بمنظومتها المصرفية، وذلك بهدف تحقيق التنمية و التطور اللذان يلزمانها للحاق بدول العالم المتقدمة التي استطاعت أن تحتل مكانة هامة في الأنظمة الاقتصادية والمصرفية الأكثر نجاحا.

الفرع الأول: قانون القرض والبنك 1986.

نتيجة الأزمة المزوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات بسبب انخفاض أسعار البترول وانهيار سعر الصرف الدولار، ظهرت إصلاحات 1986 بموجب قانون 86-12 الصادر في 19/08/1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض، حيث تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العامة وتوحيد الإطار القانوني الذي يدير المؤسسات المصرفية؛ ويمكن إيجاز أهم المبادئ والقواعد التي جاء بها في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فيما يلي: (1)

- تقليص دور الخزينة العامة في مجال تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية؛
- استعادة البنك المركزي لوظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك وأوكل له دور أكثر فعالية واتساعا ضمن النظام النقدي والمالي؛
- استعادة البنوك ومؤسسات التمويل لدورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض؛
- إنشاء هيئات الرقابة على النظام المصرفي وهيئات استشارية أخرى؛

¹ بعلي حسني مبارك، إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية المصرفية المعاصرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المالية، جامعة منتوري، 2011-2012، ص68.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

ويهدف إعطاء دور هام لضبط وتوجيه النظام المصرفي فقد أنشأت بموجب هذا القانون هيئتان لإشراف والرقابة وهما:

أولاً: المجلس الوطني للقرض.

يستشار المجلس الوطني للقرض في تحديد السياسة العامة للقرض بالأخذ بعين الاعتبار احتياجات الاقتصاد الوطني ، وخصوصا ما تعلق بتمويل مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية والوضع النقدية للبلد، ويقوم هذا المجلس بإعداد دراسات مرتبطة بسياسة القرض والنقد، وكل الأمور المرتبطة بطبيعة وحجم وتكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج التنمية الاقتصادية الوطنية؛

ثانياً: اللجنة التقنية للبنك.

يرأس هذه اللجنة محافظ البنك المركزي واللجنة مكلفة بمتابعة جميع المقاييس ذات العلاقة بتنظيم الوظيفة البنكية، كما تسهر اللجنة على ضمان تطبيق التنظيمات والتشريعات القانونية والبنكية تبعاً لسلطات المراقبة المخولة لها ؛ وتهدف إلى تشجيع الادخار ومراقبة توزيع القروض؛⁽¹⁾

الفرع الثاني: تكييف الإصلاح القانوني 1988.

يهدف القانون 88-06 لتغطية النقائص التي تضمنها قانون البنوك والقرض 1986، والذي يمكن تسميته بقانون استقلالية البنوك، فقد دعم هذا القانون دور البنك المركزي في عمليات ضبط إدارة السياسة النقدية، كما أتاح للبنوك فرصة اللجوء إلى الخارج للاقتراض أو إلى الجمهور وأخضع البنوك إلى قوانين التي تحكم التجارة لتصبح بذلك العمل لمبدأ تحقيق الربحية والمردودية.⁽²⁾

الفرع الثالث: قانون النقد والقرض 1990.

يعتبر القانون 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصاً تشريعياً يعكس بحق اعترافاً بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا 1986 و1988، فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بالتنظيم البنكي وأدائه كما أن المبادئ التي يقوم عليها وميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى

¹ نفس المرجع السابق، ص 68.

² لطلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص ص 250 - 251.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)

(2017).

حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها النظام في المستقبل، ولأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها نحاول التعرض إليها فيما يلي: (1)

أولاً: مبادئ قانون النقد والقرض.

1. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية.

تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية، ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعاً للقرارات الحقيقية، أي تلك القرارات التي تتخذ على الأساس الكمي في هيئة التخطيط، ولكن مثل هذه القرارات (النقدية) تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناءً على الوضع النقدي السائد وهكذا إستعاد البنك المركزي دوره في قمة النظام النقدي وإستعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخلياً بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.

2. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة.

الخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية الاقراض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية، ولم يعد يتم بلا حدود، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد، وهكذا تحقق استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة، وتم تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال.

3. الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض.

الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث همش النظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، فتفطن قانون النقد والقرض لهذه المشكلة حيث أبعاد الخزينة عن منح القرض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة، وابتداءً من هذه اللحظة أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

¹ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك (دراسة طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص196-198.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة.

كانت السلطة سابقا مشتتة في عدة مستويات، فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود، لذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في المراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة، وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية وبالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض، وجعلها وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية وليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛

5. وضع النظام البنكي على مستويين.

يعني هذا التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية وبين نشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في تأثير على السياسات الإقراضية للبنوك التجارية وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي، وبإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية؛⁽¹⁾

ثانيا: أهداف قانون النقد والقرض 90-10.

1. وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي؛
2. رد الاعتبار للبنك المركزي؛
3. تشجيع الاستثمار الأجنبي؛
4. التطهير المالي للمؤسسات العمومية؛
5. توحيد وظيفة العملة في استعمالات المحلية؛
6. إحكام سيطرة البنك المركزي على وحدات الجهاز المصرفي؛

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 198 - 199.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

7. تنظيم عملية الائتمان بالشكل الذي يحافظ على أموال البنوك ويضمن أن لا يقدم الائتمان إلا للزبائن الذين يستحقونه؛⁽¹⁾

المطلب الثالث: هيكل النظام النقدي من خلال قانون النقد والقرض 1990 وتعديلاته.

لقد حمل قانون النقد والقرض أفكار جديدة وتعديلات مهمة على هيكل النظام النقدي سواء على مستوى السلطة النقدية أو على البنوك، وذلك بهدف معالجة أوضاع المحيط المالي للاقتصاد وكذلك بهدف تنظيم القرض وأدائه، وسنفضل ذلك في هذا المطلب، كذلك سنتحدث على أهم التعديلات التي طرأت على قانون النقد والقرض.

الفرع الأول: هيكل النظام النقدي على ضوء قانون النقد والقرض.

تحدث في هذا الفرع عن التغييرات التي مست الجهاز المصرفي الجزائري خلال قانون النقد والقرض 90-10 وذلك كما يلي:

أولاً: بنك الجزائر.

يعرف قانون النقد والقرض بنك الجزائر في مادته 11 بأنه " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" ومنذ صدور هذا القانون أصبح البنك المركزي يسمى مع الغير بنك الجزائر، ويخضع بنك الجزائر إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجراً، وتعود ملكية رأس المال بالكامل للدولة، وبالرغم من ذلك فهو لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ولا يخضع لأحكام القانون 88-01 المؤرخ في 11 جانفي 1988 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، ويستطيع أن يفتح فروع له أو يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني كلما رأى ذلك ضرورياً ويسير بنك الجزائر جهازين هما المحافظ ومجلس النقد والقرض.⁽²⁾

¹ بظاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص 158 - 164.

² طاهر لطرش، مرجع سابق، ص ص 200 - 202.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987- (2017).

ثانيا: البنوك والمؤسسات المالية.

لقد أتاح قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض، يستجيب كل نوع إلى مقاييس والشروط التي تتحدد خاصة بطبيعة النشاط والأهداف المحددة لها؛

(1) البنوك التجارية: يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 130 من هذا القانون" وبالرجوع إلى هذا هذه المواد نجد أن مهامها:

- جمع الودائع من الجمهور؛
- منح القروض؛

• توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها؛

(2) المؤسسات المالية: تعرف المادة 155 من قانون النقد والقرض المؤسسات المالية بأنها: "أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية القيام بالأعمال البنكية ماعدا تلقي الأموال من الجمهور"؛ ويعني هذا الأمر أن المؤسسات المالية تقوم بالقرض على غرار البنوك التجارية، ولكن دون تستعمل أموال الغير، والمصدر الأساسي للأموال المستعملة يتمثل في رأسمالها وقروض المساهمة والإدخارات طويلة الأجل؛

(3) البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية: ابتداء من تاريخ صدور قانون النقد والقرض، أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعها لها في الجزائر ويجب أن يخضع فتح هذه الفروع إلى ترخيص خاص يمنحه مجلس النقد والقرض ويتجسد في قرار صادر عن محافظ بنك الجزائر؛

ولقد حدد النظام رقم 93-01 المؤرخ في 1993/01/3 شروط تأسيس أي بنك أو مؤسسة مالية

وشروط إقامة فروع لبنوك ومؤسسات أجنبية ومن بين الشروط المطلوبة:

- تحديد برنامج النشاط؛
- الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة؛
- القانون الأساسي للبنك أو المؤسسة المالية؛⁽¹⁾

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 202 - 203.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987- 2017).

الفرع الثاني: التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض 10-90.

سنتحدث في هذا الفرع عن التعديلات التي مست قانون 10-90 وهي كالتالي:

أولاً: الأمر 01-01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض 10-90.

جاء أول تعديل لقانون النقد والقرض 10-90 عن طريق أمر رئاسي، وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/27 حيث تم فيه الفصل بين صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض لتعزيز الاستقلالية النقدية، ويتكون هذا الأخير من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاث شخصيات يختارونهم بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية، كما تم إلغاء المادة 22 من قانون 10-90 المتضمنة مدة ولاية المحافظ ونوابه وتجديدها والأسباب التي تؤدي إلى إقالته، كذلك عدلت الفقرة الأولى والثانية من المادة 23 من قانون 10-90 المتضمنة تنافي وظائف النواب مع الوظيف العمومي وعدم إمكانية توليهم لأي منصب أثناء فترة الولاية ماعدا تمثيل الدولة أما المؤسسات الدولية، وجرى إلغاء الفقرة الثالثة التي تتضمن عدم إمكانية اقتراض المحافظ ونوابه أي مبلغ من مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية ولا يقبل أي تعهد صادر عنهم في محفظة البنك المركزي ولا في محفظة أي بنك عامل في الجزائر. (1)

ثانياً: الأمر 11-03 الذي يلغي 10-90

أصدرت السلطات الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 2003/08/26 جاء هذا الأمر بعد الأزمات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري بإفلاس كل من بنك الخليفة الخاص، والبنك الصناعي التجاري الجزائري، والهدف من تعديل قانون النقد والقرض بالأمر 11-03 وهو تقليص صلاحيات التي كان يتمتع بها محافظ بنك الجزائر وبالتالي تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها وفقاً لروح قانون 10-90 هذا من جهة ومن جهة أخرى تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك خاصة بعد أزمة إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري؛ (2)

¹ خديجة تافاسست، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2016-2017، ص 146.

² لعلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 254.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)

(2017).

ثالثا: الأمر 10-04 معدل ومتمم 03-11.

يهدف الأمر 10-04 الصادر في 26 أوت 2010 إلى ضبط نشاط القطاع المصرفي وتعزيز الإطار الرقابي والإشرافي على البنوك والمؤسسات المالية، حيث تم تعزيز وتوسيع صلاحيات بنك الجزائر التي أصبحت تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدف من أهداف السياسة النقدية وتوفير أفضل الشروط في ميادين النقد و القرض والصرف والحفاظ عليها من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي ولهذا الغرض فهو يكلف بتنظيم الحركة النقدية ومراقبتها وتوجيهها بكل الوسائل المتوفرة، وتوزيع الائتمان (1)

وتنظيم السيولة وحسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج، وضبط سوق الصرف، والتأكد من سلامة ومتانة القطاع المصرفي، والسير الحسن لنظم الدفع وسلامتها، كما ألزم البنوك والمؤسسات المالية بوضع نظام رقابة داخلي ناجع للتحكم في نشاطاتها والاستخدام الأمثل لمواردها، ومصداقية المعلومات المالية، والأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصرفية والسير الحسن للعمليات الداخلية خاصة تلك التي تضمن شفافية العمليات المصرفية ومصدرها، وكذا الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري التي لا يمكن إلا أن تكون في إطار الشراكة التي تمثل فيها المساهمة الوطنية 51% على الأقل من رأس المال، وزيادة عن ذلك تملك الدول سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية التي ذات رؤوس الأموال الخاصة يخول لها بموجبه الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت. (2)

رابعا: قانون رقم 17-10 متمم الأمر 03-11.

جاء القانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 ليتمم الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والذي يهدف إلى قيام بنك الجزائر بشراء مباشرة السندات التي تصدرها الخزينة العمومية لمدة 5 سنوات وهذا ما نصت عليه المادة 45 مكرر >> بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛
- تمويل الدين العمومي الداخلي؛

¹ خديجة تافاست، مرجع سابق، ص 147.

² نفس المرجع السابق، ص 147.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987) - (2017).

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار؛

تتفد هذه الآلية لمراقبة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير، إلى:

- توازنات خزينة الدولة؛
- توازن ميزان المدفوعات؛

تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر بتنظيم << (1)

المبحث الثاني: تحليل تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

نرى اليوم أن أعظم الدول شأنًا والتي لها قوة اقتصادية عظيمة تولي اهتمام كبير لعرض النقود حيث تضع قوانين وأنظمة خاصة بتنظيم وإصدار النقد، وفقا لما يتماشى مع سياستها النقدية وأهدافها الاقتصادية الكلية، وهو ما جعلنا نخصص هذا المبحث لتطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)، حيث قسمناه إلى ثلاثة مطالب الأول تحدثنا فيه عن عرض النقود في الجزائر، وثاني عن تطور مكونات عرض النقود في الجزائر، أما الثالث تحدثنا فيه عن مقابلات عرض النقود في الجزائر.

المطلب الأول: واقع عرض النقود في الجزائر (1987-2017).

لقد مر عرض النقود في الجزائر بعدة تطورات خلال هذه الفترة وتغير فيه حجم الكتلة النقدية تارة بزيادة وتارة أخرى بنقصان ويتم عرض النقود في الجزائر من خلال الإصدار النقدي والائتمان المصرفي، لذا سنتحدث من خلال هذا المطلب على تطور عرض النقود في الجزائر خلال الفترة المذكورة.

الفرع الأول: الإصدار النقدي.

تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات بنك الجزائر، وهو ما نصت عليه المادة (4) من قانون النقد والقرض والتي نصها << يعود للدولة امتياز إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية في التراب الوطني، ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي (بنك الجزائر) الخاضع لأحكام الباب الثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون دون سواه >>

¹ المادة 45 مكرر، قانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 2017، ص 4.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

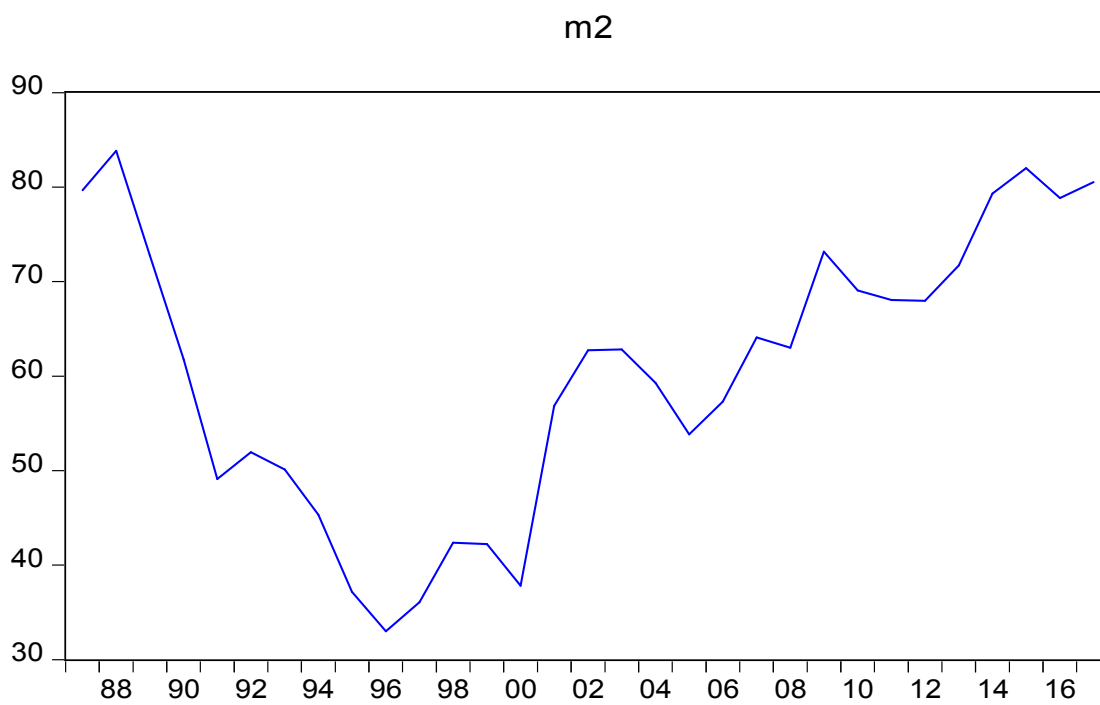
الفرع الثاني: الإئتمان المصرفي.

تساهم البنوك التجارية في الاقتصاد الجزائري في تركيبة عرض النقود من خلال الائتمان (القروض) المقدمة للاقتصاد وعملية خلق نقود الودائع، حيث أشار قانون النقد والقرض (90-10) إلى ذلك في نص المادة (70) التي جاء فيها أن: البنوك فقط هي المؤهلة الوحيدة للقيام بالعمليات المشار إليها في المواد من 66 إلى 68، أي تلقي الودائع من الجمهور ومنح القروض وأخيرا خلق وسائل الدفع وتسييرها؛⁽¹⁾

وفيما يلي سنقوم بتحليل تطور عرض النقود في الجزائر من خلال الشكل التالي:

شكل (2): تطور عرض النقود M2 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1987-2017.

الوحدة: نسبة الناتج المحلي الاجمالي.



المصدر: مخرجات 10 eviews وبالاعتماد على احصائيات الملحق رقم (1).

¹ علي صاري، سايسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة الرؤى الاقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص 24.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)-

(2017).

نلاحظ من خلال الشكل تطور الكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي متذبذب بشكل عام، فخلال الفترة (1987-1990) كانت هذه نسبة مرتفعة فكانت في حدود 79%-80% مما يعني عدم وجود توازن بين السوقين النقدي والحقيق وهذا ما يسبب وجود تضخم، ويعود هذا الارتفاع إلى الإصدار النقدي الموجه لتغطية العجز الميزانية، واحتياجات الائتمان لدى صندوق النقد الدولي،⁽¹⁾ كما لاحظنا خلال الفترة (1991-1994) كانت النسبة في حدود 50% مما يعني أن السوقين متوازنين وذلك نتيجة الإنفاق الائتماني الموقع مع صندوق النقد الدولي، وخلال الفترة (1995-1997) عرفت هذه النسبة انخفاض كبير حيث بلغت قيمة أدنى نسبة 33% في سنة 1996 وهذا يعود إلى التوقيع الائتماني الثالث واتفاق القرض الموسع فعرفت سيولة الاقتصاد انخفاضا كبيرا نتيجة اتباع الجزائر لسياسة تقشفية من خلال تجميد أجور العمال، وتخفيض قيمة الدينار وتخفيض عجز الموازنة العامة وهذا ما سمح بتحقيق معدل نمو الكتلة النقدية بـ 14.5% (تباطئ معدل النمو) خلال هذه الفترة، كما أن السياسة الصارمة من خلال الإصلاحات المصرفية ورفع سعر الفائدة على الودائع سمحت بتعديل هيكل الكتلة النقدية، خلال الفترة (1998-1999) بقيت منخفضة قدرت بـ 42% وهذا يوضح مدى تأثر الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية وانعكاساتها على التوازنات الداخلية، مما اضطر الجزائر إلى اللجوء إلى الصندوق النقد الدولي مرة أخرى للتخفيف الأثر السلبي لتدهور أسعار النفط وذلك في إطار اتفاق القرض الموسع، و انخفضت أكثر في سنة 2000 حيث بلغت 37% مما يؤكد على التوجه الجديد للسياسة النقدية في تخفيض معدل التضخم، وخلال الفترة (2001-2003) كانت النسبة في حدود 62% ويعني ذلك عدم وجود توازن بين السوقين النقدي والحقيق وتدل النسبة على وجود تضخم، هذا ما جعل السلطة النقدية تسعى إلى إتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكييف والتوسع وذلك من خلال محاولة التوفيق بين مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل مع معدل التضخم المتوقع يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ مستوى من التضخم في مرحلة لاحقه، ويجدر الإشارة إلى أن سنة 2002 عرفت ظاهرة نقدية جديدة تعتبر ميزة لتطور الوضعية النقدية ويتعلق الأمر بزيادة نمو شبه النقد وهذا يعود إلى الارتفاع الهام والمتواصل لصافي الأصول الخارجية للبنك المركزي والتي تعدى مستواها العرض النقدي M1، مما يؤكد أن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي للعرض النقدي في الاقتصاد الوطني، وخلال الفترة (2004-2006) كانت النسبة 59%

¹ ين البار امحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص 207.

² حلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 260-261.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)-

(2017).

53% و 57% على التوالي وهي نسب مرتفعة قليلا وتدل على عدم وجود توازن بين السوقين النقدي والحقيقي ، في بداية سنة 2007 -2008 ارتفعت قليلا في حدود 60% وهذا دلالة على عدم السيطرة على معدل نمو الكتلة النقدية، كما سجل معدل النمو الكتلة النقدية انخفاضا سنة 2009 فيرجع هذا إلى مخاوف السلطات من ضغوط تضخمية نتيجة التراكم المتواصل للسيولة وكذلك لانخفاض المفاجئ لأسعار البترول بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، وهذا التوسع المتزايد في الكتلة النقدية M2 يعود إلى الزيادة التي سجلت في قيمة الأصول الخارجية الصافية والتي استمرت هي الأخرى بالزيادة، أما خلال الفترة (2010-2017) فقد استمرت هذه النسبة في الارتفاع ما يدل على عدم توازن سوق النقد ووجود تضخم خاصة خلال أربع السنوات الأخيرة فقد كانت النسبة في حدود 80% وهذا يدل على أن معدل التضخم مرتفع ويجب معالجة الأسباب التي أدت إلى ذلك.

المطلب الثاني: تطور مكونات عرض النقود في الجزائر (1987-2017).

يتكون عرض النقود في الجزائر من النقود القانونية التي تعتبر المكون الأساسي للكتلة النقدية وتعتبر أكثر المكونات سيولة، وثاني مكون هو النقود الكتابية (M1) المتشكلة من الودائع تحت الطلب ثم آخر عنصر هو أشباه النقود (M2) تتمثل في ودائع لأجل، وسنفضل تطورها خلال هذه الفترة في هذا المطلب.

الفرع الأول: النقود القانونية.

وهي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، تعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر،⁽¹⁾ وتعتبر هذه النقود أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة، وقد شكلت حيزا كبيرا في تشكيل الكتلة النقدية خلال السنوات الأولى للاستقلال لتترك هذه المكانة للودائع تحت الطلب والودائع الآجلة بعد ذلك، وذلك لبروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخل الأفراد التي تعتبر مصدر تلك الودائع وسنقوم بتحليل تطورها خلال فترة الدراسة.⁽²⁾

¹ بن البار امحمد، مرجع سابق، ص 205.

² علي صاري، مرجع سابق، ص 27.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987-

2017).

تطورت مكونات الكتلة النقدية بشكل متزايد، حيث انتقلت النقود الورقية من 89.36 مليار دج في 1986 إلى 119.87 مليار دج سنة 1989 أي تضاعف ب 1.34 مرة، أما خلال الفترة 1990-1999 فقد عرفت النقود الورقية ارتفاعا كبيرا فقد ارتفعت من 134.942 مليار دج سنة 1990 إلى 390.42 مليار دج سنة 1999 وهذا بسبب السياسة التقشفية التي اعتمدها الجزائر، وفقا لبرنامج التعديل الهيكلي المشرف عليهما من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأثر شروع الجزائر في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو (2005-2009)، وبرنامج توطيد النمو (2010-2014)، ونتيجة للتوسع النقدي النقود الائتمانية حيث سجلت 484.527 مليار دج سنة 2000 بينما سجلت النقود القانونية 874.3 مليار دج سنة 2004 بمعدل نمو 11.9% مقابل 781.3 في سنة 2003 بمعدل نمو 17.5% وفي سنة 2002 سجل معدل نمو 15.2%، وبالتالي يمكن تفسير تباطؤ في معدلات نمو النقود القانونية مقارنة مع سنة 2001 أي 19.1% بالتوجه النقدي الذي يبقى ايجابيا وكذلك نتيجة لوضعية التسديدات الكبير التي عرفتتها منطقة نفوذ الميزانية، وخلال الفترة (2005-2009) سجلت ارتفاعا ملحوظا فانطلقت معدلات النمو من 5.3% إلى 18.8% حيث تزامنت هذه الفترة مع برنامج التنمية الخماسي نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية الضخمة واستمرار نمو الكتلة النقدية، وسجلت النقود الورقية خلال الفترة (2010-2014) ارتفاعا حيث انتقلت من 2098.629 مليار دج بمعدل نمو 14.7% سنة 2010 إلى 3658.9 مليار دج بمعدل نمو 14.2% سنة 2014 اي ارتفعت 1.74 مرة. (1)

وخلال الفترة (2015-2017) لوحظ انخفاض كبير وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول الذي بدأ سنة 2015 حيث تقلص بنسبة 3.6% في سنة 2015 ثم سجل ارتفاعا قدره 1.6% في 2016 وهذا راجع إلى ارتفاع تداول الورق النقدي والودائع لدى مركز الصكوك البريدية، (2) نمت الارصدة النقدية وشبه نقدية ب 8.3% في 2017 حيث ارتفع التداول النقد الورقي بنسبة 4.9% وقد سجل تراجع وتيرة ارتفاعه بمقابل سنة 2016 التي سجلت ارتفاع 9.5%. (3)

¹ بن البار امحمد، مرجع سابق، ص ص 212 - 213.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" 2017، ص 130.

³ التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" 2018، ص 123.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987- 2017).

الفرع الثاني: النقود الكتابية.

تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة مقارنة بالودائع لأجل، نظرا لسرعة تحولها لنقود، لذلك تتدرج مع النقود القانونية لتشكيل المستوى الأول للكتلة النقدية M1، وتتكون هذه الودائع من: ودائع جارية لدى البنوك التجارية، وودائع جارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار، وودائع الأموال الخاصة في الخزينة⁽¹⁾ وتطورت هذه النقود كما يلي:

لقد انخفضت هذه الودائع في سنة 1986 وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول، ثم عادت لترتفع سنة 1989، وخلال لافتره 1991-1999 عرفت الودائع تحت الطلب ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من 167.793 مليار دج في سنة 1991 إلى 465.187 مليار دج وخلال الفترة وكذلك سجلت ارتفاعا في الفترة ما بين 2000 - 2004، لتتخفف في السنتين 2008-2009 بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار البترول، ثم لوحظ ارتفاع وتحسن كبير خلال الفترة 2010-2014 وهذا لنتزامنها مع برنامج توظيف النمو، ولقد ارتفع الكبير للنقود القانونية وحج الودائع تحت الطلب إلى ارتفاع معدل التضخم؛ 213 خلال الفترة (2015-2017) وسلجنت وودائع تحت الطلب انخفاضا قرده 4.2% لدى المصارف و 24.6% لدى الخزينة العمومية في 2015 و 2016،⁽²⁾ وسجل ارتفاع قوي في وودائع تحت الطلب لدى المصارف في سنة 2017 حيث قدرت نسبتها بـ 20.1% وسبب ارتفاع هذه الودائع يعود بنسبة تقارب 65% إلى وودائع الشركة الوطنية للمحروقات التي استفادت في أواخر 2017 من تسديد جزء من مستحققاتها على الخزينة العمومية.⁽³⁾

¹ علي صاري، مرجع سابق، ص 27.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر " 2017، ص 130.

³ التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر " 2018، ص 122.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

الفرع الثالث: أشباه النقود (الودائع لأجل).

وتتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل، والودائع الخاصة المسير من قبل مؤسسات القرض، والتي تتمثل في الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين الاقتصاديين، وهذا العنصر يطلق عليه اسم السيولة المحلية M2⁽¹⁾ ومر تطورها بالمراحل التالية:

انتقلت من 22.199 مليار دج 1986 إلى 40.758 مليار دج سنة 1988 أي تضاعف 1.83 مرة بنسبة 19.9% مقارنة 1987 بنسبة 53.1% وهذا راجع إلى ميل الأفراد إلى الاكتناز بدلا من الإدخار، ثم سجلت هذه الودائع ارتفاعا خلال الفترة (1990-1999) نظرا للإصلاحات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري حيث توجه إلى اقتصاد السوق الحر، ولم تلعب الودائع لأجل دورا كبيرا كوسيلة من وسائل البنوك التجارية ودلالة على ذلك نموها البطيء، لكن ازدادت أهميتها خلال التسعينات، وخلال الفترة (2000-2004) سجلت ارتفاعا ذلك تزامنا مع برنامج الانعاش الاقتصادي، ثم سجلت ارتفاعات في سنتي (2008-2009) بـ 1991.04 مليار دج و 2228.893 مليار دج على التوالي، وتزامنا مع برنامج توطيد النمو (2010-2014) انتقلت الودائع لأجل من 2524.281 مليار دج في سنة 2010 إلى 4083.7 مليار دج سنة 2014 أي تضاعفت بـ 1.6 مرة؛ وخلال الفترة (2015-2017) لقد سجلت انخفاض أقل حدة من انخفاض ودايع تحت الطلب أي بـ 0.81% في 2016 مقابل ارتفاع في سنة 2015 قدره 8.8%،⁽²⁾ ولقد عرفت هذه الودائع ارتفاعا متواضعا نوعا ما مقدر بـ 6.8% لأنه بالمقابل فقد ارتفعت الودائع تحت الطلب المتعلقة بقطاع المحروقات بشكل قوي.⁽³⁾

(3)

¹ بن البار امحمد، مرجع سابق، ص ص 205، 214.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" 2017، ص 130.

³ التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" 2018، ص 124.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987) (2017).

المطلب الثالث: تطور مقابلات عرض النقود في الجزائر (1987-2017).

تتمثل مقابلات الكتلة النقدية في مجموع الأصول والديون التي تقابلها عملية الإصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي والبنوك التجارية، وتتمثل المقابلات في الجزائر في صافي الأصول الخارجية (ذهب و عملات أجنبية) والقروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة للخرينة.

الفرع الأول: صافي الأصول الخارجية (ذهب و عملات أجنبية).

تشمل الأصول الخارجية مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي من ذهب و عملات أجنبية، وتطورها في الاقتصاد الوطني مرتبط أساسا بالصادرات من البترول، لذلك فكلما كانت اسعار النفط مرتفعة كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس، بما أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على إيراداتها البترولية التي تمثل 98% لذلك فإن صافي مجموع الأصول الخارجية يرتبط بشكل كبير مع أسعار البترول، لذا فقيمة هذه الأصول انخفضت بشكل كبير سنة 1986 ستزامنها مع أزمة البترول التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط الأمر الذي أدى إلى انخفاض الأصول الخارجية لتصل إلى غاية 6.535 مليار دج في نهاية سنة 1990، ثم عادت لترتفع شيئاً فشيئاً في سنة 1991 لتبلغ في نهاية هذه السنة 24.248 مليار دج، ثم انخفضت في السنتين (1992 و 1993) تزامنا مع الإصلاحات التي شرعت السلطة النقدية في تطبيقها، ثم لوحظ ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (1994-1997) حيث قدرت الموجودات الخارجية بـ 60.399 مليار دج خلال 1994 لتصل إلى 3350.309 مليار دج سنة 1997، وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول وكذلك تخفيض قيمة العملة الوطنية، لتصبح بذلك الأصول الخارجية أهم مصدر للنمو النقدي، ثم عادت الانخفاض مع نهاية سنة 1999 حيث بلغت قيمة الأصول الخارجية 169.6 مليار دج وهذا راجع إلى انخفاض اسعار البترول في تلك الفترة، وخلال الفترة (2000-2010) انتقلت قيمتها من 776 مليار دج في 2000 لتصل إلى 11997 مليار دج سنة 2010 بسبب ارتفاع أسعار البترول، وأصبحت تعتبر من بين أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة حيث أوضح تحليل هذه الفترة وجود تطور ملحوظ في الموجودات وأدى هذا إلى وجود فوائض نقدية كبيرة. (1)، وتواصل ارتفاع الأصول الخارجية خلال السنوات 2011، 2012، 2013، 2014 لتبلغ القيم

¹ عصام لوشان، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990 - 2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2012 - 2013، ص ص 130-131.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)

(2017).

على التوالي: 13922.4 مليار دج، 14940 مليار دج، 15225.2 مليار دج، 15330.6 مليار دج.⁽¹⁾ ثم عادت وارتفعت في 2015 بقيمة 15375.4 مليار دج، ثم انخفضت إلى 12596 مليار دج في 2016 وسبب العجز في الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات، وتزايد تداول النقد الورقي خارج الجزائر،⁽²⁾ ولقد عرف تقلصا في 2017 بنسبة 10.9% 1368.6 مليار دج ويفسر هذا التقلص بتطور أسعار صرف العملات التي تشكل احتياجات الصرف (انخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو).⁽³⁾

الفرع الثاني: القروض المقدمة للاقتصاد.

القروض المقدمة للاقتصاد هي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين غير الماليين لمواجهة احتياجاتهم وتشمل نوعين من القروض هما:

1. القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر إلى البنوك التجارية لتلبية احتياجاتها من السيولة النقدية، في إطار عمليات الاقتراض منه وسياسة إعادة الخصم.
2. القروض المقدمة من البنوك لصالح الأعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وأدوات السحب. وعرفت هذه القروض تطورات كثيرة خلال فترة الدراسة وهي كالاتي:

عرف هذا النوع من المقابلات ارتفاعا محسوسا خلال الفترة 1990-1992 حيث انتقلت قيمة القروض الموجه للاقتصاد من 246.987 مليار دج في 1990 إلى 335.5 مليار دج في 1992، ثم عادت لتسجل انخفاضا في سنة 1993 وهذا راجع إلى الأوضاع الاقتصادية الحرجة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة، ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية عادت هذه القروض لترتفع مرة أخرى خلال الفترة 1999-2002، وذلك راجع لزيادة أهمية النشاط الاستثماري وبالتالي أصبح لهذا البند دورا أساسيا في عملية خلق النقود، واستمر ارتفاع هذه القروض إلى غاية نهاية 2010 حيث ارتبط هذا التطور نوعا ما بأثر اتمام برامج إعادة هيكلة محافظ البنوك العمومية، بالإضافة إلى الإصلاحات المقدمة والمطبقة من طرف السلطات.⁽⁴⁾ وبقيت هذه القروض ترتفع حيث

¹ يمينة شبيبة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال لافتر (2000-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم

الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 94.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر " للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر " 2017، ص 135.

³ التقرير السنوي لبنك الجزائر " للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر " 2018، ص 125.

⁴ عصام لوشان، مرجع سابق، ص 134.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)

(2017).

انتقلت من 3726.5 مليار دج في سنة 2011 إلى 5314 مليار دج في 2014. ⁽¹⁾ وأمام تقلص احتياطات الصرف وارتفاع صافي المستحقات على الدولة واصلت القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعها في حيث انتقلت من 49.3% في 2015 إلى 50% في 2016 فبلغت قيمتها 3957.1 مليار دج وبرزت كأهم مصادر التوسع النقدي وفي 2016، ⁽²⁾ ولقد ارتفعت في 2017 بالغة 8880.9 مليار دج تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية. ⁽³⁾

الفرع الثالث: القروض المقدمة للخزينة .

تتمثل قروض الخزينة في تسبيقات التي يمنحها بنك الجزائر للخزينة العمومية، والاكنتاب في سندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية وحتى الأشخاص، وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة التي منها الحسابات البريدية. ⁽⁴⁾ ومر تطور هذه القروض بالمرحل التالية:

حظيت الخزينة بمكانة هامة في عملية تمويل المشاريع الاقتصادية وذلك راجع إلى النمط المركزي الذي كانت تتم به عمليات التمويل المتعلقة بالاقتصاد الوطني حيث تمثلت أهم القروض الممنوحة للخزينة الجزائرية في تسبيقات البنك المركزي للخزينة، واكلنتاب في سندات الخزينة، وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة منها الحسابات البريدية، تراجت هذه القروض خلال الفترة (1990-1991) بسبب صرامة السلطات النقدية في تطبيق القوانين الجديدة بالإضافة إلى تخلي الدولة عن التمويل من خلال الإصدار النقدي حيث تراجت هذه القروض من 167.044 مليار دج سنة 1990 إلى 159.904 مليار دج في 1991، ومن سنة 1993 حققت هذه القروض ارتفاع كبير في قيمتها بلغ 75.60% ويرجع ذلك إلى الإجراء المتعلق بتحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية إلى سندات حكومية كجزء من برنامج إعادة الهيكلة، ثم تلاها انخفاض شديد سنة 1996 ذلك لأن الخزينة سجلت في تلك الفترة فائضا كبيرا، كما أدى التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتحسن الإيرادات من الجباية البترولية إلى النقل الدين العمومي الداخلي، ثم ارتفعت في سنة 1997 لتصل إلى 442.3 مليار دج وذلك بسبب عدة عوامل تمثلت في انخفاض الاحتياطات من العملات الصعبة بالإضافة إلى انخفاض سعر الصرف وأسعار النفط، مما أدى إلى عجز الخزينة العمومية فاستعملت موارد إعادة الجدولة

¹ يمينة شبيبة، مرجع سابق، ص 95.

² التقرير السنوي لبنك الجزائر " للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" 2017، ص 133.

³ التقرير السنوي لبنك الجزائر " للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" 2018، ص 126.

⁴ علي صاري، مرجع سابق، ص ص 30-32.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)

(2017).

التي بقيت في البنك المركزي على شكل تسبيقات في الحساب الجاري، ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية إبتداء من سنة 2000 حتى سنة 2010 وخاصة بعد ارتفاع أسعار النفط حيث أصبحت الخزينة العمومية لا تلجأ إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر حيث انتقلت قيمة هذه القروض من 423.4 مليار دج في 2003 إلى 3510.9- مليار دج في سنة 2010، وهذا الانخفاض الشديد يعكس لنا تطور الوضعية النقدية حيث حققت الخزينة فائض 3934.3 مليار دج مقارنة سنة 2003 وبذلك تخلت الخزينة عن لجوئها إلى الاقتراض. (1) وواصل هذا الارتفاع خلال السنوات من 2011 إلى 2014 فانتهت قيمتها من 3406.6- مليار دج إلى 2673.7- مليار دج. (2) وفي نهاية ديسمبر 2015 ولأول مرة منذ 2005 لم تعد الدولة دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي حيث بلغ صافي القروض النظام المصرفي على الدولة 567.5 مليار دج وذلك راجع إلى انخفاض قائم صندوق ضبط الموارد واستحقاقات مصارف على الدولة (استعمال موارد صندوق ضبط الموارد FRR الناجم عن تقادم عجز عمليات الخزينة العمومية وعمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية)، (3) وبقيت على هذا الحال إلى غاية 2016 خاصة مع ظروف التآكل الشديد في صندوق الإيرادات، (4) وعرف ارتفاعا في سنة 2017 حيث انتقل من 2682.2 مليار دج في 2016 إلى 4691.9 مليار دج في 2017 تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية. (5)

المبحث الثالث: دراسة قياسية وتحليلية لمحددات عرض النقود في الجزائر خلال الفترة

(1987-2017).

سنخصص هذا المبحث لتطورات التي طرأت على متغيرات الدراسة وهي سعر الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي، ثم سننتقل مباشرة إلى نموذج الذي يقيس العلاقة بين هذه المتغيرات و عرض النقود باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، فقمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب فتناولنا في الأول تحليل تطور متغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على عرض النقود في

¹ عصام لوشان، مرجع سابق، ص ص132-133.

² يمينة شبيبة، مرجع سابق، ص 96.

³ التقرير السنوي لبنك الجزائر " للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر " 2016، ص ص 134-135.

⁴ التقرير السنوي لبنك الجزائر " للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر " 2017، ص 133.

⁵ التقرير السنوي لبنك الجزائر " للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر " 2018 ص 125.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987) (2017).

الجزائر، وفي ثاني الإطار النظري لأساليب الاقتصاد القياسي وتوصيف النموذج وتحليل البيانات أما الثالث فخصصناه لتقدير النموذج وتحليل النتائج.

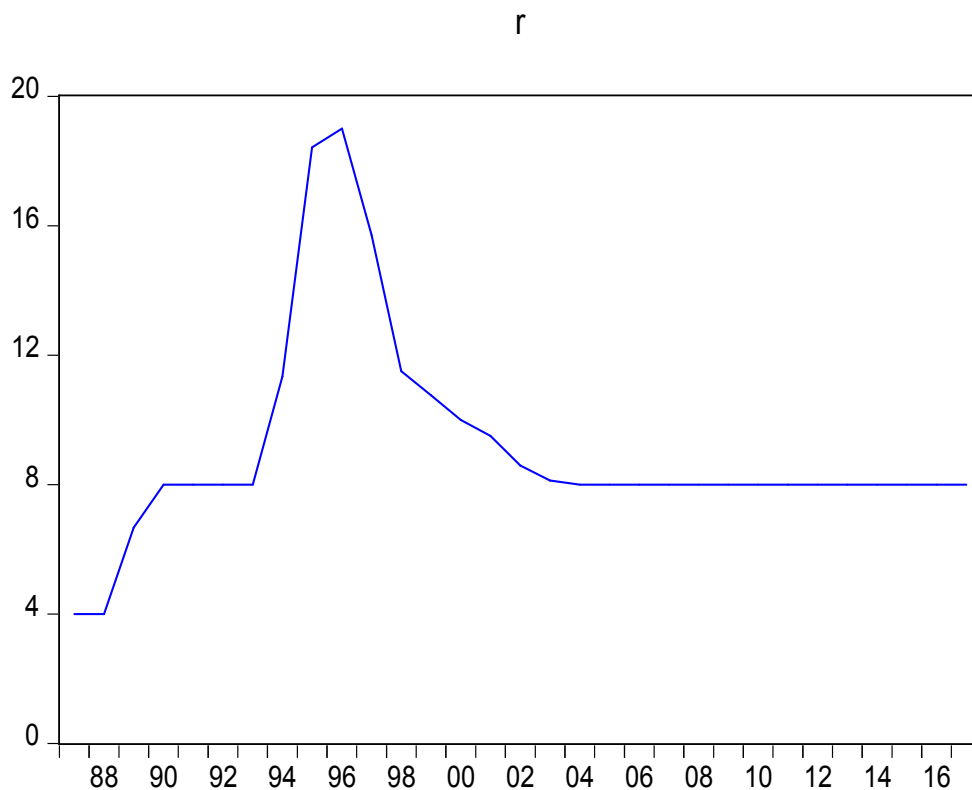
المطلب الأول: تحليل تطور متغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

سنحدث في هذا المطلب عن المتغيرات الاقتصادية الكلية التي قد يكون لها أثر على عرض النقود، وسنتطرق إلى تطور هذه المتغيرات المتمثلة في سعر الفائدة، ومعدل التضخم وسعر الصرف وكذلك الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1987-2017).

الفرع الأول: تطور سعر الفائدة على الاقراض 1987-2017.

سنحلل فيما يلي تطور سعر الفائدة خلال فترة الدراسة المذكورة.

شكل رقم (3): تطور سعر الفائدة على الاقراض 1987-2017. الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: مخرجات 10 eviews وبالاعتماد على احصائيات الملحق رقم (01).

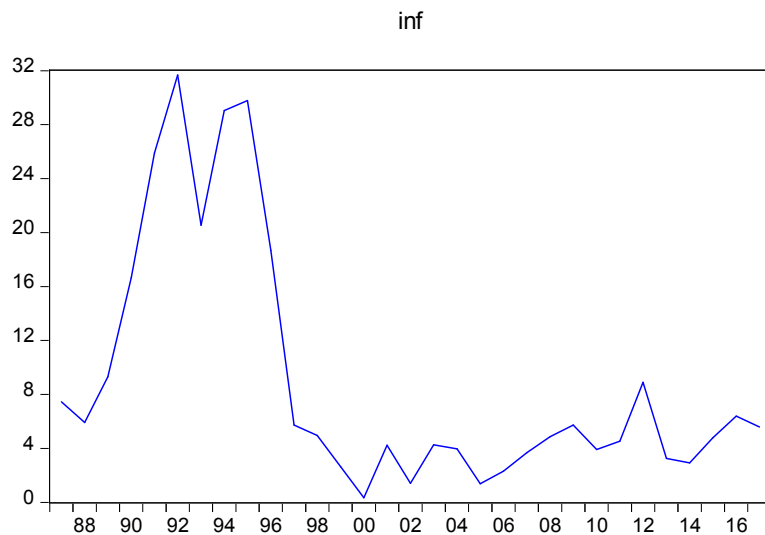
الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017) - (2017).

يوضح لنا الشكل رقم (3) أعلاه تطور سعر الفائدة خلال الفترة 1987-2017، حيث أنه من سنة 1987 إلى غاية سنة 1989 كان يتميز بارتفاع طفيف، ثم ارتفع بشكل كبير من 1990 ليصل إلى أعلى نسبة له في 1996 تقدر بـ 19% ويرجع هذا الارتفاع إلى عدة أسباب نذكر منها إعطاء الإذخار أحسن تعويض بغرض تحريكه وتوجيهه نحو تمويل الإستثمارات،⁽¹⁾ ومن سنة 2000 إلى غاية 2004 نلاحظ الانخفاض التدريجي حيث انتقل سعر فائدة على الاقراض من 10% إلى 8% مما يجسد قانون تطوير الاستثمار الخاص لسنة 2001، من 2004 إلى غاية يومنا هذا عرفت أسعار الفائدة على القروض ثبات واستقرار حيث بلغ معدل الفائدة خلال هذه الفترة نسبة 8% وهذا راجع إلى استقرار الوضعية النقدية للجزائر باعتبارها شرطا أساسيا لنمو الاستثمار الخاص⁽²⁾

الفرع الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1987 - 2017.

معدل التضخم متغير مهم جدا حيث أنه يلعب دور كبير في تحديد السياسة النقدية التي يريد البنك تطبيقها، وفي هذا الفرع سنقوم بتحليل تطوره خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (4): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1987 - 2017. الوحدة: نسبة مئوية



المصدر: مخرجات 10 eviews وبالاعتماد على احصائيات الملحق رقم (01).

¹ آسيا بوعنان، دراسة العلاقة بين سعر الفائدة_ سعر الصرف والطلب على النقود في الإقتصاد الجزائري (1983 - 2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تقنيات الكمية في المالية، جامعة ورقلة، 2015 - 2016، ص ص 15 - 16.

² علية عبد الباسط عبد الصمد، مرجع سابق، ص 146.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)

(2017).

سجل معدل التضخم سنة 1986 ارتفاعا ملحوظا يقدر ب 12.30% ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة البترولية التي أدت إلى إنهيار أسعار البترول⁽¹⁾، ثم عاد لينخفض في السنوات الموالية حيث بلغ 7.4% في سنة 1987 و بلغ 5.9% في 1988 وعاد وارتفع قليلا في سنة 1989 ليصل إلى 9.3%، لقد عرف معدل التضخم ارتفاعا كبير خلال التسعينات حيث بلغ أقصى حد له في نهاية سنة 1992 بنسبة 31.6% يرجع هذا لعدة أسباب منها ما هو متعلق بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الإستعداد الائتماني الأول والثاني بالإضافة إلى أنها أقدمت في بداية هذه الفترة على تخفيض العملة الوطنية التي أدت إلى تزايد معدلات التضخم، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الواردات وتكلفة خدمة الديون الخارجية، ما نتج عنه ارتفاع في عجز الميزانية حيث تم تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي ما أدى إلى ارتفاع التضخم كما أن هناك العديد من الإجراءات طبقت من وقت لآخر للحد من ظاهرة التضخم لكن دون الوصول إلى الأهداف المرضية ونخص بالذكر المخططات السنوية لسنتي 1991-1992 المتعلقة بمكافحة التضخم وهي قانون 37-90 الصادر بتاريخ 13-12-1990 وقانون رقم 26-91 المؤرخ في 18-12-1991 كذلك قامت السلطات رفع معدل إعادة الخصم في 22-5-1990 ليلبلغ 10.5% بعد ما كان 7% بغية التقليل من القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية لارتفاع تكلفة التمويل، إلا أن هذه السياسة لم تكن ذات فعالية كبير بحيث أنها لم تقم بتخفيض معدلات التضخم بشكل كبير،⁽²⁾ وهذا راجع إلى ضيق السوق النقدية وانتشار التعامل بالأوراق التجارية، وذلك إلى غاية إدخال أدوات أخرى وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، كما أن معدل التضخم عاود الارتفاع خلال سنتي 1994 و 1995 على التوالي، وهذا راجع إلى الإجراءات التي طبقتها السلطات النقدية على رأسها تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.71% كما أن ارتفاع أسعار البترول وضغوط خدمة المديونية ساهما بشكل أو آخر في هذا الارتفاع، أما خلال الفترة (1996-2000) فقد شهدت معدلات التضخم انخفاضا كبيرا بالمقارنة مع السنوات السابقة وهذا راجع إلى عدة أسباب من بينها إدارة الحكومة في مواجهة التضخم بالاعتماد على برنامج التعديل الهيكلي إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب تزايد معدلات البطالة حيث بلغت 25.4% سنة 1997 كذلك اعتماد آليات السوق وتحرير الأسعار، كذلك لجوء السلطات إلى أدوات غير المباشرة ما يفسر رفع معدلات الفائدة ابتداء من سنة 1993 بالإضافة إلى فرض احتياطي اجباري يطبق على مجموع الودائع بالعملة الوطنية مهما كانت طبيعتها، وفي سنة 2001 عاد للارتفاع حيث بلغ نسبة 4.2%، وذلك بسبب نمو الكتلة

¹ سمير شيبان، أحسين عثمان، أثر تقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر دراسة قياسية لفترة (1986 - 2014)، مجلة العلوم

الأنسانية، الجزء (1)، العدد السابع، جامعة خنشلة وجامعة أم البواقي، الجزائر، 2017، ص 542.

² عصام لوشان، مرجع سابق، ص 137.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)

(2017).

النقدية، نتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة (2000 - 2004) ثم انخفض سنة 2002 بنسبة 1.4%، وارتفع بنسبة 4.2% سنة 2003، وعرف معدل التضخم بين سنة 2004 و2007 انخفاضا نسبيا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث كان معدل التضخم سنة 2004 3.9% ثم انخفض إلى 1.3% سنة 2005، و 2.3% في 2006، وانخفض في 2007 إلى 3.2%، ويرجع ذلك إلى التطبيق المحكم والصارم للسياسة النقدية، ثم ارتفع معدل التضخم ليبلغ أعلى نسبة له منذ سنة 2000 ليصل إلى 4.8% و 5.7% سنتي 2008 و2009 مقارنة بمعدل التضخم المستهدف المقدر ب 3%، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد خاصة في الدول الناشئة لإرتفاع أسعار المواد الأساسية والمنتجات الطاقوية في مختلف أرجاء العالم⁽¹⁾، غير أن هذا المعدل انخفض في السنوات الموالية بفضل تدخل الدولة فيما يخص تنظيم وتدعيم الأسعار ليصل سنة 2010 3.9% و 4.5% في 2011، ثم بلغ معدل التضخم ذروته سنة 2012 ليصل إلى 8.8% وهي نسبة لم يتم تسجيلها من قبل، وتفسير هذه الذروة التاريخية يرجع أساسا بتزايد أسعار بعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الأول من سنة 2012 فقصد الحد من الضغوطات التضخمية التي ظهرت اعتبارا من سنة 2011 المرتبطة خاصة بأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، اتخذت السلطات العمومية تدابير تدعيم مناسبة كان أثرها كليا على سنة 2011 و2012 ما يقارب 10%.⁽²⁾ غير أنه في السنوات التي تلت انخفض ليصل إلى نسبة 0.6% في 2014 مقارنة بسنة 2013 حيث تمكنت الحكومة من احتواء التضخم ليبلغ معدل 3.26%، وأدى العجز في الميزانية وانخفاض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع معدل التضخم في سنة 2015 حيث بلغ 4.8%، ومع دخول قانون المالية 2016 حيز التنفيذ تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد الاستهلاكية أهمها الوقود الذي انعكس على أسعار السلع والخدمات ليبلغ معدل التضخم في 2016 6.4%،⁽³⁾ ثم تباطأ متوسط الوتيرة السنوية لنمو مؤشر الأسعار عند الاستهلاك في 2017 لبلغ 5.6% لمؤشر الجزائر الكبرى و 5.9% للمؤشر الوطني وهو يعتبر مرتفع وسبب ارتفاعه هو الارتفاع في أسعار المواد الغذائية.⁽⁴⁾

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 137 - 138.

² ميلود وعيل، سعديّة حديوش، مرجع سابق، ص ص 326 - 327.

³ فوزي شوق، قياس وتحليل اتجاه السببية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد 1، جامعة أم بواقي، 2018، ص 770.

⁴ التقرير السنوي لبنك الجزائر " للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر " 2018، ص 26.

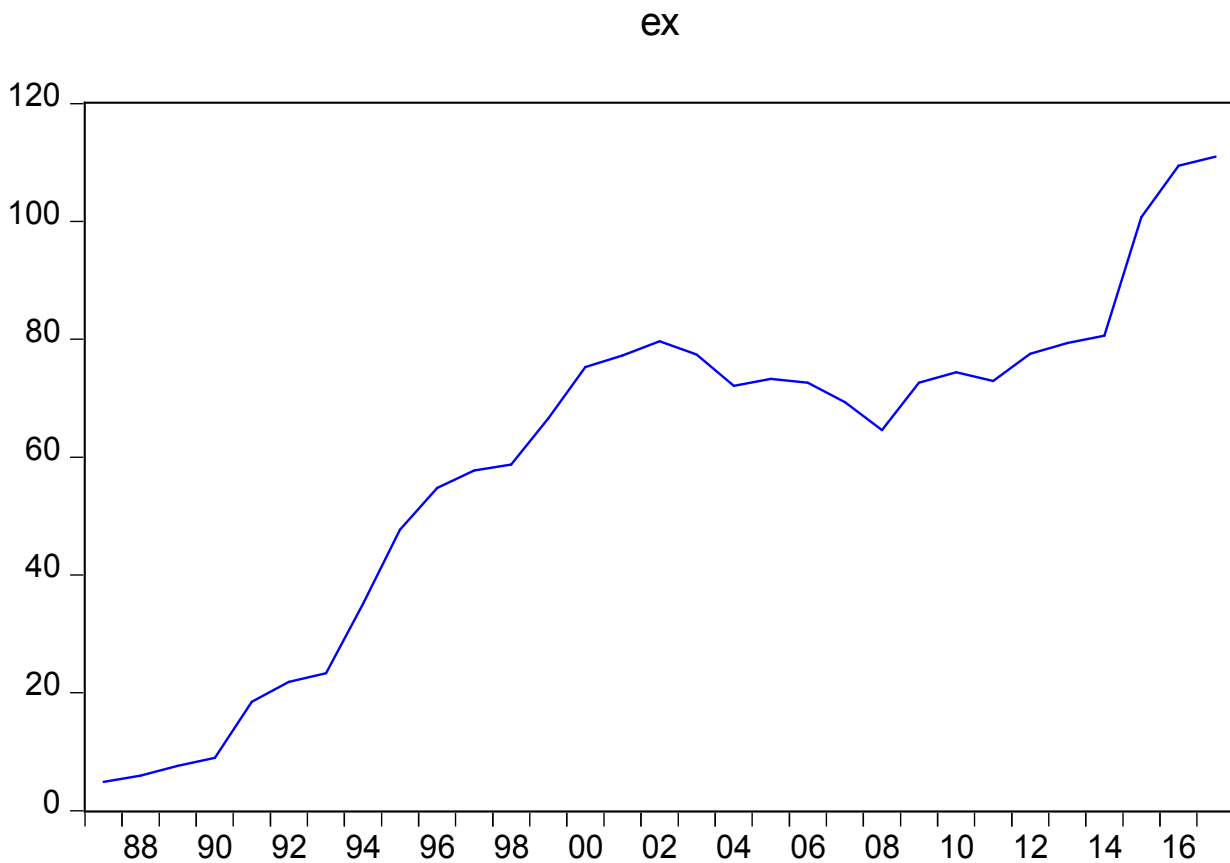
الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017) - (2017).

الفرع الثالث: تطور سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

سنتطرق خلال هذا الفرع إلى تطور الذي مر به سعر الصرف مقابل الدولار في الجزائر خلال الفترة المذكورة ومن خلال تحليل الشكل التالي:

شكل رقم (5): تطور سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

الوحدة: الدينار مقابل الدولار.



المصدر: مخرجات 10 eviews وبالاعتماد على احصائيات الملحق رقم (01).

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)

(2017).

إن الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار البترول في سنة 1986 عرض الاقتصاد الوطني إلى أزمة كبيرة نتج عنها عجز مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وركود في مستوى النشاط الاقتصادي وهو ما حتم على السلطات إجراء تعديلات جوهرية في نظام الصرف لديها والتي تزامنت مع الإصلاحات الاقتصادية الكبرى والهادفة إلى وضع ميكانزمات فعالة للتحويل من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد يعمل وفق آليات السوق الحر، لذا تميزت الفترة (1987-1992) بإحداث تعديلات طفيفة في طريقة حساب معدل صرف الدينار اعتمادا على المقاييس التي تم اتخاذها من طرف السلطات النقدية بهدف تخفيض قيمة العملة الوطنية، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.84 دينار للدولار الأمريكي في 1987 إلى 8.95 في 1990 ليصبح هذا التخفيض رسميا اعتبارا من سنة 1991 وهذا بالموازاة مع صدور برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي وهو البرنامج الذي حمل في طياته إجراءات صارمة وامتددة لتسيير مستويات التدهور في قيمة الدينار،⁽¹⁾

وفي سنة 1991 تم رفع بعض القيود على التجارة الخارجية وجسدت قابلية التحويل الجزئي للدينار فيما يتعلق بالخدمات الخاصة بالبضائع موضوع التجارة الخارجية والجدير بالذكر بأن ما ميز هذه المرحلة هو وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية وسميت بمجلس النقد والقرض، وخلال الفترة (1992-1994) جاءت الحكومة ببرنامج اقتصادي جديد وتراجعت بشكل ملحوظ عن الإصلاحات السابقة كما أعطت توجهها آخر للسياسة الاقتصادية ويختص هذا التوجه بإقامة سوق صرف مزدوجة جزء منها يعمل وفق معدل صرف ثابت والجزء الآخر يعمل وفق نظام صرف عائم ومراقب، لذا بقي سعر الصرف مستقرا عند مستوى 22.5 دينار مقابل الدولار إلى غاية شهر أبريل 1994 أين تم إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي قضى بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% ليصل بذلك إلى مستوى 36 دينار للدولار الواحد وهو القرار الذي أقره قانون النقد والقرض في 10 أبريل 1994 هدفت سياسة الصرف في هذه المرحلة التي اعتبرت انتقالية إلى تحقيق قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بشكل تدريجي واستنادا على توفر شروط توازن سوق الصرف.⁽²⁾

وخلال الفترة (1995-2004) شهد سعر صرف الدينار الجزائري انخفاضا كبيرا من 1 دولار يساوي 40 دينار جزائري إلى 1 دولار يساوي 75.25 دينار جزائري في سنة 2000 وهذا راجع إلى سلسلة التخفيضات التي تم إجراؤها خلال التسعينات، وفي سنة 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2%

¹ زراقة محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص ص 106-107.

² نفس المرجع السابق، ص ص 107-108.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)

(2017).

و5% بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في سوق الموازية، وفي ديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5% أما في 2004 شهد ارتفاع طفيف في قيمة الدينار الجزائري؛ أما خلال الفترة (2005-2014) وصل سعر الصرف في عام 2005 إلى 73.27 دولار ويقي ثابت نوعا ما إلى غاية 2006، وعرفت سنة 2008 تقاوم الأزمة المالية الدولية التي أثرت سلبا على دول ذات الاقتصاديات الكبرى فانخفض طلبها على الطاقة فاتجهت أسعارها نحو الانخفاض وعليه حققت الجزائر فائض إجمالي على مستوى ميزان المدفوعات ما سعد الجزائر على تكوين تراكم قياسي لاحتياجات الصرف الرسمية حيث بلغت 143.102 مليار دولار في آخر شهر سنة 2008 واستمر تذبذب أسعار الصرف إلى نهاية 2011 وفي سنة 2012 انهارت قيمة الدينار الجزائري بأزيد من 10%؛⁽¹⁾

خلال فترة (2011-2017) تراجعت قيمة الدينار أما الدولار الأمريكي، واشتد هذا التراجع خلال عام 2015 وهذا في أعقاب صدمة انهيار أسعار النفط التي ميزت عام 2014، حيث انخفضت قيمة الدينار بـ 20% مقابل الدولار، وخلال السداسي الأول لعام 2016 تراجعت بـ 3.2% وابتداءا من الثلاثي الثالث لعام 2016 عرف سعر الصرف للدينار مقابل الدولار استقرارا في حدود 110 دج للدولار الواحد؛⁽²⁾ وحدثت انخفاضات في سعر الصرف مقابل الدولار في السداسي الثاني من 2017 بنسبة 6.02% بهذا فقد أدى تقلص فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين والارتفاع المعتدل في أسعار البترول في 2017 إلى انخفاض المعتبر في مستوى قيمة العملة الوطنية مقابل عملات أهم البلدان الشريكة تجاريا.⁽³⁾

¹ بولخراف فاطمة، دراسة وتحليل محددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة مستغانم، 2017-2018، ص40.

² عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو سعر الصرف المرن دراسة تحليلية وتقييمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2017-2018، ص 191.

³ بنك الجزائر التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص ص 53، 55.

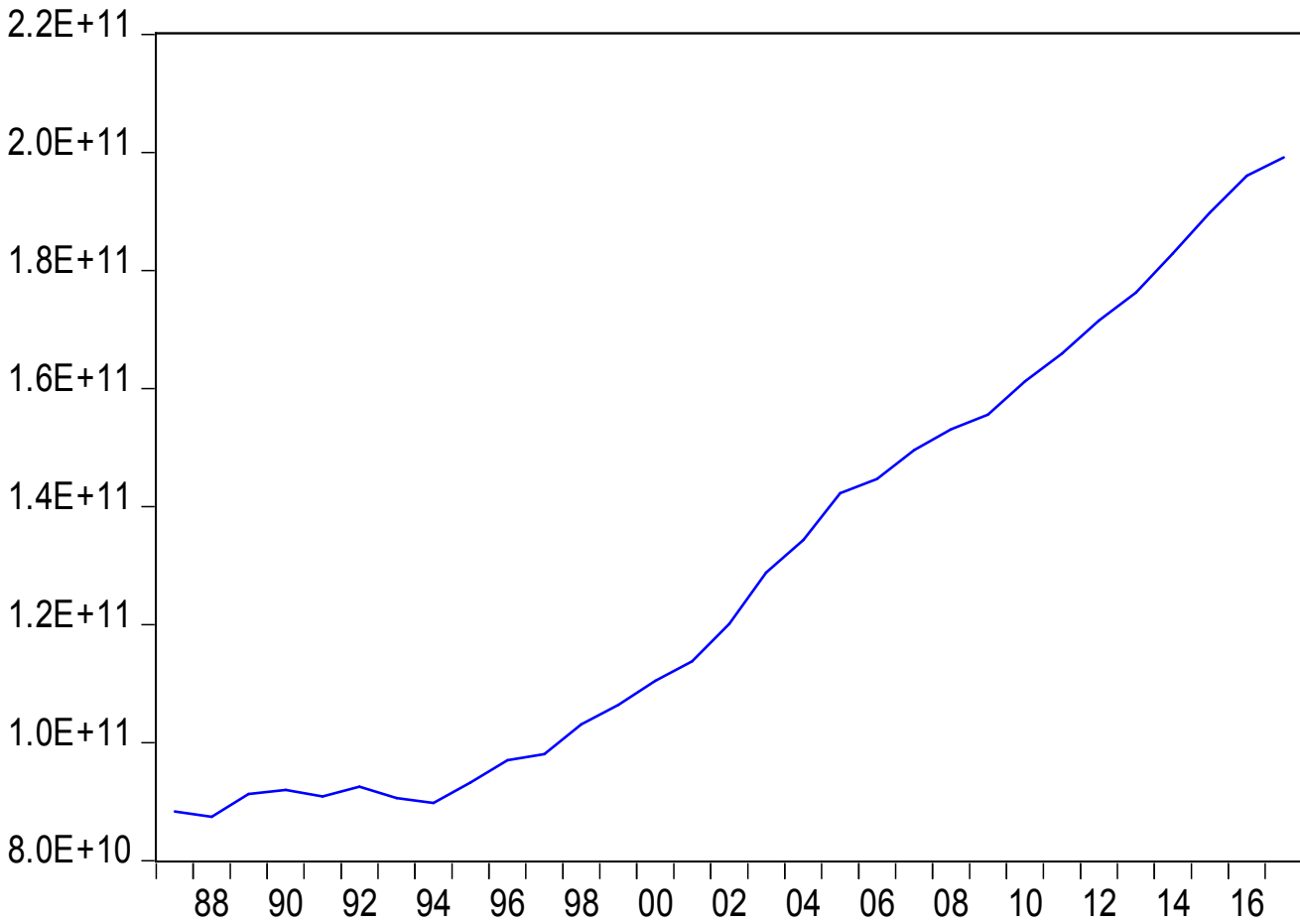
الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017) (2017).

الفرع الرابع: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1987-2017.

من خلال هذا الشكل سنقوم بتحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وتطرق إلى أهم الأحداث التي وقعت خلال هذه الفترة وذلك كالآتي:

شكل رقم (6): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1987-2017. الوحدة: الدولار.

gdp



المصدر: مخرجات eviews 10 وبالاعتماد على احصائيات الملحق رقم (01).

نلاحظ من الشكل رقم (6) أن تطور الناتج المحلي الإجمالي متذبذب، حيث شهد خاصة في منتصف الثمانينات انخفاضا محسوسا ويرجع ذلك إلى الانخفاض التدريجي لأسعار البترول في السوق العالمية وأعقب ذلك انهيار أسعار البترول في 1986 وهو ما كشف فعلا عن هشاشة الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987-

2017).

يرتبط أدائه بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول، أيضا سجل الناتج المحلي مستويات منخفضة خلال الفترة 1993-1997، رافقه ارتفاع كبير في معدلات البطالة، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تبني الجزائر للإصلاحات الاقتصادية بمعونة المؤسسات النقدية والمالية الدولية بهدف تحضير الأرضية لعملية تغيير التوجه الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق، وذلك ضمن برنامج التعديل الهيكلي، ويلاحظ أنه ابتداء من سنة 2001 سجل الناتج المحلي الإجمالي تحسنا ملحوظا ويرجع ذلك إلى تدخل الدولة نتيجة لأوضاع سابقة إلى تحفيز النمو الاقتصادي عبر تبنيها برامج للإنعاش الاقتصادي يعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية ووسائل الاتصال، إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول كل هذه العوامل ساعدت في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي،⁽¹⁾ وقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.3% خلال الفترة (1990-2008) وقدر إجمالي الناتج المحلي بـ 10993.8 مليار دينار سنة 2008 مسجلا ارتفاعا بـ 18.1% مقارنة بسنة 2007، وكان الانتعاش المسجل خلال سنة 2010 المميز بارتفاع الناتج الإجمالي الداخلي بنسبة 3.4%، كما عرف النشاط الاقتصادي تباطؤ سنة 2013 ويرجع هذا إلى تردد نمو الطلب الإجمالي وانخفاض انتاج المحروقات،⁽²⁾ في سنة 2016 بقي النشاط الاقتصادي قويا نسبيا مبررا بالنمو المعتبر في قطاع المحروقات بالرغم من تراجع قوي في نمو إجمالي الطلب الداخلي من حيث القيمة بلغ إجمالي الناتج الداخلي 17406.8 مليار دج ومن حيث الحجم نما إجمالي الناتج الداخلي بـ 3.3%، في تراجع طفيف مقارنة مع سنة 2015 التي سجلت نمو قدر بـ 3.7%،⁽³⁾ أما في 2017 قدر الناتج المحلي الإجمالي بـ 18906.6 مليار دج.⁽⁴⁾

¹ عقون سليم، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية) حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،

تخصص تقنيات كمية، جامعة سطيف، 2009-2010، ص ص 137-138.

² طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية (1990-2014)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 187.

³ التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر " 2016، ص 21.

⁴ التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر " 2018، ص 14.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987-2017).

المطلب الثاني: قياس محددات العرض النقدي بالجزائر في الفترة 1987-2017.

سنقوم في هذا المطلب بتعريف النظري للأساليب المستخدمة في النموذج القياسي لمنهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) بما أننا قمنا باعتماده في هذه الدراسة القياسية، وسنقوم أيضا بتوصيف النموذج بيانات الدراسة من خلال توضيح المتغيرات التابعة والمستقلة و مصدر بيانات المتغيرات.

الفرع الأول: الإطار النظري لأساليب الاقتصاد القياسي.

سنتعرف في هذا الفرع على مفهوم السلسلة الزمنية بشكل عام ثم ننتقل لتعرف على أهم الاختبارات المستخدمة في جذر الوحدة وهي كالتالي:

أولاً: مفهوم سكون السلاسل الزمنية واختبارات جذر الوحدة.

- 1. تعريف السلسلة الزمنية:** هي مجموعة من القياسات أو المشاهدات عن ظاهرة ما، تكون هذه القياسات مرتبة ومبوبة خلال فترات زمنية متتالية متساوية الطول بحيث يتشكل لدينا توزيع ذو بعدين أولهما الزمن الذي يمثل المتغير المستقل، والبعد الثاني للتوزيع يمثل قيم الظاهرة المدروسة.⁽¹⁾
- 2. اختبار سكون السلاسل الزمنية:** تعد السلسلة الزمنية ساكنة عندما تكون الوسط الحسابي والتباين والتباين المشترك لها في حالة ثبات، أي لا يعتمدان على الزمن وهذا يعني أنها لا تحتوي اتجاهها صاعداً أو هابطاً خلال الزمن، ولا نستطيع تطبيق إجراءات معيارية على نموذج يحتوي على متغير غير ساكن وذلك أن السلاسل الزمنية غير ساكنة تنتج مشكلة الانحدار الزائف، لذلك ينبغي التحقق من سكون السلسلة الزمنية، قبل استخدامها في تقدير أي نموذج، ويتم عادة تحويل السلسلة غير ساكنة إلى سلسلة ساكنة عن طريق أخذ الفرق الأول أو الفرق الثاني، إلى أن يتم الوصول إلى سلسلة ساكنة، كما يتوجب تحديد عدد فترات الإبطاء الكافية لإزالة أي ارتباط بين المتغيرات، ويتم تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المتلى لضمان خلو الحد العشوائي من الارتباط الذاتي.²
- 3. اختبارات جذر الوحدة (الاستقرارية أو السكون):** تهدف اختبارات جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة، وتؤكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة تكامل كل متغيرة على حده، وهي لاتسمح فقط بالكشف عن وجود صفة عدم الاستقرار، ولكن تحدد كذلك نوع عدم الاستقرار، وبالتالي

¹ حضري خولة، استخدام السلاسل الزمنية من خلال منهجية بوكس جينكينز في اتخاذ القرار الانتاجي دراسة حالة مطاحن رياض سطيف في الفترة

2008-2013، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الأساليب الكمية في التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص 31.

² زكية أحمد مشعل، عماد محمد أبو دلو، أثر عرض النقد في الانتاج و مستوى الأسعار في الأردن دراسة قياسية، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية،

المجلد 1، العدد 2، 2014، ص 181.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)

(2017).

هي تحدد أحسن طريقة لإرجاع السلسلة مستقرة، ومن أشهر اختبارات جذر الوحدة الاستقرارية هو اختبار ديكي- فولر الموسع (Deckey - Fuller- Augmenté) (ADF) حيث يسمح بتوضيح صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار لسلسلة زمنية،¹ حيث يتم اختبار الفرض العدمي (H=0) أو وجود جذر الوحدة من خلال مقارنة إحصائية المقدرة للمعلمة مع القيم الجدولية (Dekcey- Fuller) فإذا كنت القيمة المطلقة الإحصائية المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة (DF) فإنها تكون معنوية إحصائياً وعليه نرفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية ساكنة، وإذا كانت أقل من القيمة الجدولية فإنه لا يمكن رفض فرض جذر الوحدة أي أن السلسلة غير مستقرة، وبالتالي نقوم باختبار سكون الفرق الأول للسلسلة إذا كانت السلسلة لا تحتوي اتجاهها عاما وإلا طرحنا منها الاتجاه العام لاختبارها، وإذا كان غير ساكن نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى وهكذا.⁽²⁾

ثانيا: تعرف اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

1. اختبار التكامل المشترك Cointegration Test: يعرف التكامل المشترك بأنه عبارة عن التزامن بين سلسلتين زمنيتين (x_t, y_t) بحيث أن التقلبات في أي من السلسلتين تتسبب في إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتها ثابتة، أي بيانات السلاسل تكون غير ساكنة إذا ما أخذت على حده وتكون ساكنة كمجموعة، فهذه العلاقات طويلة الأجل تكون مفيدة بالتنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة أي هناك علاقة بين مختلف المتغيرات على المدى الطويل حتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها في المدى القصير، ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتين المتكاملتين من نفس الرتبة أي ان تكون البواقي الناجمة من تقدير العلاقة بينهما من الرتبة صفر، لذا فإن الهدف من اختبار جذر الوحدة هو لتحديد رتبة التكامل لمتغيرات الدراسة من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التي لا يمكن توضيحها إلا إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك تربط بينهما، وحتى إذا كانتا السلسلتان من نفس الرتبة فليس هناك ما يضمن اتصافهما بالتكامل المشترك.⁽³⁾

2. نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Ccorrect In Model: يستخدم هذا النموذج عندما

تكون المتغيرات غير مستقرة، وذلك كمحاولة لإنشاء علاقة توازنية قصيرة الأجل بهدف تحقيق التوازن

¹ عثمانى الهادي، وآخرون، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال لفترة (1974-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1، جامعة غرداية وجامعة الأغواط و المركز الجامعي بالبيزي، الجزائر، 2015، ص 63.

² البشير عبد الكريم، الملتقى العلمي الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية (مداخلة بعنوان معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية لافقتصادية) دراسة نظرية وقياسية، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص ص 13-14.

³ كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، محددات النمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية لمدة (1970-2016)، بحث مسئل من أطروحة دكتوراه،

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)

(2017).

في الأجل الطويل وبشكل آخر فإننا نبحث عن معدل التوازن في الأجل القصير لأي من متغيرات الدراسة، كمحاولة لوجود التوازن في الأجل الطويل، ولكن يشترط وجود التكامل بين المتغيرات حتى يمكن التعامل مع نموذج تصحيح الخطأ.⁽¹⁾

ثالثاً: نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع (ARDL).

طور هذا النموذج من قبل SHINAND AND SUN PESARAN ويتميز هذا النموذج بأنه لا يتطلب أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها أنه يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند مستوياتها (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1)، أو خليط من الاثنين الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الثانية (2) فنموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني من مجموعة البيانات من نموذج الاطار العام بالإضافة إلى الميزات الأخرى سيتم ذكرها فيما بعد، ويتم اختبار التكامل المشترك بواسطة نموذج (ARDL) باستخدام أسلوب اختبار الحدود (Test Bound) الذي وضعه (pesaran) (2001) وذلك بدمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model ونماذج فترات الابطاء الموزعة Distributes Lag Model، في هذه المنهجية وهنا تكون السلسلة الزمنية دالة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر ويعد نموذج (ARDL) منطور كونه يتميز عن غيره من نماذج المستخدمة في الاختبارات التكامل المشترك بالميزات التالية:⁽²⁾

- ✓ أن نموذج (ARDL) يمكن استخدامه بغض النظر عن درجة التكامل بين المتغيرات (سواء كانت بالمستوى أو الفرق الأول)؛
- ✓ يأخذ نموذج (ARDL) العدد الكافي من فترات التخلف الزمني من أجل الحصول على أفضل مجموعة من البيانات في إطار نموذج الاتجاه العام؛
- ✓ من خلال نموذج (ARDL) يمكننا الحصول على نموذج تصحيح الخطأ باستخدام تحويل الخطي البسيط إذا أن نموذج تصحيح الخطأ يساعد في قياس العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات الداخلية في النموذج وبذلك فهو له القدرة على قياس المعلمات في الأجلين القصير والطويل في وقت واحد؛

¹ أحمد محمد فرحان محمد، عماد عبد الجليل علي اسماعيل، قياس التوازن بين المنافع والاشتراكات في نظام التأمينات الاجتماعية بالتطبيق على نظام لتأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 3، العدد 1، جامعة القاهرة، 2017، ص51.

² كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، مرجع سابق، ص 9.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987) (2017).

✓ يعد نموذج من أكثر النماذج أهمية في التطبيق عند تحديده للتكامل المشترك وخصوصا في العينات الصغيرة؛⁽¹⁾

ولتطبيق نموذج (ARDL)

الفرع الثاني: وصف النموذج القياسي وبيانات الدراسة.

يقوم الاقتصاد القياسي على مبدأ القياس الكمي لنظرية اقتصادية من خلال اختبار هذه النظرية بشكل كمي رياضي، وذلك من أجل تبيان قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وهذا من خلال قيم عددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات.

أولا: منهج الدراسة.

استخدم في هذا البحث الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يصف لنا متغيرات الدراسة ويحلل تطور سلاسلها عبر الزمن، بالإضافة إلى المنهج القياسي باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في تبيان محددات عرض النقود في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1987-2017)، ولاختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة.

ثانيا: تحديد متغيرات الدراسة ومصادرها.

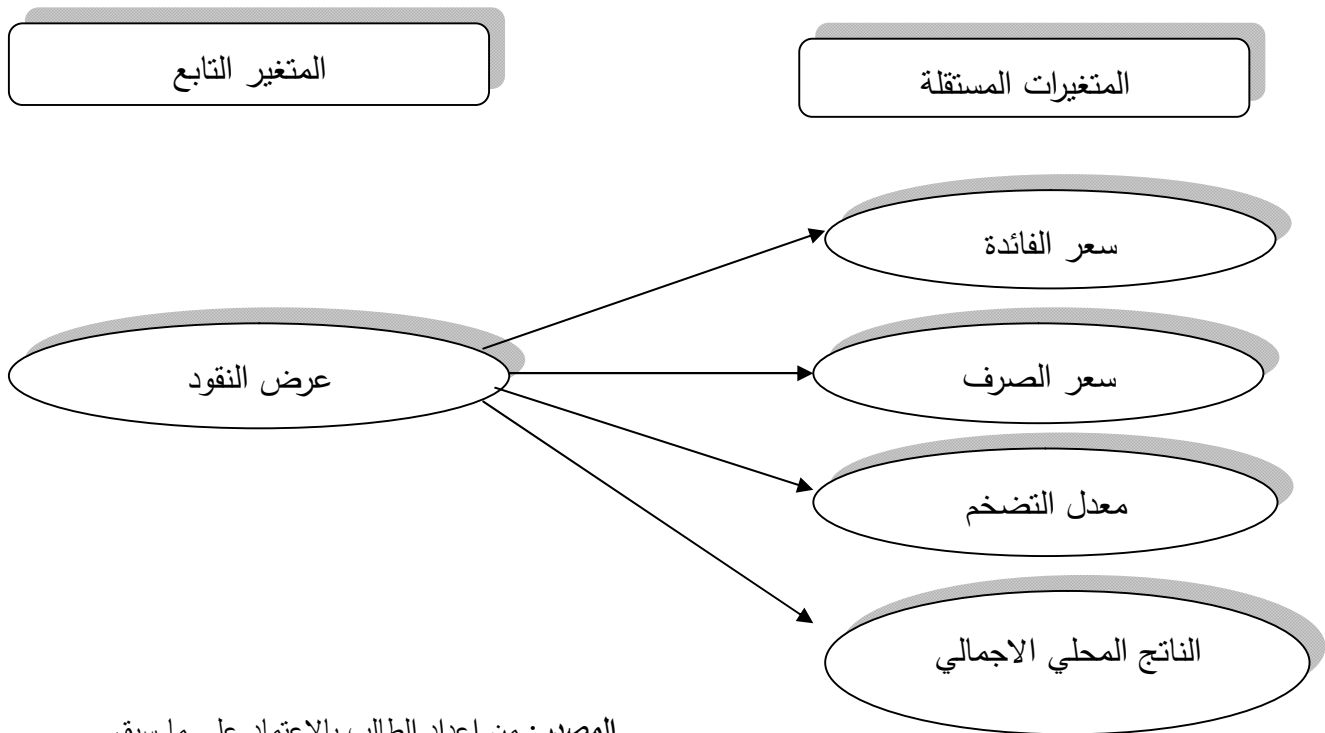
1. متغيرات الدراسة.

تم الاعتماد في النموذج المقترح على المتغيرات الكلية الاقتصادية التي لها أثر على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1987-2017) وتفرعت ما بين متغير تابع و متغيرات مستقلة: والشكل التالي يوضح متغيرات النموذج على النحو الموالي:

¹ أحمد محمد فرحان محمد، عماد عبد الجليل علي اسماعيل، مرجع سابق، ص 51.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-
2017).

الشكل رقم (07) : يوضح متغيرات نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)-

(2017).

1. المتغير التابع (متغير داخلي): وهو عرض النقود ويتمثل في الكتلة النقدية بشكل الموسع كنسبة من الناتج المحلي الخام، ونرمز له بـ $M2$ ، وهو يعتبر مقياس لحجم النقود المتداول في المجتمع والنظام المصرفي.
2. المتغيرات المستقلة (متغيرات خارجية): لقد استعملنا في هذا النموذج أربعة متغيرات مستقلة وتتمثل في:
 - معدل التضخم: نرمز له بـ (inf) هو من أهم المتغيرات التي تؤثر في السياسة النقدية التي بدورها تقوم بتحديد عرض النقود، وهو يرتبط بعلاقة طردية مع عرض النقود حيث أن التغير في كمية المعروضة من النقود سوف يؤدي إلى تغير في مستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث التضخم. (يجب تبيان اثر التضخم على عرض النقود)
 - سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي: نرمز له بـ (Ex) يعتبر سعر الصرف مهم جدا في تحديد عرض النقود وذلك لأنه يدخل ضمن السياسة النقدية للبنك المركزي فهو يعتمد على العملات الأجنبية كمقابل لإصدار النقد، فزيادة سعر عملة ما أو انخفاض سعرها يؤثر بشكل كبير على حجم الكتلة النقدية، وخاصة أن العرض النقود يرتبط مع سعر الصرف بعلاقة طردية مباشرة.
 - سعر الفائدة على القروض: يرمز له بـ (r) وهو يعتبر متغير مهم ورئيسي لأنه يؤثر في المعروض النقدي نتيجة للسياسة النقدية، فتستعمله السلطة النقدية كوسيلة لتحكم في كمية النقود المعروضة، وتربطه علاقة عكسية بعرض النقود.
 - الناتج المحلي الإجمالي: ونرمز له بـ (gdp) يعتبر مؤشر هام في تأثير على المستوى الاقتصادي، لأنه يؤثر ويتأثر بعرض النقد من خلال السياسة النقدية وهو يرتبط معه بعلاقة طردية بحيث أي زيادة gdp من شأنها أن تؤدي إلى زيادة عرض النقد و العكس صحيح.

ثالثا: مصادر المتغيرات:

يحتاج البحث إلى بيانات بحيث تغطي الدراسة الزمنية (1987-2017)، واعتمدت هذه الدراسة على مصدر رسمي للحصول على بيانات السلاسل الزمنية المختلفة، بحث استخدمنا الإحصاءات العالمية الصادرة عن: البنك الدولي كما هو موضح في الملحق رقم (01).

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987- 2017).

المطلب الثالث: تقدير النموذج وتحليل النتائج.

سيتم في هذا المطلب تقدير وتحليل نموذج محددات عرض النقود في الجزائر وفق منهجية (ARDL)

الفرع الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

يهدف هذا الاختبار إلى تجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والتابعة الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية في تقدير النموذج القياسي، لدراسة استقرارية هذه السلاسل وتحديد درجة تكاملها يتم استخدام اختبار Dickey-Fuller الموسع⁽¹⁾ وبالإستعانة ببرنامج (Eviews 10)، قمنا بإجراء اختبارات ADF على كل السلاسل، والنتائج موضحة في الجدول رقم (7).

الجدول (7): اختبارات جذر الوحدة للاستقرارية.

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level				
		EX	GDP	INF	M2	R
With Constant	t-Statistic	-1.1185	3.4530	-1.5448	-1.1997	-1.7325
	Prob.	0.6947	1.0000	0.4967	0.6613	0.4047
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.4652	-2.3187	-2.0600	-3.7496	-5.8296
	Prob.	0.0086	0.4118	0.5461	0.0347	0.0004
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.2514	9.3965	-1.1437	-0.2600	-0.3916
	Prob.	0.9425	1.0000	0.2239	0.5840	0.5337
		At First Difference				
With Constant	t-Statistic	d(EX)	d(GDP)	d(INF)	d(M2)	d(R)
	Prob.	-3.8382	-3.3001	-4.6214	-4.1665	-4.7578
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7809	-4.0976	-3.7241	-4.8195	-4.7130
	Prob.	0.0324	0.0162	0.0372	0.0030	0.0041
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.0224	-0.7107	-4.7062	-4.2420	-2.1278
	Prob.	0.0038	0.3998	0.0000	0.0001	0.0345

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

¹ علي بوعبدالله، شريف بوقصبة، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة (1983-2016)، مجلة الباحث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص 126.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

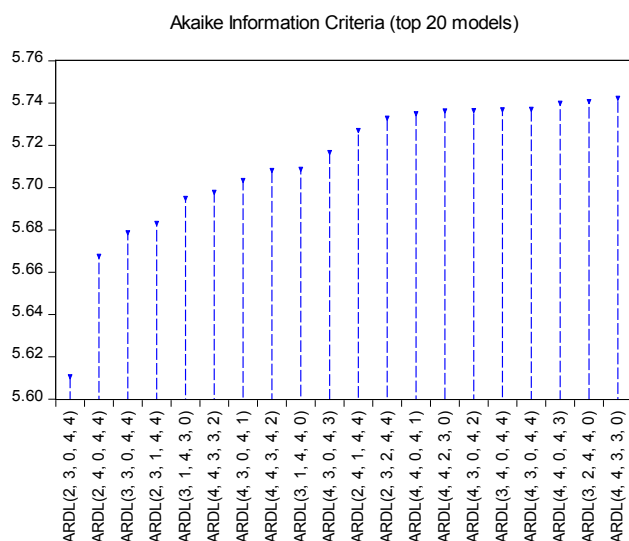
ونلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن سعر الصرف (Ex) وعرض النقود (M2) وسعر الفائدة (R) هي سلاسل مستقرة في المستوى $I(0)$ أي تحتوي جذر الوحدة حيث تتضمن الفروق والقيم الاحتمالية اقل من 0.01 في الصيغة (وجود الحد الثابت والاتجاه العام)، وعند أخذ الفرق الأول $I(1)$ ، أما باقي السلاسل معدل التضخم (inf) والنتاج المحلي الإجمالي (gdp) هي سلاسل من نوع $I(1)$ أي تحتوي جذر الوحدة وتصبح مستقرة عند اخذ الفرق الأول، والقيمة الاحتمالية اقل من 0.01 في جميع الحالات، مما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة (بسكون السلاسل الزمنية).

وبما أن السلاسل تحتوي على مزيج من $I(0)$ و $I(1)$ فالطريقة الملائمة لدراسة العلاقات التوازنية طويلة الأجل هي مقارنة ARDL.

الفرع الثاني: اختبار الفجوات الملائمة للنموذج.⁽¹⁾

من بين الطرق الأكثر استعمالا لاختبار الفجوة الملائمة هو استعمال دوال المعلومات، ومن بين هذه الدوال هي دالة SIC و AIC، ووفقا لهذه الحالة ومن خلال الشكل رقم (8) فإن النموذج المناسب هو $ARDL(2,3,0,4,4)$ بالاعتماد على معيار AIC، وهذا يعني أن للمتغير التابع أربع درجات تأخير، وثلاثة لاسعار الفائدة وصفر لاسعار للتضخم وارعة لكل من سعر الصرف والنتاج المحلي الخام .

الشكل (8): اختبار الفجوات الملائمة في نموذج الدراسة.



المصدر: مخرجات برمجية Eviews10.

¹ علي بوعبدالله، شريف بوقصبة، مرجع سابق، ص ص 126-127.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

ومنه فالنموذج يأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta M2_t = c + \sum_{i=1}^2 \beta_{1i} \Delta M2_{t-1} + \sum_{i=1}^3 \beta_{2i} \Delta r_{t-1} + \sum_{i=1}^4 \beta_{3i} \Delta EX_{t-1} + \sum_{i=1}^4 \beta_{4i} \Delta GDP_{t-1} + \alpha_1 M2_{t-1} + \alpha_2 r_{t-1} + \alpha_3 INF_{t-1} + \alpha_4 EX_{t-1} + \alpha_5 GDP_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث: Δ : يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى، c : الحد الثابت، t : اتجاه الزمن، ε_t : حد الخطأ العشوائي، $(\beta_5, \beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1)$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)، $(\alpha_5, \alpha_4, \alpha_3, \alpha_2, \alpha_1)$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

الفرع الثالث: اختبار التكامل المتزامن.

اختبار التكامل المتزامن يتم من خلال اختبار فيشر على المتغيرات الممثلة للعلاقة التوازنية طويلة الأجل في المستوى، ولكن القيم الحرجة لا تتبع التوزيعات المعيارية ولهذا يتم مقارنتها مع القيم الحرجة لـ Pesaran at al. (2001)، وهذه المنهجية لا تتطلب أن تكون المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة بل يمكن تطبيقها على متغيرات من درجات مختلفة، والفرضية الصفرية والبديلة في مقاربة ARDL في المعادلة رقم (1) السابقة هي:

القيم الحرجة في اختبار F لا تتبع القيم الحرجة المعيارية ويتم مقارنتها مع حدود عليا وحدود دنيا، وإذا كانت القيمة المحسوبة تتعدى الحد الأعلى فإن المتغيرات تجمعها علاقة توازنية طويلة الأجل، وإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى فالمتغيرات ليست لها علاقة توازنية طويلة الأجل. (1)

¹ نفس المرجع السابق، ص 127.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)

(2017).

تشير نتائج الجزء السفلي من الجدول رقم (8) إلى نفي فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، لأن القيمة المحسوبة لاختبار أن القيمة المحسوبة $F = 7.6104$ وهي تتعدى القيمة العليا 4.37 مما يدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، أي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة (بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل).

كما تشير معلمات الأجل الطويل حسب نتائج الجزء العلوي من الجدول (8) وجود تأثير عكسي بين سعر الفائدة وعرض النقود عند مستوى احتمال (0.0008) إذ أن أي زيادة لسعر الفائدة بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع المعروض النقدي بمقدار يفوق 2% في الأجل الطويل وهو ما يتفق عليه في نظرية التفضيل النقدي (الطلب على النقود) فهنا سيزيد الطلب على النقود لغرض المضاربة، وهنا يتدخل البنك المركزي بسياسة توسعية يهدف من ورائها إلى تخفيض أسعار الفائدة من أجل زيادة الاستثمار ويترتب على ذلك زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية فتزيد من قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع، فيزيد العرض النقدي، وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، (علاقة معنوية عكسية)، وبالنسبة لمعدل التضخم (علاقة معنوية طردية) فإذا تغير معدل التضخم بوحدة واحدة يتغير عرض النقود ايجابيا بأكثر من 0.6% في الأجل الطويل، حيث أن لمعدل التضخم علاقة مباشرة بالمستوى العام للأسعار وبالتالي بعرض النقود فأى زيادة في معدل التضخم سيؤدي إلى ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية، فضلا عن وجود كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق وهذا سيؤدي إلى انخفاض قيمتها الشرائية، ونفس الشيء بالنسبة لسعر الصرف (علاقة معنوية طردية) فتغير في سعر الصرف بوحدة واحدة سيتغير عرض النقود ايجابيا بأكثر من 0.3% في الاجل الطويل، حيث أن هناك علاقة طردية ذلك عند زيادة احتياطات الصرف سوف تؤدي إلى زيادة كمية النقود المعروضة، وكذلك الناتج المحلي الاجمالي (علاقة معنوية طردية) فإذا تغير الناتج المحلي الاجمالي بوحدة واحدة سيتغير عرض النقود بأكثر من 1.7% في الأجل الطويل

فيظهر من الجدول (8) أن كلا من سعر الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف وناتج المحلي الاجمالي يؤثران معنويا في الأجل الطويل على العرض النقدي بالجزائر، حيث نسب المعنوية على التوالي هي 0.0008، 0.0657، 0.0778، 0.0193 وبالترتيب.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-
2017).

الجدول (8): اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL.

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R	-2.649984	0.540370	-4.904017	0.0008
INF	0.655753	0.313088	2.094467	0.0657
EX	0.375312	0.188583	1.990175	0.0778
GDP	1.70E-10	5.97E-11	2.844362	0.0193
C	35.67954	10.76027	3.315858	0.0090

$$EC = M2 - (-2.6500 \cdot R + 0.6558 \cdot INF + 0.3753 \cdot EX + 0.0000 \cdot GDP + 35.6795)$$

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	7.610481	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
		Finite Sample: n=35		
Actual Sample Size	27	10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

الجدول (9): نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL.

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(M2)
 Selected Model: ARDL(2, 3, 0, 4, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 05/22/19 Time: 13:44
 Sample: 1987 2017
 Included observations: 27

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2(-1))	0.410642	0.117564	3.492918	0.0068
D(R)	-2.716507	0.516721	-5.257204	0.0005
D(R(-1))	-0.821620	0.634438	-1.295037	0.2275
D(R(-2))	2.765393	0.566663	4.880138	0.0009
D(EX)	0.481861	0.129394	3.723985	0.0047
D(EX(-1))	-0.390818	0.122530	-3.189577	0.0110
D(EX(-2))	0.003641	0.122068	0.029824	0.9769
D(EX(-3))	-0.695424	0.185128	-3.756451	0.0045
D(GDP_1)	9.34E-10	3.61E-10	2.590704	0.0292
D(GDP_1(-1))	-1.28E-10	3.11E-10	-0.412954	0.6893
D(GDP_1(-2))	-1.23E-09	3.18E-10	-3.850764	0.0039
D(GDP_1(-3))	-8.42E-10	3.92E-10	-2.151352	0.0599
CointEq(-1)*	-1.315965	0.156142	-8.427998	0.0000
R-squared	0.890977	Mean dependent var	0.694851	
Adjusted R-squared	0.797530	S.D. dependent var	6.339028	
S.E. of regression	2.852354	Akaike info criterion	5.240350	
Sum squared resid	113.9029	Schwarz criterion	5.864271	
Log likelihood	-57.74472	Hannan-Quinn criter.	5.425874	
Durbin-Watson stat	1.978343			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

ويدل اختبار ARDL على وجود علاقة معنوية في الأجل الطويل، والتعبير عن هذه العلاقة إلى جانب العلاقة قصيرة الأجل موضحة في الجدول رقم (9)، حيث يظهر أن سرعة التعديل نحو التوازن في وجود اختلالات عن هذا المستوى في الأجل القصير تقدر بـ 131.59٪ (وهذا ما يوضحه معامل تصحيح الخطأ وهو ذو إشارة سالبة)، ونسبة أعلى من المتوسط وتبين أن حوالي 131٪ من الاختلالات التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة السابقة وليست الحالية في كل المتغيرات ما عدا التضخم، وهذا يدل على عدم تأثير التضخم على عرض النقود في الأجل القصير، أما باقي المتغيرات فتأثر في الأجل القصير على عرض النقود.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

وهذا يتوافق مع الواقع فالكثير من الظواهر لا تستجيب أنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد جد كافي لتفسير النموذج بأكثر من 98%.

الفرع الرابع: تشخيص البواقي

أولاً: الارتباط التسلسلي للبواقي واختلاف التباين.⁽¹⁾

تؤثر مشكلة ارتباط البواقي عبر الفجوات الزمنية واختلاف التباين للأخطاء على كفاءة المعلمات، أي تصبح ليس لها تباين اقل من كل المعلمات المقدره المتاحة مما يؤثر على اختبار الفرضيات الخاصة بهذا النموذج، واهم الاختبارات للكشف عن هذه المشكلة هي على التوالي (Breusch-Godfrey) و اختبار ثبات التباين ARCH) ويمكن تلخيصه في الجدولين رقم (10) و (11).

الجدول (10): اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.823742	Prob. F(2,7)	0.2304
Obs*R-squared	9.249328	Prob. Chi-Square(2)	0.0098

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

الجدول (11): اختبار اختلاف التباين.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.200367	Prob. F(1,24)	0.1510
Obs*R-squared	2.183539	Prob. Chi-Square(1)	0.1395

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10.

¹ نفس المرجع السابق، ص 127.

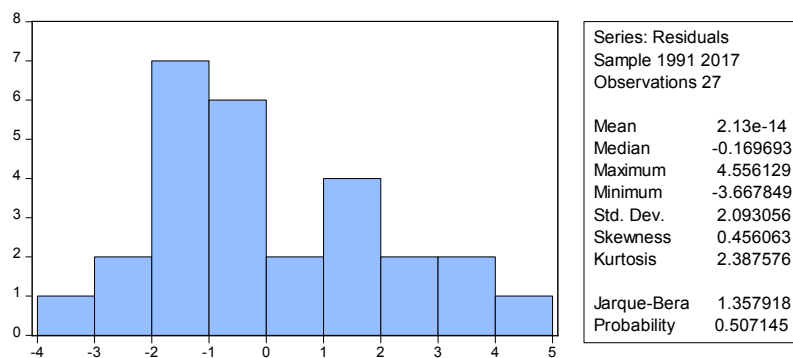
الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

ويظهر من خلال هذان الجدولان أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط التسلسلي للبواقي ولا يعاني أيضا من مشكلة اختلاف التباين حيث أن قيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر تتعدى مستوى المعنوية 5% مما يؤدي إلى رفض الفرض الصفري (وجود الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين)، وبالتالي فإن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

ثانيا - اختبار توزيع البواقي:

من خلال الشكل رقم (09) وباستخدام اختبار (Jaque- Bera) تؤكد أن البواقي تتوزع طبيعيا، وما يؤكد ذلك احتمالية Jaque- Bera والتي تساوي 0.5071 وهي اكبر من مستوى المعنوية 5%.

الشكل (09): اختبار توزيع البواقي.



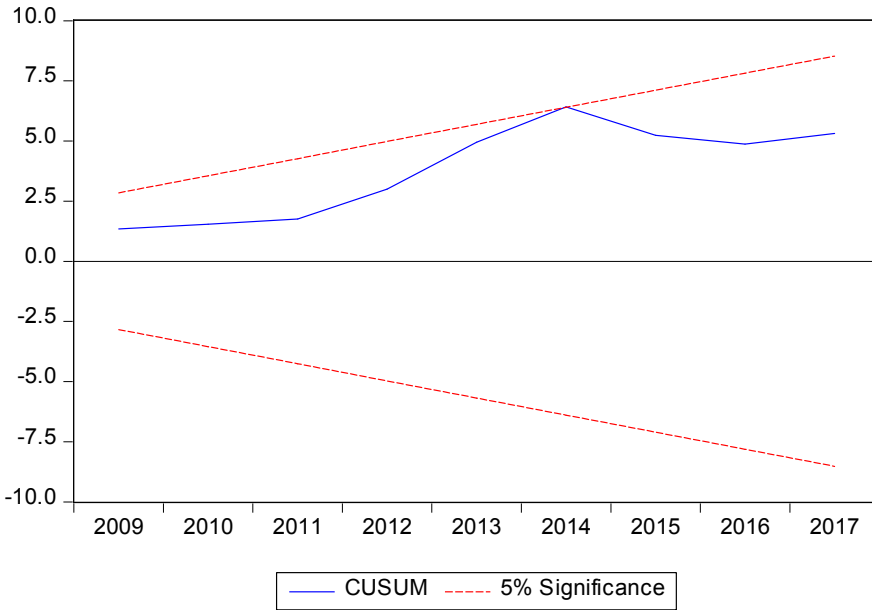
المصدر: مخرجات برمجية Eviews10.

ثالثا - اختبار استقرار النموذج (Stability Test):

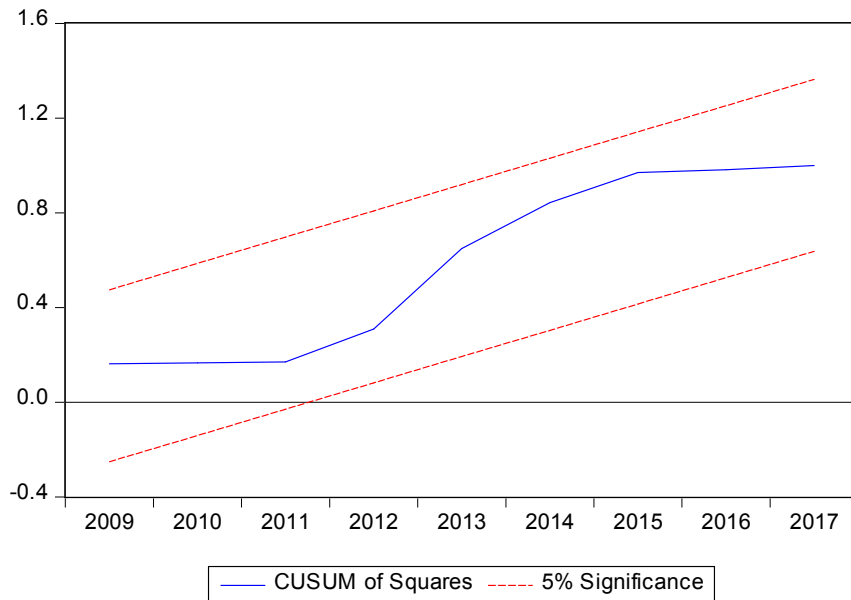
لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود اي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام احد الاختبارات المناسبة لذلك أهمها: مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، ويعدان من أهم الاختبارات لتوضيح مدى استقرار المعلمات في الأمدين القصير والطويل، فمن خلال الشكلين رقم (10) و (11) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987- 2017).

الشكل (10): اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي.



الشكل (11): اختبار المجموع التراكمي المعاودة لمربعات البواقي.



المصدر: مخرجات برمجية Eviews10.

الفصل الثاني: العوامل المحددة لعرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-1987)-

(2017).

خلاصة الفصل.

قمنا في هذا الفصل بالتحدث عن واقع المنظومة المصرفية فتعرفنا عن نشئتها والمؤسسات التي كنت موجودة قبل الإصلاحات وبعد الإصلاحات، وكذلك تطرقنا إلى أهم ماجئت به هذه الإصلاحات ثمانتقلنا للحديث عن واقع عرض النقود كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وحللنا تطوره خلال فترة الدراسة نفس الشيء بالنسبة لمكوناته ومقابلاته، ثم حللنا التطورات التاريخية للمتغيرات الاقتصادية الكلية.

كما قمنا في هذا الفصل بقياس أثر المتغيرات سعر الفائدة وسعر الصرف، ومعدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي على عرض النقود خلال الفترة (1987-2017) حيث أظهرت الدراسة أن السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات تحمل توليفة من درجات استقرارية بعضها مستقرة في المستوى والبعض الآخر في مستقر في الفرق الأول، وهو ما مكننا من تطبيق نموذج التكامل المشترك المستند على منهج الانحدار الذاتي للمتباطئات الموزعة ARDL والذي كانت نتائجه كالاتي:

- استنتجنا من خلال المبحث الأول أن النظام المصرفي الجزائري كانت تشوبه عدة نقائص من بينها التدخل العظيم للخرينة في تسيير النظام المصرفي وتراجع دور بنك الجزائر وعلى اثر ذلك جاءت عدة اصلاحات من أجل التخلص من هذه السلبيات فكان اصلاح 1986 و 1988 و 1990 واثرت بالايجاب على المنظومة المصرفية الجزائري وجعلها تكون كباقي الأنظمة المصرفية في العالم.
- زيادة نمو شبه النقد وهذا يعود إلى الارتفاع الهام والمتواصل لصافي الأصول الخارجية للبنك المركزي والتي تعدى مستواها العرض النقدي M1، مما يؤكد أن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي للعرض النقدي في الاقتصاد الوطني.
- من خلال هذا الفصل عرفنا أن عرض النقود في الجزائر يتأثر بأربعة محددات وهي معدل التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة والناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة.
- توجد علاقة تكامل مشترك في النموذج قيد الدراسة وهو ما يبعد إمكانية الانحدار الزائف في تحديد العلاقة بين المتغيرات أي أنها مرتبطة باتجاهات مشتركة أو علاقة توازن طويل المدى.
- أوضحت نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل تأثير المتغيرات كلها (معدل التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي) على عرض النقود .
- لقد أظهرت نتائج التحليل القياسي عند تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL أن معدل التضخم لا يؤثر على عرض النقود في الأجل القصير.

الخاتمة العامة

وأخيرا نقول أن المعروض النقدي يلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الداخلي والخارجي، و كذلك المحددات التي لها دور في تحديد اتجاه عرض النقود وتحكم فيه، وتظهر أهمية دراستنا هذه في تحليل محددات عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017) باعتباره موزعا هاما يشغل جميع أفراد المجتمع خاصة الاقتصاديين منهم فهو يمثل نقطة حساسة في الاقتصاد الجزائري، ولقد كان الهدف من دراستنا تحديد المتغيرات الاقتصادية التي لها أثر عليه في الاقتصاد الجزائري من خلال اللجوء إلى نموذج . ARDL

ومن أجل ذلك فقد تم التطرق في الاطار النظري إلى مختلف متغيرات الدراسة فبدأنا البحث بموجز بسيط عن النقود من خلال تعريفها وذكر وظائفها كوسيط للمبادأة ومخزن للقيمة ومقياس للقيمة وغير ذلك، وتطرقنا إلى اهم ما يميزها فعرفنا أنها تحظى بالقبول العام وغير قابلة للتجزئة والتلف وتسهل الكثير من العمليات اليومية لجميع أفراد المجتمع، ثم انتقلنا للتحدث عن المعروض النقدي وأهم ما يتخلله من عناصر التي تكونه والتي تختلف بعدها وأنواعها، وعرفنا أن للمعروض النقدي مقابلات يجب مراعاتها خلال القيام بعملية عرض النقد، وللاستفادة من المعروض النقدي ولتحقيق الاستقرار النقدي يجب المحافظة على ملائمة اصداره بما يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي حتى لا نقع في مشاكل من بينها ارتفاع معدلات التضخم وسعر الفائدة التي قد ينجم عنها تدهور كبير في النشاط الاقتصادي، وقد رأينا بعض النظريات كنظرية الكمية التي فسرت العلاقة بين عرض النقود ومستوى العام للأسعار وكيف تؤدي الزيادة في مستوى عرض النقود إلى زيادة في المستوى العام للأسعار وفريدمان الذي يرى أن عرض النقود له أثر على النشاط الاقتصادي في المدى الطويل وكينز الذي اعتبره متغير خارجي مستقل عن سعر الفائدة، وتعرفنا على السياسة النقدية كمحدد لعرض النقود وعلى أدواتها بمختلف أنواعها ووجدنا بأنها أداة هامة تستخدمها السلطة النقدية لتسيير عرض النقود والتحكم في الكمية المعروضة في الاقتصاد، ودور البنوك التجارية والمودعين في التأثير على الكتلة النقدية من خلال الودائع والقروض وغيرها، وفي آخر هذا الفصل عرفنا بعض من المؤشرات الاقتصادية التي لها علاقة وطيدة بالمعروض النقدي وتؤثر وتتأثر به.

أما في الاطار التطبيقي فحاولنا اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال معرفة التطورات التاريخية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)، خاصة فيما يتعلق بالمحددات التي تؤثر في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الدراسة، وبهذا فقد بدأنا بالحديث عن واقع الجهاز المصرفي الجزائري وتطورات وإصلاحات إعادة الهيكلة بداية من 1986 مرورا بقانون 1988 ثم قانون النقد والقرض 1990 الذي جاء بمبادئ وأهداف غيرت بشكل كبير في الجهاز المصرفي الجزائري فأعاد للبنوك التجارية وظيفتها التقليدية

وأعاد الاستقلالية للبنك المركزي وقلل من تعاضم دور الخزينة العمومية وبعد فترة جاءت التعديلات على قانون من أجل اتمام ما ظهر من نقائص وهناك ما تم وعدل فيه وآخر ألغى منه بعض المواد من أجل التخلص من كل الفجوات الموجودة فيه.

وفيما بعد التطورات التاريخية لعرض النقود فقد تميز بالانخفاض خلال فترة الثمانينات ذلك بسبب أزمة البترول التي أدت إلى انخفاض اسعار النفط وكما هو معروف فاققتصاد الجزائري يقوم على الصادرات من النفط، ثم سلجت ارتفاعا ملحوظا في بعض الفترات نتيجة لانتهاج سياسة نقدية توسعية، انخفض في السنتين التي تزامنت مع الأزمة المالية الدولية، وبالنسبة لمقابلات عرض النقد فأهم مقابل هو صافي الاصول الخارجية (ذهب وعمليات أجنبية) وهذا لارتباطه بقطاع المحروقات الذي يعتبر من أهم الصادرات في الجزائر فهو يؤثر بشكل كبير في حجم الكتلة النقدية، فإذا نخفض هذا المقابل سيؤدي إلى انخفاض في عرض النقود ككل وهذا لا يعني أن باقي المقابلات لا تؤثر إنما هي تؤثر ولكن بشكل أقل من مما يؤثر صافي الأصول الخارجية.

ثم حللنا التطورات التاريخية للمتغيرات الاقتصادية التي وجدنا أنها تؤثر في عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017) باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) الذي يصف لنا متغيرات الدراسة ويحلل تطور سلاسلها عبر الزمن، وخرجنا بأربعة متغيرات مستقلة متمثلة في معدل التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف والناجح المحلي الجمالي، و متغير تابع وهو عرض النقود كنسبة من الناجح المحلي الإجمالي.

نتائج الدراسة:

من خلال بحثنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج نلخصها كالاتي:

1. يتمثل عرض النقود في مجموع الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، ويتم قياس هذه الكتلة من خلال المجموع المتحات النقدي M1 ومجمع الكتلة النقدية M2 ومجمع سيولة الاقتصاد M3.
2. يتم عرض النقود بمقابلات تتمثل في ذهب وعمليات أجنبية والقروض الموجه للاقتصاد وقروض موجهة للخزينة.
3. من خلال الإطار النظري لعرض النقود وجدنا أنه يتأثر بعدة مؤشرات اقتصادية منها معدل الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف وميزان المدفوعات والبطالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

4. من خلال دراستنا لواقع الجهاز المصرفي الجزائري وجدنا أنه مر بعدة إصلاحات من أهمها قانون النقد والقرض 90-10 والذي جاء بمبادئ وأهداف غيرت المنظومة المصرفية الجزائرية للأفضل وهذا لأنه منح استقلالية بنك الجزائر وقلل الدور المتعاطم للخبزينة العمومية وأصبحت البنوك التجارية تمارس مهامها التقليدية في قبول الودائع ومنح القروض.

5. مر تطور عرض النقود في الجزائر بمراحل متعددة نتيجة للظروف الاقتصادية التي عاشها فقد تميزت فترة الثمانينات بانخفاض في الكتلة النقدية نتيجة لأزمة البترول 1986 ثم ارتفعت في التسعينات وهذا راجع للمشاريع التنموية التي تبنتها الجزائر ما تطلب منها المزيد من النقود لتمويل هاته المشاريع ثم عادت وانخفضت في 2008 نتيجة للأزمة المالية الدولية وبعد 2010 تميزت بتذبذب وهذا راجع لتغير في أسعار النفط أو السياسة التي تنتهجها السلطة النقدية.

6. يعتبر صافي الأصول الخارجية أهم مقابل لعرض النقود في الجزائر ذلك لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة 90% على الصادرات من قطاع المحروقات.

7. ودراستنا القياسية لمحددات عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017) تبين أن معدل التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف والنواتج المحلي الإجمالي هي التي تحدد عرض النقود في الجزائر.

8. لقد أظهرت نتائج التحليل القياسي عند تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهجية ARDL أن معدل التضخم لا يؤثر على عرض النقود في الأجل القصير؛

9. ارتباط عرض النقود في الجزائر في فترة الدراسة بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة وعلاقة طردية مع باقي المتغيرات معدل التضخم وسعر الصرف والنواتج المحلي الإجمالي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية

اختبار صحة الفرضيات:

1. **الفرضية الأولى:** لا توجد علاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)، **خاطئة**، فمن خلال دراستنا وجدنا أنه هناك علاقة معنوية طردية لعرض النقود والتضخم فأى زيادة في معدل التضخم ستؤدي إلى زيادة عرض النقود في الأجل الطويل

2. **الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة بين عرض النقود وسعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1987-2017). **خاطئة**، لقد وجدنا من خلال بحثنا أنه يوجد تأثير عكسي بين سعر الفائدة وعرض النقود إذ أن أي زيادة لسعر الفائدة بوحدة واحدة يؤدي إلى تراجع المعروض النقدي بمقدار يفوق 2% في الأجل الطويل وهذا ما بينه اختبار التكامل المتزامن وفق منهجية ARDL (علاقة عكسية)

3. الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين عرض النقود وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)، خاطئة، من خلال الدراسة القياسية التي قمنا بها وجدنا هناك علاقة طردية بين سعر الصرف وعرض النقود فأى زيادة في سعر الصرف ستؤدي إلى زيادة الاحتياطات لدى بنك الجزائر بالتالي زيادة الكتلة النقدية.

4. الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة سببية بين عرض النقود والنتاج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)، خاطئة، نفس الشيء بالنسبة للنتاج المحلي الاجمالي وعرض النقود فهو يرتبط معه بعلاقة طردية وزيادته ستؤدي حتما إلى زيادة عرض النقود.

المقترحات :

1. ضرورة الاهتمام بالقطاعات الأخرى من أجل تخفيف حدة تأثير قطاع المحروقات وتغيير في اسعار النفط التي تؤثر بشكل كبير في حجم الكتلة النقدية في الجزائر.
2. على الجزائر أن تقوم بإصدار النقود بما يتوافق مع مستوى النشاط الاقتصادي كي تخفف من حدة معدلات التضخم التي زادت خاصة بعد اصدارها لقانون 10-17 ما زاد الطين بلة.
3. العمل على رفع قيمة الدينار الجزائري الذي هو في أدنى مستوياته.

الآفاق:

بعد قيامنا بهذه الدراسة فإننا نقر بأن بحثنا لا يخلو من نقائص في الكثير من جوانبه ويرجع ذلك إلى تشعبه وشاعته في المجالات البحثية المستقبلية، وعليه وكأفاق بحثية مستقبلية فيمكن اقتراح مجموعة من البحوث ذات قصور غير معتمد في بحثنا والتي يمكن أن تكون كإشكاليات بحثية للباحثين مستقبلا ومنها مايلي:

1. دور عرض النقود في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.
2. أثر قطاع المحروقات على عرض النقود في الجزائر.
3. دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في الدول العربية بالمقارنة مع حالة الجزائر.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية.

قائمة الكتب:

1. أحمد أبو فتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية)، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2001.
2. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2004.
3. احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
4. أحمد محمد أحمد بوطه، التضخم النقدي، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2012.
5. أحمد محمد عادل عبد العزيز، الفائدة والتضخم (بين النظرية والتطبيق)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2016.
6. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، إقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.
7. اسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002.
8. اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية، للنشر والتوزيع، لبنان، 1996.
9. أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
10. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
11. توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، مراجعة أحمد بديع بليح، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2002.
12. جلال جويذة القصاص، النقود والبنوك والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2010.

13. حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك (المبادئ الاساسيات)، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
14. حسين محمد سمحان، اسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
15. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي (النقود - البنوك التجارية - البنوك الاسلامية - السياسة النقدية - الأسواق المالية - الأزمة المالية)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الجزائر، 2013.
16. خليفي عيسى، التغيرات في قيمة النقود الآثار و العلاج في الاقتصاد الاسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
17. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، خالد أحمد فرحان المشهداني، النقود والمصارف، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
18. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
19. رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية (في إطار الفكر الإسلامي و الغربي)، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
20. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
21. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
22. سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الأردن 2011.
23. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الادوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
24. صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1984.
25. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002.

26. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك(دراسة طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
27. على كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012.
28. غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك الجزء الأول (الأساسيات)، وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2002.
29. لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية (دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي)، مكتبة حسين العصرية للطباعة ونشر والتوزيع، لبنان، 2010.
30. محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، مصر، 2014.
31. محمد أحمد عطا عمارة، النقود وآثارها في تقييم الحقوق والواجبات (دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.
32. محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012
33. محمد صالح القريشي، إقتصاديات النقود و البنوك و المؤسسات المالية، اثناء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
34. محمد عزت غزلان، إقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.
35. محمدي فوزي أبو السعود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي(الحسابات القومية- هيكل التدفق الدائري للدخل لاقومي- السايسات المالية ومستوى النشاط الاقتصادي- التضخم- البطالة)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015.
36. محمود حامد محمود عبد الرزاق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2013.

37. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
38. محمود يونس، عبد النعيم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003.
39. محمود يونس، عبد النعيم مبارك، مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003.
40. مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
41. ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر و التوزيع، الاردن، 1999.
- 📌 قائمة المذكرات:
42. زرافة محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، جامعة تلمسان، 2015-2016.
43. بولخراس فاطمة، دراسة وتحليل محددات سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة مستغانم، 2017-2018.
44. عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو سعر الصرف المرن دراسة تحليلية وتقييمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2017-2018.
45. كلثوم صافي، أثر الانفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014-2015.
46. علية عبد الباسط عبد الصمد، اثر نمو عرض النقود على القطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (2000-2010)، مذكرة ماجستير في علو التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي وإدارة المنظمات، جامعة الوادي، 2010-2011.

47. فناد أسماء، دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2015 - 2016.
48. إكن اونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة ماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.
49. بشيكر عابد، نمذجة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر 1970-2008، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2009 - 2010.
50. 2003. خديجة تافاسست، تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2016-2017.
51. عصام لوشان، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الإستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990 - 2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2012 - 2013.
52. كريم سالم حسين، حيدر طالب موسى، محددات النمو الاقتصادي في العراق دراسة قياسية لمدة (1970-2016)، بحث مسئل من أطروحة دكتوراه.
53. بن البار امحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014) دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، 2016-2017.
54. وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990 - 2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة تلمسان، 2015-2016.
55. عقون سليم، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة قياسية تحليلية) حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة سطيف، 2009-2010.

56. طارق قدوري، مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية (1990-2014)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2015-2016.
57. آسيا بوعنان، دراسة العلاقة بين سعر الفائدة_ سعر الصرف والطلب على النقود في الإقتصاد الجزائري (1983 - 2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تقنيات الكمية في المالية، جامعة ورقلة، 2015 - 2016.
58. حضري خولة، استخدام السلاسل الزمنية من خلال منهجية بوكس جينكينز في اتخاذ القرار الانتاجي دراسة حالة مطاحن رياض سطيف في الفترة 2008-2013، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الأساليب الكمية في التسيير، جامعة بسكرة، 2013-2014.
59. بعلي حسني مبارك، إمكانية رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية المصرفية المعاصرة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المالية، جامعة منتوري، 2011-2012.
60. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.
61. يمينة شبيبة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال لافتره (2000-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2015-2016.

📌 قائمة المجالات:

62. ميلود وعيل، سعدية حديش، دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر (2000-2016)، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 03، 2017.
63. عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، أثر مقاييس عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة القادسية للعلوم

- الإدارية والاقتصادية جامعة القادسية، جامعة الكوفة، العراق، مجلد 10، العدد 01، 2008.
64. علي صاري، سايسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة الرؤى الاقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014. سمير شيبان، أحسين عثمانى، أثر تقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر دراسة قياسية لفترة (1986 - 2014)، مجلة العلوم الأنسانية، الجزء (1)، العدد السابع، جامعة خنشلة وجامعة أم البواقي، الجزائر، 2017.
65. فوزي شوق، قياس وتحليل اتجاه السببية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد 1، جامعة أم بواقي، 2018.
66. زكية أحمد مشعل، عماد محمد أبو دلو، أثر عرض النقد في الانتاج و مستوى الأسعار في الأردن دراسة قياسية، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، 2014.
67. عثمانى الهادي، وآخرون، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر) أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال لافتره (1974-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1، جامعة غرداية وجامعة الأغواط و المركز الجامعي باليزي، الجزائر، 2015.
68. أحمد محمد فرحان محمد، عماد عبد الجليل علي اسماعيل، قياس التوازن بين المنافع والاشتراكات في نظام التأمينات الاجتماعية بالتطبيق على نظام لاتأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 3، العدد 1، جامعة القاهرة، 2017.
69. علي بوعبدالله، شريف بوقصبه، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة (1983-2016)، مجلة الباحث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

قائمة المجلات والملتقيات:

70. ميلود وعيل، سعدية حديش، دراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم في الجزائر (2000-2016)، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 03، 2017.
71. عبد الحسين جليل الغالبي، سوسن كريم الجبوري، أثر مقاييس عرض النقود على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عينة من الدول المتقدمة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية جامعة القادسية، جامعة الكوفة، العراق، مجلد 10، العدد 01، 2008.
72. علي صاري، سايسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة الرؤى الاقتصادية، العدد السابع، ديسمبر 2014. سمير شيبان، أحسين عثمانى، أثر تقلبات أسعار البترول على معدلات التضخم في الجزائر دراسة قياسية لفترة (1986 - 2014)، مجلة العلوم الأنسانية، الجزء (1)، العدد السابع، جامعة خنشلة وجامعة أم البواقي، الجزائر، 2017.
73. فوزي شوق، قياس وتحليل اتجاه السببية بين عرض النقود ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) في ظل وجود متغيرات اقتصادية ضابطة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد 1، جامعة أم بواقي، 2018.
74. زكية أحمد مشعل، عماد محمد أبو دلو، أثر عرض النقد في الانتاج و مستوى الأسعار في الأردن دراسة قياسية، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، 2014.
75. عثمانى الهادي، وآخرون، اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر) أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال لافتره (1974-2012)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1، جامعة غرداية وجامعة الأغواط و المركز الجامعي بالبيزي، الجزائر، 2015.

76. أحمد محمد فرحان محمد، عماد عبد الجليل علي اسماعيل، قياس التوازن بين المنافع والاشتراكات في نظام التأمينات الاجتماعية بالتطبيق على نظام لتأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 3، العدد 1، جامعة القاهرة، 2017.

77. علي بوعبدالله، شريف بوقصبة، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالجزائر باستخدام مقاربة (ARDL) للفترة (1983-2016)، مجلة الباحث، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

78. البشير عبد الكريم، الملتقى العلمي الدولي الأزمة المالية والاقتصادية الدولية (مداخلة بعنوان معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية لافتصادية) دراسة نظرية وقياسية، جامعة سطيف، يومي 20-21 أكتوبر 2009.

القوانين والتقارير

79. المادة 45 مكرر، قانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 2017.

80. التقرير السنوي لبنك الجزائر " للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر " 2016

81. التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر " 2017.

82. التقرير السنوي لبنك الجزائر " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر " 2018.

ثانيا: المراجع بالغة الأجنبية.

83.R.Penau , les institution financières, 2^{eme} éd, Revue banque , 1982.

84.Henri Guitton, la monnaie, dalloz, 3^{eme} ed, 1974.

85. Berger, pierre, la monnaie et ses mécanismes, PUF Paris, 1982.

قائمة الملاحق

ملحق رقم (1): يوضح تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1987-2017)

السنوات	المعروض النقدي كنسبة من الناتج	سعر الصرف (دولار امام وحدات من الدينار)	الناتج المحلي الاجمالي (الدولار)	التضخم	سعر الفائدة على الاقراض
	m2	ex	gdp	inf	r
1987	79,67130091	4,849741667	88296445990	7,441260913	4
1988	83,82403083	5,914766667	87413476683	5,911544964	4
1989	72,7963609	7,608558333	91259671545	9,304361258	6,666666667
1990	61,77114041	8,957508333	91989749447	16,65253439	8
1991	49,11130985	18,472875	90885871916	25,88638693	8
1992	51,94199481	21,836075	92521819702	31,66966191	8
1993	50,10145811	23,34540667	90578860786	20,54032612	8
1994	45,31867225	35,05850083	89763654165	29,04765612	11,33333333
1995	37,16944579	47,66272667	93174668346	29,77962649	18,41666667
1996	33,00583648	54,74893333	96994828322	18,67907586	19
1997	36,08143414	57,70735	98061771374	5,733522754	15,70833333
1998	42,37682235	58,73895833	1,03063E+11	4,950161638	11,5
1999	42,20770824	66,573875	1,06361E+11	2,645511134	10,75
2000	37,82972591	75,25979167	1,10424E+11	0,339163189	10
2001	56,84895157	77,21502083	1,13746E+11	4,225988349	9,5
2002	62,72422143	79,6819	1,20126E+11	1,418301923	8,58333333
2003	62,81907461	77,394975	1,28777E+11	4,268953958	8,125
2004	59,26531552	72,06065	1,34317E+11	3,961800303	8
2005	53,82770505	73,27630833	1,42252E+11	1,382446567	8
2006	57,28394052	72,64661667	1,44648E+11	2,311499185	8
2007	64,09366467	69,2924	1,49527E+11	3,678995747	8
2008	62,98582522	64,5828	1,53056E+11	4,858590628	8
2009	73,16087674	72,64741667	1,55554E+11	5,737060361	8
2010	69,05471667	74,38598333	1,61207E+11	3,911061955	8
2011	68,0595528	72,93788333	1,65869E+11	4,524211505	8
2012	67,95439819	77,53596667	1,71467E+11	8,891450911	8
2013	71,72973143	79,3684	1,76212E+11	3,25423911	8
2014	79,30948215	80,57901667	1,82889E+11	2,916926921	8
2015	82,00065257	100,6914333	1,89772E+11	4,784447007	8
2016	78,83722337	109,4654	1,96035E+11	6,397694803	8
2017	80,53212811	110,961	1,99171E+11	5,59111591	8

المصدر: احصائيات البنك الدولي حول الجزائر في الموقع الالكتروني: <https://data.albankaldawli.org/country/algeria>

على الساعة: 09:00

بتاريخ: 2019-03-5

ملحق رقم (2): تطور مكونات عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

السنوات	النقود الورقية	%معدل النمو	النقود الكتابية(ودائع تحت الطلب)	معدل النمو	أشباه النقود (ودائع لأجل)	معدل النمو
1986	89.36	-	115.458	-	22.199	-
1987	96.865	8.4	127.041	10.0	33.99	53.1-
1988	109.87	13.3	142.45	12.1	40.758	19.9
1989	119.87	9.2	130.142	-8.6	58.134	42.6
1990	134.942	12.6	135.141	3.8	72.923	25.4
1991	157.2	16.5	167.793	24.2	90.276	23.8
1992	184.851	17.6	184.86	10.2	146.183	61.9
1993	184.851	0.0	235.594	27.4	180.522	23.5
1994	211.311	14.3	252.847	7.3	247.68	37.2
1995	222.986	5.5	269.339	6.5	280.455	13.2
1996	249.767	12.0	298.217	10.7	325.958	16.2
1997	290.884	16.5	333.953	12.0	409.948	25.8
1998	337.621	16.1	435.952	30.5	766.09	86.9
1999	390.42	15.6	465.187	6.7	884.167	15.4
2000	484.527	24.1	563.658	21.2	974.351	10.2
2001	577.15	19.1	661.36	17.3	235.006	26.8
2002	664.688	15.2	751.653	13.7	1485.191	20.3
2003	781.339	17.5	849.04	13.0	1724.043	16.1
2004	874.347	11.9	1286.233	51.5	1577.456	-8.5
2005	920.964	5.3	1500.475	16.7	1736.164	10.1
2006	1081.358	17.4	2086.28	39.0	1766.105	1.7
2007	1284.493	18.8	2949.08	41.4	1761.035	-0.3
2008	1539.975	19.9	3424.954	16.1	1991.04	13.1
2009	1829.348	18.8	3114.81	-9.1	2228.893	11.9
2010	2098.629	14.7	3657.83	17.4	2524.281	13.3
2011	2571.481	25.5	4570.218	24.9	2787.489	10.4
2012	2952.3	14.8	4729.1	3.5	3333.6	19.6
2013	3204.0	8.5	5045.8	6.7	3691.7	10.7
2014	3658.9	14.2	5944.1	17.8	4083.7	10.6
2015	9261.2	-3.6	3908.5.		4443.3	8.8
2016	9407.0	1.6	3745.4	4.2	4409.3	-0.8
2017	10266.1	9.1	4513.3	9.0	4708.5	6.8

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على.

1. بن البار امحمد، اثر السايسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية جامعة المسيلة، 2016-2017.

2. تقرير السنوي لبنك الجزائر " تطور الاقتصادي والنقدي " 2018.

ملحق رقم (3) يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1987-2017).

معدل نمو	صافي الأصول الخارجية	معدل نمو	قروض للحكومة	معدل النمو	قروض للاقتصاد	
-	-	-	-	-	-	1987
-	-	-	-	-	-	1988
-	-	-	-	-	-	1989
-	6.5	-	167.0	-	247.0	1990
-	24.28	-	158.97	-	325.85	1991
-6.75	22.64	42.75	226.93	26.53	412.31	1992
-13.38	19.91	132.6	527.83	-46.58	220.25	1993
208.16	60.4	-11.23	468.53	38.86	305.84	1994
-56.46	26.3	-14.28	401.58	84.94	565.64	1995
109.13	133.9	-30.14	280.54	37.33	776.84	1996
161.84	350.3	51.01	423.65	-4.58	741.28	1997
-17.4	280.7	70.7	723.18	22.24	906.18	1998
-37.8	174.5	17.24	847.9	26.98	1150.73	1999
343.85	775.9	-20.1	677.5	-13.64	1779.8	2000
68.94	1310.8	-15.9	569.7	8.52	1078.4	2001
33.94	1755.7	1.67	578.6	17.5	1266.8	2002
33.42	2342.6	-26.83	423.4	9	1380.2	2003
33.15	3119.2	-104.8	-20.6	11.2	1535	2004
33.98	4179.7	-443	-933.2	17.9	1779.8	2005
31.95	5515.05	-29.7	-1304.1	7.1	1905.4	2006
34.22	7415.5	-67.41	-2193.1	15.7	2205.2	2007
38.18	10246.9	-65.4	-3627.3	18.6	2615.5	2008
6.23	10885.7	-3.81	-3488.9	18	3086.5	2009
10.2	11996.5	-2.75	-3392.9	5.88	3268.1	2010
16.05	13922.41	-0.4	-3406.6	14.2	3726.51	2011
7.31	14940.0	-3.43	-3289.7	15.32	4287.6	2012
1.82	15225.16	-2.28	-3216.4	16.62	5154.25	2013
-	15330.6	-	-2673.7	-	5314.0	2014
-1.9	-302.0	-52.0	567.5	-	7277.2	2015
-18.2	-2828.3	-59.7	2682.2	-	7909.9	2016
-10.8	-1373.4	-326.1	2837.5	-	-432.6	2017

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على

1. قناد أسماء، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي - حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان، 2015-2016.
2. تقرير بنك الجزائر "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر" 2018.